

دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام

فضائيتا فلسطين والأقصى نموذجا

منتصر حمدان

إشراف

أ.د. إياد البرغوثي

كانون الثاني 2012

يتقدم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) بالشكر لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو - مكتب رام الله لدعمها للدراسة

جدول المحتويات

5 المقدمة
8 هدف الدراسة
8 فرضية الدراسة
8 أهمية الدراسة
9 الاطار الزمني للدراسة
9 إشكالية الدراسة
10 منهجية الدراسة
10 أدوات الدراسة
11 المبحث الأول: المراجع والدراسات السابقة
25 المبحث الثاني: الإطار النظري: مهنية الإعلام ودورها في التغطية الموضوعية
31 دور الصحافة
35 واقع الاعلام الفلسطيني
43 المبحث الثالث: فضائيتا فلسطين والأقصى ... تعزيز الانقسام والتقسام
45 هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية
54 قناة الاقصى الفضائية
59 مساهمة فضائيتي فلسطين والأقصى في تعزيز الانقسام
77 انعكاسات الانقسام على حرية الصحافة والإعلام
83 المبحث الرابع: الخلاصة والتوصيات
87 المراجع

المقدمة

يلعب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام في المجتمعات بصفة عامة رغم حالة التباين في النظم السياسية وأنظمة الحكم السائدة في الدول المختلفة التي تحدد طبيعة الدور والمسؤوليات التي تقع على كاهل الإعلام. فالنظم الديمقراطية بشكل عام تعمل على توفير بيئة مواتية لدور تنويري وناقد لإعلامها باعتباره يمثل "عين الجمهور" التي تراقب وتساند السلطات التنفيذية في تلك الدول وتعمل على نشر الوعي المجتمعي إزاء القضايا التي تهم تلك المجتمعات.

في حين أن النظم السياسية الدكتاتورية والتسلطية بصفة عامة تعمل على إحكام قبضتها على الإعلام بطرق مختلفة وتسعى جاهدة لمحاورة دور إعلامها في تعزيز سلطتها والدفاع عن هيبتها والترويج لسياساتها وأنشطتها المختلفة.

من المعروف بأن للإعلام بوسائله المتنوعة، دوره المحوري والنافذ إلى قطاعات واسعة في المجتمع وهذا ما كرس حقيقة وصفه بـ"السلطة الرابعة"، أو بـ"كلب الحراسة" انطلاقاً من الدور المنوط به في مراقبة أداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة الديمقراطية والتعبير عن قضايا وهموم المجتمع ونقلها بوسائل متعددة لمراكز صنع القرار، وممارسة الضغوط من أجل معالجة المشاكل أو وقف التجاوزات المرتبطة بحياة المواطنين في الدولة.

كما تقع على كاهل الإعلام مسؤولية الدور التنويري والتوعوي في المجتمع إضافة إلى تقديم المعلومات الموثقة ونشرها وبثها للجمهور بطرق مهنية مع مراعاة أخلاقيات المهنة التي تقوم بالأساس على تكريس الموضوعية واحترام الرأي وحق التعبير.

وانطلاقاً من هذه المسؤولية فإن تورط وسائل الإعلام في ممارسة التحريض العلني للعنف أو الدعوة إلى إثارة النعرات الحزبية والطائفية يساهم بصورة تلقائية في إخراج نفسها من سياق المهنة وأخلاقياتها والانزلاق نحو الحياة الحزبية السياسية ما يجعلها حزبية الصفة والمضمون.

وفي أوج التطورات وتسارع الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة العربية والانجازات التي حققتها وكان في مقدمتها إعادة الهبة لقدرة الجماهير العربية على إحداث التغيير، فإن مجموعة من التساؤلات المشروعة بدأت تبرز وتطرح نفسها بقوة حول طبيعة الدور المطلوب من قبل الإعلام في مثل هذه المرحلة خاصة ذلك الإعلام الناقد والمؤثر الذي كان له دور واضح في الانحياز للقوى الجماهيرية أمام السلطة الحاكمة، وشكلت فضائية الجزيرة التي تبث من العاصمة القطرية "الدوحة" مثلاً ساطعاً للدور الذي يمكن للإعلام أن يلعبه سواء بالسلب أو الإيجاب بعد أن أعلنت وقوفها الى جانب الجماهير العربية خارج دولة قطر وتبنت مواقف تلك الحركات ودافعت عنها من خلال أفراد مساحة واسعة للتغطية الإعلامية للأحداث الملتهبة في العديد من الدول العربية.

وبما أن هذه الدراسة مخصصة لتسليط الضوء على دور الإعلام الفلسطيني فإنه لا يمكن الولوج لهذا الموضوع دون إلقاء نظرة أولية على واقع الإعلام الفلسطيني وآليات تعامله مع قضايا وهموم المجتمع الفلسطيني الذي عايش وما زال يعايش نتائج أخطر صراع دموي داخلي تعرضت له القضية الفلسطينية والذي تجسد في سيطرة حركة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة بكامله وما تبع ذلك من انقسام سياسي ما زال الشعب الفلسطيني يعيش تداعياته ونتائج الكارثية على القضية الفلسطينية.

وعند التطرق إلى دور وسائل الإعلام الفلسطينية في تغطية الصراع الدموي والانقسام، فإن هذا الدور اظهر بأشكال مختلفة مدى الانحياز لطرف على حساب طرف آخر، إضافة إلى تورط وسائل إعلام محلية بارزة في عملية التحريض، الأمر الذي أدى بصورة واضحة إلى انكشاف مستوى نتائج الانقسام السياسي وتأثيراته حتى على وسائل الإعلام المحلية التي بدأت تخرج عن رسالتها الإعلامية المهنية لصالح الترويج للمواقف السياسية الحزبية على حساب القضايا الوطنية وما يعايشه المجتمع من حالة تمزق، إضافة إلى تغذية مشاعر الكراهية بين أنصار وأعضاء الطرفين المتصارعين، في حين أن وسائل الإعلام الإلكترونية التي تحسب على طرفي الصراع كان لها دور تحريضي مفرط من خلال نشر صور فوتوغرافية إضافة إلى بث أفلام الفيديو العنيفة في إطار عملية تشويه كل طرف للطرف الآخر الأمر الذي حول تلك المواقع إلى مجرد وسيلة لتغذية مشاعر الكراهية وتغذية العنف، وسط غياب الدعوات أو حتى الإشارة إلى أهمية خيارات الحلول السلمية وتكريس الحوار كبديل عن إطلاق النار.

وقد وضع هذا التدهور الناتج عن الصراع وسائل الإعلام المحلية بمختلف أنواعها وانتماءاتها للسياسات، على المحك وكشف بوضوح افتقارها للحد الأدنى من أسس المهنية، بل جرى إحلال السياسات الحزبية والفصائلية للسياسات الإعلامية، وسط غياب المسؤولية المهنية والأخلاقية والوطنية في مواجهة نزعات التطرف وبث الفتنة والدعوة إلى القتل العلني، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن بعض وسائل الإعلام أفردت مساحات واسعة للشتم والقذف والنسب في أوسع عملية تشويه للمرور الوطنية والدينية والسياسية ومحاصرة كل الأصوات العقلانية مع إفساح المجال أمام الأصوات الداعية في مضمونها إلى تدمير الذات بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي أعقاب استقرار الحالة الأمنية للانقسام - التي كان أبرز نتائجها سيطرة حركة حماس بالقوة العسكرية على قطاع غزة، في حين أحكمت الأجهزة الأمنية الفلسطينية الرسمية قبضتها على الضفة الغربية، وما تبعها من تطورات سياسية خارجية. بدأت وسائل الإعلام المحلية تسلط الضوء على الدعوات الداعية للحوار الوطني وأهمية إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الوطنية، لكن هذا الدور لوسائل الإعلام المحلية كان عاجزاً عن التأثير الحقيقي في الجمهور بسبب ما فقده من مصداقية وثقة الجمهور الفلسطيني الذي يبحث عن وسائل إعلام عربية ودولية كبديل عن الإعلام المحلي الذي بات لا يعبر عن الواقع الحقيقي للمجتمع، في حين شهدت هذه المرحلة تصعيداً ملحوظاً لاستهداف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس المقالة في قطاع غزة، والأجهزة الأمنية الرسمية في الضفة الغربية رغم تأكيد الحكومتين في الضفة وغزة على الالتزام بالقوانين والنظام الأساسي للسلطة الوطنية.

هذا المشهد أدى إلى تنامي ما يعرف بالرقابة الذاتية في أوساط الصحفيين والمسؤولين القائمين على إدارات وسائل الإعلام ما ضاعف حالة فقدان ثقة الجمهور بقدرة الإعلام المحلي في التعبير عن واقع المجتمع وهمومه وقضاياها خاصة أن الجمهور الفلسطيني لديه من القيم والمعتقدات والعادات ما يمكنه من تعزيز منطق الحوار السلمي ونبذ كل مظاهر العنف مهما كان مصدره وأسبابه، لا سيما أن أغلبية شرائح المجتمع عانت من العنف ومظاهره سواء بفعل الاحتلال وجرائمه وممارساته أو بفعل

الانقسام والاقْتتال الفلسطيني- الفلسطيني، دون إمكانية تجاهل حقيقة الهزة العنيفة التي تعرض لها المجتمع بسبب ما بات يعرف بـ "صراع الأخوة" والتي قد تترك آثارها لسنوات طويلة خاصة أننا نتحدث عن مجتمع مغلق ما زالت التقاليد والعادات تحكمه.

وأمام هذا الواقع المرير تبرز الحاجة لإعادة ترميم الوضع الفلسطيني الداخلي والاستفادة من التجارب القاسية التي عايشها المجتمع الفلسطيني في ذروة الاقتتال الداخلي وما تبعه من انقسام ومحاولات تجذيره، وسط تنامي مخاطر التعويل على الحل السياسي لازمة الداخلية وإهمال بقية الحلول المتاحة التي يقع في مقدمتها مفهوم "الحل الاجتماعي" للأزمة الفلسطينية الداخلية الذي يقوم بالأساس على تفكيك الأزمة الداخلية من منظور اجتماعي وإعادة ترميم العلاقات الداخلية انطلاقاً من تكريس الحوار السلمي الداخلي وإعادة تكريس مفاهيم "المحبة" و"الأخوة" ونبذ كل محاولات الاحتكام للعنف في معالجة قضايانا الداخلية، والإصرار على التمسك بسيادة القانون والدفاع عن استقلال القضاء وتفغيه باعتباره المنصة التي يقف أمامها كل المواطنين سواسية أمام القانون.

ومن أجل تحقيق ذلك فإن على الإعلام الفلسطيني مسؤولية كبيرة في تحقيق هذه الرؤية عبر ضرورة الضغط المجتمعي باتجاه دفع الإعلام المحلي للالتزام بالخط الوطني العام ورفض أية محاولات لزعج الصراعات الحزبية، إضافة إلى فتح حوارات جديّة مع إدارات المؤسسات الإعلامية القائمة وإقناعها بأهمية دمج الحوار السلمي ضمن سياساتها الإعلامية المعلنة أمام الجمهور باعتباره أولوية ملحة لا يجوز التراجع عنها، إضافة إلى التزام وسائل الإعلام بالموضوعية والمهنية في تغطية الشأن الداخلي والابتعاد عن منطق التجييش والتحشيد الحزبي لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، إضافة إلى أهمية نبذ العنف الداخلي ورفض التعامل معه على أنه أمر واقع لا يمكن تغييره، وتكريس حقيقة أننا قادرون كمجتمع وكمؤسسات رسمية وأهلية وإعلامية على تقديم نماذج جديدة للأجيال المقبلة التي ترنو إلى تحقيق مستقبل آمن ومستقر يخلو من التعصب ويتيح لها المجال للتعبير عن أحلامها وتطلعاتها على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومما لا شك فيه فإن الوصول إلى تغيير حقيقي وجوهري في الواقع القائم لا يمكن له أن يتحقق دون تكريس قيم الاحترام والمحبة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى حماية حرية التعبير وحرية الإعلام من محاولات السيطرة والاحتواء، الأمر الذي يستدعي العمل الفوري بإطلاق حوار وطني اجتماعي بمشاركة كافة القوى والأطر والقطاعات والفئات من أجل بلورة رؤية وطنية تستند بالأساس على احتياجات المجتمع الفلسطيني بفئاته وقطاعاته المتعددة على طريقة تكريس فكرة الخلاص الجماعي للفلسطينيين من الاحتلال، ومقاومة أية محاولات وخطط ترمي لتكريس الخلاص الفردي، إضافة إلى إعادة صياغة ميثاق وطني عام لكل الفلسطينيين يعيد ترسيم الخطوط الحمر التي تهدمت في أنون الصراع الداخلي، ونبذ العنف الداخلي وتجريم الاقتتال الداخلي ومحاسبة من يقفون خلفه، واعتماد الحوار السلمي كمنهج وطريقة حياة داخلية بين كل فئات المجتمع.

كما أن الأزمة الفلسطينية الداخلية وتداعياتها تستوجب إطلاق ورشة عمل داخلية مخصصة للبحث عن الإجابات لمجموعة من الأسئلة الملحة التي من أبرزها، أي إعلام نريد؟ وهل بات من المقبول التعامل مع الواقع القائم بأدوات وقوانين إعلامية قديمة؟ وهل من المقبول أن يتسيد الإعلام الحزبي والفصائلي حياتنا السياسية والاجتماعية؟ وكيف يمكن استثمار الإعلام الاجتماعي في حماية مجتمعنا من التمزق والتشرذم؟

نأمل أن تساعد هذه الدراسة في التمهيد لذلك عبر الخروج بمجموعة من التوصيات ذات العلاقة التي تعيد للإعلام مصداقيته المشروخة وتعزيز ثقة الجمهور المحلي بإعلامنا كسلطة رقابية في أيدي الشعب بقطاعاته المختلفة.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تسليط الضوء على دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام مع التركيز على الإعلام المرئي وتحديداً دور فضائتي فلسطين والأقصى والكيفية التي تعاملت بها الفضائيتان مع موضوع الانقسام الفلسطيني ومدى التزامهما بالقواعد والأصول المهنية إضافة إلى التزامهما بأخلاقيات المهنة والرسالة المعلنة من قبلهما للمجتمع، آخذين بعين الاعتبار طبيعة الاختلاف ما بين تلفزيون فلسطين باعتباره تلفزيوناً وطنياً لكل الفلسطينيين ويتبع مباشرة إلى مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وواقع فضائية الأقصى كفضائية حزبية تتبع مباشرة إلى قيادة حركة حماس، أما لماذا تم اختيار فضائتي الأقصى وفلسطين؟ فإن ذلك يأتي بسبب أن استطلاعات الرأي العام الفلسطيني تؤشر إلى أن الفلسطينيين ما زالوا يعتمدون على التلفزيون كمصدر أساسي لتلقي الخبر السياسي المحلي في الأراضي الفلسطينية، حيث أفاد 63% من المستطلعة آراؤهم بذلك في حين أشارت النتائج ذاتها إلى أن جمهور الضفة يهتم أكثر بالتلفزيون من جمهور غزة الذي يهتم بالراديو، في حين أن الجمهور الفلسطيني يفضل الحصول على الخبر السياسي المحلي من الإعلام العربي بواقع 52% أكثر من المحلي بواقع 37%.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها "أن التغطية الإعلامية المسيسة للإعلام الفلسطيني وتحديداً لكل من فضائتي فلسطين والأقصى لعبت دوراً أساسياً في تعزيز الانقسام وتعميق الخلاف".

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور الإعلام الفلسطيني المرئي في تعزيز الانقسام الداخلي وتؤشر إلى الأدوات والوسائل المستخدمة بتوجيهات عليا لتحديد هذا الدور، الأمر الذي ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إخراج الإعلام المحلي عن خطه المهني لصالح تعزيز الإعلام الحزبي، الأمر الذي يفرض شرعية طرح العديد من التساؤلات حول جدوى وجود مثل هذا النوع من الإعلام؟ وأسباب غياب الإعلام المستقل؟ وهل يشكل خيار الإعلام المستقل بديلاً حقيقياً للإعلام الفلسطيني القائم خاصة في ظل عزوف أغلبية واسعة من قطاعات المجتمع عن متابعة الإعلام المحلي أو الوثوق بما يقدمه للجمهور.

كما أن هذه الدراسة تعتبر صعبة كونها تُركز على دور الإعلام المرئي كنموذج، وما يرافق ذلك من صعوبة في الحصول على معلومات موثقة تكشف عن طبيعة هذا الدور وأثاره على واقع الرسالة الإعلامية المصورة في فلسطين وما يحدثه من مردودٍ سلبي في الوعي والتصورات للمشاهدين والمتلقين نتيجة لذلك.

الإطار الزمني للدراسة

ينحصر النطاق الزمني لهذه الدراسة ما بين بدء الحملة الانتخابية للقوائم الانتخابية التي شاركت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 وحتى توقيع اتفاق المصالحة الوطنية في القاهرة بتاريخ (2011-5-4)، باعتبار أن هذا النطاق الزمني شهد عملية التمهيد للانقسام منذ بدء الحملة الانتخابية للقوائم الانتخابية عقب قرار حماس بصورة مفاجئة المشاركة في الانتخابات التشريعية بعد أن عزفت عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية، كما أن الفترة الزمنية شهدت بدء الاقتتال الداخلي وما تبعه من تطورات سياسية قادت إلى حدوث انقسام النظام السياسي الفلسطيني إلى شقين، أحدهما يخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والثاني يخضع لسيطرة حركة حماس في قطاع غزة وما رافق ذلك من تطورات سياسية كان الإعلام الفلسطيني اللاعب الأساس فيه لا سيما أن أغلب الفصائل والأحزاب بما فيها حركة فتح وحماس عمدتا إلى استخدام كل ما لديها من قوة تأثيرية وسلطة وعلاقات على الإعلام لتجنيد لصالح مواقفها السياسية.

إشكالية الدراسة

تمثلت الإشكالية الرئيسية التي واجهت الدراسة في إمكانية الوصول إلى المعلومات الأرشيفية الخاصة بكل من فضائية الأقصى التي تتخذ من قطاع غزة مقراً رئيسياً لها، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية التي كانت تتخذ من مدينة غزة مركزاً رئيسياً لها قبل أحداث الانقسام وانتقل مركز عملها الرئيسي إلى مقر الهيئة في مدينة رام الله دون أن تتمكن من الحصول على الأرشيف الخاص بالهيئة الذي وقع في يد حركة حماس التي سيطرت أيضاً على مقر الهيئة ومعدات، ما صعب إمكانية الوصول والحصول على المعلومات الأرشيفية الخاصة بمرحلة ما قبل أحداث الانقسام والتي أسست بصورة دموية للانقسام السياسي الفلسطيني والجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإلى جانب هذه الإشكالية الرئيسية التي وقفت عائقاً أمام إمكانية الحصول على المعلومات الأرشيفية في هذا الإطار هناك غياب عملية رصد وتوثيق مراقبة الأداء الإعلامي لكل من فضائتي الأقصى وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية لفترة طويلة قبل أن تباشر المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" تنفيذ عمليات رصد ومراقبة للفضائيتين بصورة محدودة تضمنت برامج محددة الأمر الذي دفعنا إلى الارتكاز على نتائج عملية الرصد التي نفذتها "مفتاح" للتدليل على القضايا الرئيسية التي تعالجها الدراسة في إطار عملية إثبات الفرضية الرئيسية لها.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد الإجابات على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بدور الإعلام المحلي في تعزيز الانقسام الداخلي، وكيف أثر عدم الالتزام بالمبادئ والقيم الإعلامية في مؤسسة الإعلام المحلي في تحوله إلى مجرد أدوات حزبية يجري استخدامها بقرارات سياسية من قيادات محسوبة على الطرفين باتوا يقررون ما يعرضونه على الجمهور من مادة إعلامية ليتحول في أغلبه إلى مجرد متلق لا حول أو قوة له سوى التخلي والعزوف عن مشاهدة هاتين الفضائيتين، وتدني مستوى ثقته بصدقته ما تقدمانه.

منهجية الدراسة

انتهجت هذه الدراسة استخدام أكثر من منهج خاصة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال وصف وتحليل المعلومات التي جرى بثها والمقاربة والمقارنة بينها، كما جرى الاعتماد على إجراء مقابلات على أساس منهج البحث الميداني للتعويض عن حالة النقص في المواد الموثقة والأرشيف الخاص لهاتين الفضائيتين بسبب عدم القدرة للوصول إليهما.

أدوات الدراسة

- مراجعة الأدبيات السابقة.
- إجراء مقابلات مع مسؤولين إعلاميين وصحافيين بخصوص نظرتهم لدور الفضائيتين في تعزيز الانقسام.
- تحليل موضوعي لعينات من المواد الإعلامية التي عرضتها الفضائيتان في فترة الانقسام من ناحية جودة المواد التي يتم عرضها وطريقة العرض والتفاعل الشعبي مع ما تم عرضه.

مباحث الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية، تتلوها خاتمة تُجمل النتائج والتوصيات. تفرد الدراسة بمبحثها الأول لدراسة المراجع والدراسات السابقة في حين يتناول المبحث الثاني الإطار النظري حيث تنطرق فيه لماهية حرية الإعلام وموضوعها واشتقاقها من حقوق الإنسان والحرية العامة ومن ثم التخصيص محليا ليتناول مظاهر كفالة حرية الإعلام في النظام القانوني الفلسطيني والمعايير الدولية.

أما المبحث الثالث فيستعرض كيف تناولت كلتا المحطتين الانقسام والدور الذي لعبته الفضائيتان في تعزيز الانقسام وتجديره، إضافة إلى تحليل مضامين التغطية الإعلامية ودورها في تعزيز الانقسام، والتغطية المسيسة لكل من فضائيتي فلسطين والأقصى واستعراض تاريخي (أحداث تسببت في مثل هذه التغطية والتحمل الإعلامي). والمبحث الرابع والأخير خُصص لإجمال التوصيات والنتائج التي تمخضت عنها الدراسة.



المبحث الأول



المراجع والدراسات السابقة

بعد الاطلاع على عددٍ واسعٍ من الأدبيات التي تطرقت إلى وسائل الإعلام المرئية في فلسطين وطبيعة دورها في البناء المجتمعي أو الانقسام الوطني، تبين وجود نقصٍ ملحوظٍ فيما يختص بموضوع الدراسة. فعلى الرغم من عدم العثور على أية مؤلفات أو دراسات تتطرق وتعالج الموضوع قيد البحث بشكلٍ محدد وشامل، إلا أن هنالك بعضاً منها قد اقترب من الدراسة محل البحث، نذكر منها:

1. كتاب **"نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام"** لشيما زو الفقار زغيب. هذا الكتاب يعتبر من أفضل الأدبيات التي تتطرق إلى تأثير الإعلام على المجتمعات في بلورة الرأي العام ودور طبيعة الرسالة الإعلامية في تشكل هذا الرأي. تقول زغيب: "كلما ازدادت إتاحة المعلومات المؤيدة لاتجاه معين وكلما كانت أكثر تنظيمًا، ازدادت احتمالية استخدام المعلومات المرتبطة بالاتجاه للدفاع عنه ضد الهجوم، الذي قد يتعرض له وضد محاولات تغييره. وتبين الباحثة أن هناك عدة متغيرات يتم من خلالها فهم تأثير نوع الوسيلة الإعلامية على أسلوب معالجة المعلومات وتشكيل الاتجاهات، منها: متغيرات خاصة بالرسالة مثل قابلية الرسالة للفهم، وحيوية الرسالة، وقوة البراهين، بالإضافة إلى متغيرات متعلقة بخصائص القائم بالاتصال.

ووفق الباحثة؛ فإن متغير قابلية الرسالة للفهم يُعد متغيراً مهماً في فهم تأثير الوسيلة؛ حيث إن الفهم الجيد للرسالة يسهل من تحقيق الأثر المطلوب ألا وهو تغيير الاتجاه، وقد أوضحت نتائج الأبحاث أن الرسائل المكتوبة (في مقابل الرسائل المسموعة والمرئية) تساعد أكثر على عملية الفهم خاصة بالنسبة للرسائل المعقدة.

أما بخصوص متغير الحيوية فإن المعلومات المقدمة من خلال التلفزيون والإذاعة أكثر حيوية من تلك المقدمة من خلال الصحافة، وبما أنه من المفترض أن المعلومات الأكثر حيوية هي الأكثر تأثيراً في تشكيل الاتجاهات فإن تأثير كل من التلفزيون والإذاعة يكون أكبر من تأثير الصحافة المكتوبة.

وتبين الباحثة أن التلفزيون هو أكثر الوسائل التي تجعل المتلقي منغمساً في مضمونها، ما يترتب عليه زيادة بروز خصائص القائم بالاتصال في التلفزيون مقارنة بالإذاعة والصحافة.

وتتطرق المؤلفة زغيب إلى متغير التثنت في الوسيلة الإعلامية والذي يشير إلى وجود بعض المثيرات أو الأعمال المشتتة والمصاحبة للرسالة الإعلامية. في هذا الشأن تبين الباحثة أن المثير المشتت قد يؤدي إلى إخفاء النية التأثيرية للرسالة، ومن ثم فإن الأفراد المعرضين للتثنت يكونون أقل ميلاً للشك في الطبيعة الإقناعية للرسالة؛ بما يجعلهم أكثر ميلاً للتأثر وتغيير اتجاهاتهم، على عكس الأفراد غير المشتتين الذين يكونون أكثر شكاً، ما يجعلهم أكثر مقاومة للتأثر والتغيير في اتجاهاتهم.

كذلك؛ فإن الكاتبة زغيب توضح أنه كلما زادت درجة إتاحة الاتجاه ذاته في الذاكرة، زادت إمكانية التنبؤ من خلاله بالسلوك. وتشير إلى أن الاتجاهات يمكن أن تصبح أكثر مقاومة للتغيير إذا تم إمداد الأفراد بالدافعية والقدرة على مجادلة الرسائل المضادة، كما أن تهديد اتجاه لم تتم مهاجمته قبل ذلك يخلق لدى الفرد الدافعية للدفاع عنه إذا تمت مهاجمته في المستقبل، كما أنه يزيد من قدرة الفرد على الدفاع عن اتجاهه.

2. في كتاب **"الصحافة من أجل التغيير: كتيب الصحفيين المحليين العاملين في مناطق الأزمات"** نجد سرداً لقواعد المهنية والموضوعية والإنصاف والتوازن والشمولية التي تتسم بها الصحافة الحرة والمستقلة والحقيقية. يقول الكتاب: "دائماً ما تصطدم جهود الصحفيين من أجل الحصول على الخبر بالجهود الحكومية الرامية إلى فرض السيطرة والقيود والرقابة على نشر الخبر". وفي عنوان تحت مسمى "التأثير الإعلامي" يذكر الكتاب أنه يمكن للصحفيين أن يكون لديهم تأثير كبير، ومنهم كثيرون ينجذبون إلى الإعلام لهذا السبب، ويضيف: "إن بناء جمهور قد يكون أمراً مفيداً لمستقبلك المهني، ويمكن أن يساعدك على إحداث تغيير من خلال إعدادك للتقارير. لكنه قد يشكل خطراً كذلك.

فالإحساس بالنفوذ (وفق الكتاب) قد يدمر الموضوعية والنزاهة، وسيفقد المراسل (أو المراسلة) المصداقية إذا أصبح (أو أصبحت) على صلة وثيقة بأصحاب السلطة أو بالمعارضة". ومن النقاط اللافتة التي يتعرض لها الكتاب: إن السماح لشخص بكتابة أو بث تعليق خاص، لا يخوله الحق في التشهير، أو توجيه ادعاءات متطرفة أو افتراءات عنصرية، وأنه يجب دق جرس الإنذار عندما يأخذ التقرير منحى شخصياً، وأن الصحفيين الأكفاء يتجنبون استخدام اللغة التي تحوي تحيزاً ويحاولون التزام الحيطة نحو الأشخاص الذين يكتبون عنهم. ويذكر الكتاب، أيضاً، أنه في أي صراع، يمكن أن تستخدم وسائل الإعلام لغرس اليأس، ولعسكرة المجتمع، وحتى لإعطاء تعليمات مباشرة للقتل، متسائلاً: إذا كانت وسائل الإعلام وثيقة الصلة بالحرب، فهل يمكن أن تساهم في السلام؟

ومن النقاط المهمة في الكتاب، كذلك، "أن الاستخدام المفرط للتعريفات العرقية والدينية يمكن أن يكون مستفزاً بدرجة كبيرة، وأن الصحفي الذي يغطي النزاع يحتاج إلى فهم معنى العنف، وأنه يجب أن يحترس أي شخص من القول إن النزاع العنيف هو أمر حتمي، كما أنه يتطلب استخدام المشاهد المشحونة بالمشاعر بعناية فائقة.

3. كتاب **"الإعلام في الدول العربية، رصد وتحليل"** يخوض في مسألة السياسات والحريات والتوجهات لمختلف وسائل الإعلام في أربع دول عربية وهي (الأردن، لبنان، المغرب، مصر). وما يهمنا بخصوص موضوعنا المبحوث هو التطرق إلى مخاطر الإعلام في حال تحول إلى لاعب تحريضي وسياسي لا يولي الشعب وقضاياها الأهمية بقدر ما يوليها إلى النظام السياسي وأطراف وعقائد حزبية واقتصادية مختلفة.

يذكر الكتاب أن إشكالية مجتمع المعرفة أو الإعلام الحر في الوطن العربي عموماً، هي واحدة من إشكاليات الحرية في هذه المناطق، إنها إشكالية مجتمع مغلول تحكمه أنظمة سياسة غير ديمقراطية، وحكومات تحكم وفق قوانين الطوارئ، وتترك الشعوب تعيش تحت وطأة ما تمليه نظرية الظروف الاستثنائية، وعدم تهيئتها أو أهليتها لممارسة الحرية. هذا في جانب، أما في جانب آخر فإن الكتاب يؤكد أن ثمة فئات دينية متطرفة، تفرض أنماط تفكيرها وسلوكها، في بيانات محددة، ما يسهم إسهاماً فعلياً في تضيق مساحة الحريات العامة والخاصة، وهذا ما له، بالتأكيد، أثره السلبي على حرية التعبير عن الرأي، إذ يدخل الآراء المناوئة في دائرة المحرم، وتنسحب على أصحابها أحكام التكفير والردة.

ويشير الكتاب إلى أن هناك ثمة مسميات مختلفة لنماذج الممارسات اللاديمقراطية السائدة في المجتمعات العربية، منها ما هو ثقافي يرتبط بنظام المعارف ونظام القيم وأنماط السلوك، أي بالخصائص التي تمتاز بها تلك المجتمعات عن سواها، فتحاصر نموها المعرفي والاجتماعي والسياسي، وتغلق منافذها على التطور الطبيعي في هذه المجالات كافة. ومنها ما هو دستوري يؤسس لمجموعة قوانين رادعة تقيد الحريات الإعلامية، وتجعل مؤسسات الإعلام، خصوصاً المرئي منه والمسموع، تابعاً للحكومات راضخاً لسلطتها ومروجا لسياساتها، ومراقباً من أجهزة المخابرات، ومحكماً من قضاء غير مستقل. وتنوه الدراسة إلى أن فلسفة الدساتير العربية هي التي تحدد علاقة المجتمعات بأنظمة الحكم، فالبعد الفلسفي لكل دستور مرتبط حكماً بحقوق المواطنين وحدود السلطة. فإذا كانت فلسفة الدستور تنظر إلى المواطنين، نظرتها إليهم أبناء رعايا، فحقوقهم تبقى مقننة وحدود السلطة تبقى بلا حدود.

ويبين الكتاب أن إشكالية الإعلام في الدول العربية هي إشكالية معقدة بخلفياتها الثقافية والدستورية، وما ينجم عنها من أعراف وقوانين، باتت في حاجة إلى إصلاح بنيوي شامل، يعيد الاعتبار إلى حق المواطن العربي في الإعلام الحر والمفتوح، على تكنولوجيا التطور والحداثة. وفي الإعلام المستقل الذي يعمل ضمن إطار قانوني، يعزز التعددية ويحميها ويصون حرية التعبير، ويمكن المواطنين من المشاركة ومناقشة الآراء بحرية.

هذا الدور (وفق الكتاب) يجعل الإعلام وسيلة للمحاسبة ولدعم تعددية الأفكار، فعبر الإعلام يستطيع المواطنون الحصول على كل المعلومات، التي هي حق لهم من أجل المشاركة في إدارة الحكم الصالح وتطويره... كذلك فإن الإصلاح البنيوي الشامل يعيد الاعتبار إلى حق المواطن العربي، في إعلام معاصر، يتقن الأساليب الجديدة للعائدة لتكنولوجيا المعلوماتية، خاصة الساتلايت والانترنت ويدخل في نظام العولمة، ويتواصل بسرعة مع مصادر المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.

4. بدوره؛ يركز وليد الشرفا في كتابه **"دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس"** على تفكيك الخطاب للحركة من خلال معالجه لميثاقها وأدبياتها وبياناتها المتعددة.. يقول: "في التغطية" الخطابية" يصبح السياق سيد الموقف، من خلال البحث عن التبرير، لذلك كانت إستراتيجية التغطية في الانتشار، بعد سلسلة من المؤسسات الإعلامية التي أسستها حماس شبكة الأقصى الإعلامية: التلفزيون، والراديو، إضافة إلى جريدة فلسطين وعدد لا بأس من المواقع الالكترونية، إضافة إلى ذلك التآزر التقني بينها وبين أهم القنوات العربية - وعلى رأسها قناة الجزيرة - التي لعب فيها السياقي والأمني والإخباري والسياسي دور المحرك والمنظم، ما أفرز هذه التغطية المغرقة في ذكائها وحرفيتها وانتقائيتها التي لا يمكن للمتلقي البسيط الكشف عنها، وهي إستراتيجية اتبعت الحجب في مراحل حساسة، ومن ثم التعليق على الخبر دون إيراد الخبر أساساً، وليس أخيراً، تقنية التسلسل الخطابي، وهي عمليات التنكير والتعريف والمقابلة، كل خبر حسب مرحلته وعلاقته برأي عام الجماهير، لذلك كان السياق هنا هو سيد الموقف، فحضرت الأخبار كتعليق أو تبرير أو تفصيل يعاد ترتيبه بصورة توحى بأنه أهم من الأصل، فالاعتقال يصبح أقوى من القتل مثلاً، كل ذلك يعيد السياق ليصبح سيد الموقف، بعكس الميثاق الأزلي الرمزي".

ويوضح الشرفا أن حركة حماس أقامت علاقات خطابية مع المؤسسات الإعلامية الفاعلة، خاصة قناة الجزيرة، التي كشف استقراء تقنية تغطيتها عن ترتيب للأخبار، "لتصبح شكلاً أيديولوجياً للحدث". كما يحتوي خطاب الحركة على مستويات مختلفة للتعبير - الإخراج - تحول الحدث إلى مجموعة تصورات تصلح جميعها لتكون تعبيراً عن الحق، فهي تتحدث باجتزاء لجماهيرها، وواجتزاء آخر للرأي العام، وواجتزاء ثالث للعالم، يتضح ذلك (وفق الشرفا) من الهدنة، الاعتقال، إطلاق الصواريخ، والذي يُقدم ذلك وفق تبرير مطلق - مقدس - على اعتبار أن اختلاف الأئمة رحمة بالأمة وهي تقنية ذكية في استعارة الرموز.

ويؤكد الباحث أن خطاب حماس يقوم بتنزيه الفاعل لا الحدث؛ لذلك فإن الحدث المشترك أو المتشابهة - السياق - يحاكم بفاعله، لا بنتائجه - الحق، - في فاعله لا بنتائجه أو ظروفه التاريخية، مثل الموقف من الاعتقال السياسي، والاشتباكات الداخلية، والهدنة.

5. في كتابه "الصحافة الفلسطينية.. ثلاث مطارق وسندان"، يتطرق وليد العمري الى الاستقطاب بين وسائل الإعلام الفلسطينية ودورها في تعزيز حدة واتساع الانقسام الداخلي. يقول: "أدى احتدام الصراع والانقسام السياسي الى تعزيز حالة الاستقطاب في وسائل الإعلام، وما زاد من حدته هو أن وسائل الإعلام الموالية لحركة فتح أو التابعة للسلطة أصبحت ممنوعة من العمل في القطاع، بينما منعت وسائل الإعلام التابعة أو الموالية لحركة حماس من العمل في الضفة. ويضيف: "إن الأسوأ في هذا المشهد ما أصاب الخطاب الإعلامي المنتج من طرفي الصراع الداخلي من حدية وتعصب ونزق أبعدته عن العقلانية والموضوعية ورجاحة العقل، الى حد أضحى فيه الإعلام عاملاً من عوامل التفجير بدل أن يكون عنصر تهدئة وتقريب بين الأطراف المتصارعة".

ويذكر العمري في كتابه أن صحف الرسالة وفلسطين وتلفزيوني الأقصى وفلسطين وإذاعة صوت فلسطين تحولت الى ما يشبه ساحة حرب إعلامية كلامية بين السياسيين والإعلاميين من كلا الطرفين المتقاتلين. هذه الوسائل الإعلامية (حسب الباحث) تحولت الى محطات دعائية للكرهية والتحريض على الاقتتال وتعزيز الفرقة والانقسام بدل أن تكون محايدة ونزيهة في نقل الخبر. ويبين المؤلف "أن الخطاب الإعلامي التهييجي، خاصة من قبل تلفزيوني فلسطين والأقصى لعب دوراً في تأجيج الصراع لأنه كان يضرب على وتر حساس، يعزف على العواطف ويطنطن وراء الساسة وهو أكثر ما ضرر بإعلامنا وبتنا لا نستطيع التمييز بين الصحفي والمحلل السياسي والطخيخ".

ويشير العمري الى أن التغيير الحاصل في الخطاب الإعلامي الفلسطيني كان أحد الأسلحة المستخدمة في الصراع الداخلي، وهو ما يفسر تصاعد الاعتداءات التي استهدفت الصحفيين، وبخاصة لأن ذلك ساهم الى حد كبير في غياب الإعلام المحلي المستقل، الى جانب أسباب مختلفة أبرزها مصادر التمويل وحالة الاستقطاب وضعف الإعلام لجهله طبيعة دوره كسلطة رابعة، وكانت المأساة (وفق العمري) تكمن في المؤسسة الصحفية أكثر منها في الصحفي نفسه موضحاً أن الصحفي الفلسطيني يبدع في الخارج ولا يبدع هنا والسبب يعود للسياسة الإعلامية".

6. في كتابه "الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بعد أوسلو"، يتطرق جمال نزال الى واقع التلفزيون الفلسطيني. ومما جاء في ذلك: "تبقى إشكالية الإذاعة والتلفزيون عالقة في كينونة سياسية غير مستقلة بعد، كينونة لا تزال تمر بمرحلة تطور حرجة، بين حكم ذاتي وصيرورة دولة. فهي مشكلة سياسية أكثر منها سياسة - إعلامية. وينقل الباحث في كتابه ما مفاده: "بالرغم من انفتاح سوق الإعلام على المحطات الخاصة من خلال السلطة الوطنية، وهو ما أدى الى هوس التأسيس، إلا أن هيئة الإذاعة والتلفزيون لم تحسن الاستفادة من أجواء التعددية سعياً الى تحقيق استقلالية ذاتية. ويذكر نزال أن التطور غير المرغوب فيه في محيط عمل هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية يمتد ليشمل إجراءات تعسفية ضد موظفين معينين يمثلون آراء معينة ضد السلطة، بحيث يتم المرة تلو الأخرى، تبديل موظفين غير مرغوب بهم بأخرين موالين.

ويتطرق الباحث الى سياسة التلفزيون بعد التحولات التي حصلت في السياسة الشرق أوسطية والتي كانت لها تبعات على درجة من الخطورة بالنسبة للإعلام الفلسطيني وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية. هذه التحولات -وفق الباحث- عكست نفسها في توجه المحطة السياسي ولغتها وتغطيتها الإعلامية وعلاقتها بمستقبلها، فضلاً عن ظروف عمل، أثقلت على صحفيتها مهام العمل ومسؤوليات الأداء. ويضيف: "إنه على ما يبدو فإن هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية ليست بقادرة على توفير منبر تعددي مؤهل يعكس الآراء التي تهم العامة.

7. وفي الإطار ذاته يذهب الباحث مهند عبد الحميد ليتطرق إلى "دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد"، وفي معرض حديثه عن تلفزيون فلسطين يقول: "إن هيئة الإذاعة والتلفزيون تساهم في تقديم معلومات للمواطنين "معلومات متصلة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي"، لكنها لا تمارس النقد والرقابة على السلطات، ولا تساهم في بناء إرادة للتغيير والتطوير. وي طرح الكاتب سؤالاً مفاده: "كيف يمكن للإذاعة والتلفزيون المساهمة في إحداث تغيير ديمقراطي هدفه إقصاء أو عزل جزء أساسي من عناصر وقيادات الجهاز البيروقراطي للسلطة.

ويبين الباحث عبد الحميد أنه كان من المفترض أن يكون لهيئة الإذاعة والتلفزيون مجلس استشاري يضم كفاءات إعلامية ومهنية وفئات مختلفة من المجتمع، تضع الخطط والبرامج وتقيم الأداء وتصوب الانحرافات والأخطاء. ولكن للأسف (بحسب كلام الباحث) كان البديل لمرجعية الهيئة الجماعية المهنية المسؤول الفرد الذي يتحكم في تفاصيل العمل بلا حسيب أو رقيب، والذي يستطيع اتخاذ القرارات، ويبرم الصفقات بمعزل عن مصلحة العمل ويعتمد الولاء باعتباره ناظماً أساسياً للعمل، وبدل أن تكون أداة لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية والمساءلة أصبحت مجالاً لبيئة الفساد.

8. إلى ذلك؛ فإن تجليات تأثير وسائل الإعلام الفلسطينية في تعزيز الانقسام نجدها بارزة بشكل واضح من خلال مخرجات المادة الإعلامية لهذه الوسائل وذلك من خلال ما فرضه الإعلاميون الفلسطينيون على أنفسهم من رقابة ذاتية كانت سبباً أساسياً في إخراج مادة إعلامية ضعيفة وهشة، محملة بنصوص أيديولوجية قاتمة وصور تحريضية بائسة ومنفرة.

هذه التجليات هي التي أفرد لها الباحث والإعلامي محمود الفطافطة مساحة واسعة في كتابه "تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين". الدراسة تبين أن مشاهد الرقابة على القطاع الإعلامي كانت متعددة، فهناك الدساتير والقوانين الضابطة لحرية الرأي والتعبير، والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة، وأعراف اجتماعية ضاغطة، ومصالح اقتصادية نافذة. وتشير إلى أن وسائل الإعلام الفلسطينية تعرضت إلى انتهاج سياسات إعلامية وتحريرية غير موضوعية أو مهنية ما أدى إلى تراجع ملحوظ في جودة مخرجاتها. هذا التراجع (وفق الفطافطة) سببه الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، ومؤثرات أخرى، تمثلت في سياسات الاحتلال، وطبيعة بنى المجتمع، والرأسمال الإعلامي والمالي والسياسي، إلى جانب الرقابة التي يفرضها الإعلامي على ذاته.

وتؤكد الدراسة أن النظام السياسي الفلسطيني، مثلاً بالسلطة القائمة، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو التنظيمات السياسية المختلفة لعب، ولا يزال دوراً مؤثراً في خلق الرقابة الإعلامية، والعمل على تعميق وتوسيع الرقابة الذاتية لدى الإعلامي. فمن خلال المصالح المتبادلة بين المؤسسات الإعلامية والسياسية غدت الرقابة على الإعلام تنمو وتزدهر، خاصة في ظل البيئة المضطربة، والصراعات الداخلية الحادة، بحيث يفضل الإعلامي فرض رقابة ذاتية على فكره وتفكيره وإنتاجه، مخافة الوقوع في "الأخطاء والهفوات" التي قد تكلفه مصدر رزقه، إن لم يصل الأمر إلى التهديد المباشر بحياته أو اعتقاله، وما عدا ذلك من تهديدات وإجراءات تعسف وانتهاك.

وتوضح دراسة الباحث الفطافطة أنه بعد الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في القطاع، تغيرت ملامح وحدود الحريات العامة في فلسطين، وأصبحت تغطية الإعلاميين للأحداث المحلية، مرتبطة أكثر "بالخوف والمجاملة"، وغدت أصعب اللحظات التي تعترى الصحفي خلال كتابته الإعلامية محاولته التوازن أو التمييز ما بين المسؤولية الاجتماعية من جهة، وما بين المهنية من جهة أخرى. إلى جانب ذلك؛ فإن الدراسة توضح أن المال لعب دوراً كبيراً في التأثير على الكلمة الحرة، وحرية الرأي والتعبير في فلسطين، خاصة أثناء فترة الانقسام، فكثيراً ما كان المال وتأثيراته سبباً في فساد الإعلام وإفساد الإعلامي. هذا المال خلق حالة من الرقابة المباشرة أو غير المباشرة على الإعلاميين

الفلسطينيين، الذين بدورهم اجبروا أو اختاروا بإرادتهم فرض رقابة ذاتية على أفكارهم وإنتاجهم، مخافة انقطاع التمويل، وتعريض مصدر أرزاقهم للخطر والزوال.

وتوصي الدراسة بضرورة عدم انتهاك الرقابة لحرية التعبير والإعلام، وألا تترك لضغوطات هذا الطرف أو ذلك، وإنما ينبغي أن يحكمها قانون عادل، يراقب تطبيق أحكام القضاء، إلى جانب مطالبها بضرورة أن يكون الرأي العام هو الرقيب على الإعلاميين وسلوكهم المهني، ويكون هؤلاء الإعلاميون مسؤولين أمام المجتمع وصوتاً حرّاً وصادقاً لقضاياها، لا لأيديولوجيتهم ومصالحهم الحزبية والخاصة الضيقة.

10. وفي إطار آخر يتطرق كتاب مؤسسة "مفتاح" عنوانه **(التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة حماس على غزة عسكرياً في تلفزيون فلسطين وفضائية الأقصى)** إلى الخطاب الإعلامي لكل من تلفزيوني فلسطين والأقصى. فبخصوص تلفزيون فلسطين يصف الكتاب هذا التلفزيون بأنه خطاب انفعالي عاطفي منحاز، لم يلتزم بالموضوعية والحيادية، وهو إعلام تعبوي أقرب إلى الإعلام الحزبي الذي يدافع عن سياسة الحزب، ولم يفتح على جميع الآراء، ولم ينجح في التعبير عن ذاته كوسيلة إعلام رسمية وطنية كما جاء في تعريفه لنفسه.

الكتاب يذكر أن "تلفزيون فلسطين" قدم رسالة إعلامية واضحة ومحددة إزاء "حماس" وحكومتها ونزع الشرعية عنها، وقدم أداءً اتسم بالانحياز، حيث اقتصرت متابعته على رصد ردات الفعل والمواقف الانفعالية كما اتضح من مضامين برامجه وأداء المقدمين. وإلى جانب ذلك يذكر كتاب مفتاح أن المصطلحات الواردة في الخطاب الإعلامي للتلفزيون ذات صبغة سياسية وحزبية، ولم تكن موضوعية، فكانت أشبه بتوصيفات ونعوت لم يعرفها الإعلام الفلسطيني عموماً حتى في خطابه المتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

كذلك؛ يشير الكتاب إلى أن الاهتمام بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تراجع في تغطية وبث التلفزيون، وتركز هذا الاهتمام على الصراع الداخلي وعلى المواجهة المفتوحة مع الحكومة المقالة، كما لعبت بعض البرامج دوراً توتيرياً كما هو الحال بالنسبة لبرنامج "الموجة المفتوحة" الذي مورس فيه التحريض والشتم والتشهير، وتقديم معلومات ومعطيات تستند إلى شهود عيان مشكوك في صحة معلوماتهم، وممارسة دور الرقيب على وجهات النظر الأخرى، بل قطع الطريق على من كان يدلي برأي يخالف سياسة القناة.

ويطالب كتاب "مفتاح" بوضع سياسة واضحة تترجم شعار التلفزيون وتعريفه لهويته الوطنية باعتباره وسيلة إعلامية وطنية عامة تعبر عن المجموع الوطني الفلسطيني كما ورد في تعريف التلفزيون لنفسه عشية تأسيسه. وكذلك؛ إعادة النظر في المصطلحات الإعلامية المستخدمة حالياً في لغة الخطاب الإعلامي، فالمصطلحات كلغة إما تساهم في تعزيز النسيج الداخلي وتقوي دعائمه، وإما تمزق هذا النسيج، وما هو دارج ومستخدم اليوم لا يساهم في تحقيق أداء إعلامي مهني موضوعي ومحاييد.

وفيما يتعلق بفضائية الأقصى فإن الكتاب يشير إلى أن المتتبع لخطاب هذه الفضائية يخرج بنتيجة مؤداها عدم موضوعية هذا الخطاب، وبأنه خطاب توتيري يخون الآخرين ويعكس منظومة فكرية ودينية تحتكر الحقيقة، مستنداً في أدائه إلى التحريض والتشهير، كما هو الحال في التعرض للرموز السياسية والقيادية مثل التعرض لشخص الرئيس محمود عباس، ولقيادات أخرى في حركة "فتح" وفي الحكومة برئاسة د. سلام فياض.

ويرى الكتاب أن تلفزيون الأقصى عمل على توظيف الأغنية الوطنية والدينية الحماسية في الصراع الداخلي بحيث عكست مضامين هذه الأغنية نظرة ضيقة جداً تجاه الخصم ونفيًا له بل تحريضاً

عليه وتشهيراً به، وإن الفضائية تبنت قائمة من النعوت والتوصيفات والمصطلحات سواء في حديثها عن الخصم، أو في إشارتها الى "حماس" والحكومة المقالة، وأجهزتها واذرعها المختلفة، وتكثيف بث المشاهد القاسية لضحايا الصراع الداخلي أو لضحايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما تشتمله من صور لأشلاء الضحايا ودمائهم، وبثها لفترات طويلة، واستخدام هذه المشاهد كخلفيات لبعض البرامج الحوارية خاصة المباشرة منها وكذلك في الأغاني التي وظفت في التحريض على الخصم، ما ضاعف من التحريض وإثارة مشاعر العدا والكراهية.

ومن التوصيات التي خرج بها الكتاب في هذه الجزئية ضرورة تبني "فضائية الأقصى" خطاباً موضوعياً بعيداً عن التخوين، والتوقف عن توظيف الدين والآيات القرآنية في الصراع الداخلي لما لهذا التوظيف من انعكاسات خطيرة على السلم الأهلي، الى جانب الالتزام المهني والموضوعي واعتماد سياسة تحريرية تحترم الحق في التعبير والاستماع للرأي الآخر، وعدم نفي هذا الآخر وإلغائه، الى جانب تحري الدقة والموضوعية في تغطية الأحداث وعدم المبالغة فيها، واعتماد مصادر متنوعة من التغطية، وعرض روايات متوازنة.

11. كذلك، فإن مؤسسة "مفتاح" نشرت إصداراً آخر حول الموضوع كرسد إعلامي لوسائل الإعلام الفلسطينية المكتوبة والمتلفزة وبالتخصيص تلفزيون فلسطين خلال "اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية". ما يهمننا هنا ما أشار إليه المسح أو الرصد الإعلامي بشأن تلفزيون فلسطين. يبين الرصد أن الأحداث الدامية في قطاع غزة احتلت المساحة الأكبر من التغطية الميدانية والبرامجية في "تلفزيون فلسطين" حيث انفرد بمتابعة تلك الأحداث أولاً بأول عبر شبكة مراسليه في القطاع. ويشير الرصد إلى أن الإكثار من الأخبار العاجلة كان سمة مميزة لبث التلفزيون في تغطيته لأحداث تلك الفترة، لكن هذا الإكثار كان مغرقاً في عدم الدقة وفي انعدام الموضوعية، وتميز بخطاب إعلامي فيه كثير من الإثارة ورفع درجات التوتر لدى المشاهد، خاصة مع عرض صور الضحايا، ونقل مشاهد الاقتتال، وإطلاق الرصاص، واستهداف الأفراد والمؤسسات.

ويوضح تقرير الرصد أن بث التلفزيون افتقر للتقارير ذات الطابع الإنساني التي تتعرض لمعاملة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً في القطاع، إلى جانب أن بعض المشاهد والتقارير وحتى البرامج التي عرضت على شاشة التلفزيون تضمنت إهجمات فهم منها التحريض أو الدعوة إلى استهداف المدنيين. وإلى جانب كل ذلك يذكر التقرير أن المشاهد القاسية لصور الضحايا عادت في تلك الفترة تحتل مساحة مهمة في فترات بث التلفزيون، خاصة صور أطفال قالت فتح إن حماس قتلهم، وتوظيف هذه الصور في إثارة المشاعر، والنسب بمزيد من الاحتقان والاقتتال.

ويطالب تقرير الرصد بضرورة تطوير الأداء المهني للعاملين في تلفزيون فلسطين، ودعوة واضعي السياسات بتبني الموضوعية في التغطية الإخبارية، وفي اختيار العناوين دون إثارة أو تحريض، مع إعطاء مساحة واسعة للرأي الآخر، والتوازن في عرض الروايات.

12. في كتاب "الإعلام الفلسطيني والانقسام.. مرارة التجربة وإمكانات التحسين" نجد جملة من الدراسات تتطرق الى دور تلفزيوني الأقصى وفلسطين في تعزيز الانقسام وتعميق الصراع الداخلي. ففي دراسة بعنوان "قناة الأقصى الفضائية وتغطية الانقسام" تؤكد الإعلامية والباحثة جمان قنيص أن فضائتي الأقصى وفلسطين لعبتا الدور الأبرز بعد سيطرة "حماس" على غزة والدفاع الشرس عن موقفي "حماس" و"فتح" على التوالي، وهو دفاع وصفه البعض بالحرب الإعلامية. وأصبحت الفضائيتان طرفين أساسيين في الصراع، استخدمته "حماس" والسلطة لتبرير مواقفهما وتشويه الآخر.

وتوضح الباحثة أنه بالاعتماد على تحليل مضمون الحلقات ونشرات الأخبار المرصودة لهذه الدراسة، نستنتج أن فضائية الأقصى تساهم في تعزيز الانقسام بين الضفة وغزة، وبين "حماس" من جهة والسلطة و"فتح" من جهة أخرى. وتبين بأن نتائج رصد البرامج والنشرات وتحليلهما تفيد أن فضائية الأقصى تتبع سياسة برامجية وتحريية تقود الى لعب ذلك الدور في الانقسام.

وتؤكد أن القناة تفتقر الى معايير مهنية أساسية، كالحياة، وامتناع الصحفيين عن الإدلاء بالأراء واتخاذ المواقف. فالمذيعون لا يتورعون عن الإدلاء بأرائهم وإبراز مواقفهم وقناعاتهم التي لوحظت في الحلقات المرصودة بأنها داعمة ومطابقة لمواقف "حماس". وتختتم الباحثة قنيص دراستها بالقول: "لا يمكن محاسبة فضائية الأقصى على انحيازها وعدم استقلاليتها، لأنها ولدت لتخدم رؤية حركة "حماس" ومنهجها، فلا يمكن مطالبة وسيلة الإعلام هذه بأن تكون على غير ما فصلت لأجله، لكن اضعف الإيمان أن تُطالب بتخليها عن إذكاء نار الفتنة والانقسام.

13. وفي دراسة أخرى بعنوان "هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: ذراع في يد السلطة ضد خصومها"، يؤكد الصحفي والباحث محمد ضراغمة أن الهيئة انحازت بصورة مطلقة للرواية الرسمية لمكتب الرئيس والسلطة الفلسطينية، وتدخلت الأمانة العامة للرئاسة في أدق التفاصيل؛ ابتداءً من الأخبار التي يبثها التلفزيون والإذاعة، مروراً بالتعيينات والترقيات، وانتهاءً بالإجراءات بحق مخالفسي السياسة العامة للهيئة، التي وصلت في إحدى المرات الى سجن أحد الموظفين "لأنه خرج عن سياسة الهيئة أو وشى به أحد زملائه".

ويذكر ضراغمة أن السلطة استنفرت مختلف أجهزتها الأمنية والإعلامية للدفاع عن مواقعها، ومن ضمنها هيئة الإذاعة والتلفزيون التي اتخذت موقفاً أكثر انحيازاً لحركة "فتح"، وأعلنت حالة طوارئ داخلية، وفتحت موجاتها من اجل التأثير في الحدث الذي أطلقت عليه "انقلاب حماس" وتداعياته، وليس تغطيته، منوهاً إلى أن الهيئة خرجت في تلك الموجات والحملات عن الكثير من أسس العمل الصحافي والإعلامي، لأنها اتخذت موقف اللاعب، وليس ناقل الأخبار والمراقب للأحداث.

وتبين الدراسة أن الهيئة تتبع مواقف حركة "فتح" وهي ذراع في يدها، تحركها بقوة للترويج لمواقفها، وإدانة مواقف خصومها، مؤكدة في الوقت ذاته "صحيح أن هناك تغييراً في الشكل والنوع في شاشة تلفزيون فلسطين، لكن هذه المؤسسة ما زالت منحازة بقوة لحركة "فتح" والسلطة، وتلعب دوراً إعلامياً لخدمتها، الأمر الذي يجعلها مؤسسة "فتحاوية" أكثر منها مؤسسة للوطن والسلطة، ويحول دون أن تكون هذه المؤسسة مصدرًا معلوماتياً للجمهور.

14. وفي دراسة أخرى بعنوان "الإعلام الفلسطيني والانقسام السياسي: دروس مستقبلية" يذكر الدكتور نشأت الأقطش أن سلبية الإعلام الفلسطيني ساهمت في تعزيز الانقسام، بل هي نفسها كانت أبواباً لنشر وتدافع عن مواقف الأحزاب السياسية المتصارعة. فصارت هذه الوسائل الإعلامية لا تجمع على شيء، فهي منقسمة على بعضها، وتهاجم بعضها أكثر مما تهاجم المحتل. ويضيف الأقطش: "قد بلغت الأمور مبلغاً عظيماً عندما نشرت فضائية الأقصى رسوم "فرفور" قبيل السيطرة العسكرية لحركة حماس على قطاع غزة، والتي يظهر فيها مجموعة من الفران تزج أسداً، فيغضب الأسد ويزيح نجمة إسرائيل جانباً كناية عن أنه سوف يترك موضوع إسرائيل جانبا ليتفرغ للآخرين (الفران المزعجة). بهذا المعنى، صار للصراع الداخلي أولوية على الصراع مع المحتل. وفي هذا تبرير للانقسام. كما أن إعلام "فتح" في الضفة الغربية قد ركز هجومه على حركة "حماس" أكثر من تركيزه على الاستيطان أو الاحتلال".

ويرى الأقطش أن الدافع الحقيقي وراء هذا التدهور الإعلامي هو التبعية الاقتصادية، فالإعلام يتبع الاقتصاد، وصاحب المال الذي ينفق على الإعلام يتحكم بمضمونه، وبما أن الإعلام الفلسطيني بشكل عام، إعلام تابع اقتصادياً، فبالتالي كان من الطبيعي أن يتبنى المواقف السياسية لمموليه ويدافع

عنهم .. لذا، فلا بد أن يتنبه القائمون على الإعلام الى أهمية الاستقلالية الاقتصادية. فلا إعلام حرّاً دون استقلالية اقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الإعلان (وفق الأقطش).

ويطالب الأقطش في دراسته بتطوير مصطلحات إعلامية خاصة بالإعلام الفلسطيني، فلا يجوز استخدام مصطلحات السياسيين، بل المطلوب استخدام مفردات وصفية للأحداث تختلف عن وصف السياسيين. ويشير إلى أن دور الإعلام الفلسطيني في هذه الأزمة سلبي وملحق بالقرار السياسي، بل لقد تجاوزت وسائل الإعلام آداب المهنة، بحيث لعبت دوراً في تأجيج الأزمة، ولم تمارس أي دور يؤدي إلى تهيئة الأجواء لكي يتم الحوار في أجواء تصالحية وإشاعة أجواء الرضا.

15. في السياق ذاته يبين الباحث هاني المصري في دراسته الموسومة بـ **"تعامل الإعلام الفلسطيني مع الانقسام: دروس وعبر وآليات للمستقبل"** أن وسائل الإعلام الفلسطينية كانت ضحية للانقسام، وساهمت فيه بشكل فعال، وأن وسائل الإعلام أو الإعلاميين أو الكتاب الذين حافظوا على درجة معقولة من الموضوعية والمهنية التي تقتضي القيام بدورهم الحقيقي في نقل الآراء والمعلومات للرأي العام بشكل موضوعي ومتوازن، دون تحريض وشحن كانت قليلة. كما طلعت في هذه الوسائل المواقف الحزبية والشخصية على حق الجمهور في الحكم وبلورة القنوات والخيارات التي تتعلق بأحداث تمس حاضره ومستقبله.

ويوضح المصري أن الانقسام أسهم في منع تنمية وسائل الإعلام الفلسطينية، وتطوير المعايير والقدرات المهنية لدى الإعلاميين الفلسطينيين التي كانت جارية منذ قيام السلطة وحتى اندلاع الصراع الداخلي. ويذكر أنه تراجعت حدة التحريض والتهامات المتبادلة عمومًا في العام الأخير، ليس نتيجة مراجعة وتقييم واستخلاص الدروس والعبر، بقدر ما أن المخاطر التي تشعر بها كل سلطة من السلطة الأخرى قد تراجعت، بحيث أصبح لدى كل منهما نوع من الاعتراف والتعايش مع الانقسام، وهذا وإن أدى إلى تهدئة وسائل الإعلام، فإن مخاطره جسيمة على الوضع الفلسطيني على جميع الأصعدة والمستويات؛ لأنه يمكن أن يعمق الانقسام ويحوّله من انقسام مؤقت إلى انفصال دائم.

ومن الدروس والعبر وآليات المستقبل التي يضعها الباحث بشأن موضوع دراسته أنه يجب إبقاء وسائل الإعلام بعيدة عن الاستقطاب السياسي، لأن دورها يقتضي التحلي بقدر كبير من الموضوعية والمهنية، ونقل مختلف المعلومات والآراء للرأي العام، حتى يساهم بدوره بفاعلية بكل ما يتعلق بمصالحه وحقوقه، ويؤثر على حاضره ومستقبله. ويطالب المصري بتشكيل اللجنة الفلسطينية لمنع التحريض في وسائل الإعلام المحلية، بحيث تضم إعلاميين معروفين بموضوعيتهم ونزاهتهم، ونشطاء أكاديميين، ورجال دين، وقانونيين، وغيرهم، بحيث تركز عملها على مراقبة أداء وسائل الإعلام، بما يضمن وقف التحريض وتقييم الأداء.

16. وفي دراسة أخرى بعنوان **"دروس مستقبلية حول معالجة الإعلام الفلسطيني للانقسام"** يوضح استاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية الدكتور فريد أبو ضهير أنه يمكن اعتبار ما قام به الإعلام الفلسطيني من تجاوزات في مسألة الانقسام نقطة مهمة للبدء في دراسة جوانب الخلل والقصور في هذا الإعلام، وناحية ايجابية تساعد في تجاوز هذه المرحلة. لكن الأسوأ (والكلام للباحث) هو المضي قدمًا في العمل الإعلامي دون الالتفات إلى أسباب التعثر، أو إنكار وجود تعثر أصلاً. ويضع أبو ضهير جملة مقترحات وتوصيات يمكن أن تشكل رؤية مستقبلية للخروج من الواقع الإعلامي المتردي في فلسطين. ومن أهم هذه المقترحات والتوصيات:

- وضع تصور لمعالجات ثقافية: فالأداء الإعلامي ما هو إلا نتاج ثقافة سائدة في المجتمع. فهناك مظاهر ثقافية في مجتمعنا تشمل الخوف، والأبوية، والواسطة، والرثوة، وغير ذلك، وكلها تنعكس على الإعلام وأنماط الأداء فيه.

• التخطيط الإعلامي: من المهم أن تكون هناك جهة تمثيلية لمختلف الأطياف السياسية والاجتماعية والإعلامية، تعمل على وضع رؤية وخطة (يمكن أن تكون خطة استرشادية) للإعلام الفلسطيني. فالتخطيط الإعلامي أصبح ضرورة، على مستوى الوطن، وعلى مستوى المؤسسة الإعلامية. وتؤكد هذه الضرورة في الواقع الفلسطيني الذي يواجه آلة إعلامية إسرائيلية ممتدة عبر العالم.

• تأسيس مرصد إعلامي فلسطيني، يمكن من خلاله رصد الممارسات الإعلامية، والممارسات المعادية للإعلاميين، وتوثيقها، وإصدار نشرة أسبوعية مثلاً. ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم بشكل فاعل في تطوير الإعلام، وفي وضع الإعلاميين، والقوى السياسية، والسلطة، عند مسؤولياتهم تجاه المجتمع، وتكون سبباً مهماً لتطوير الإعلام من خلال دفع الجهات كلها نحو تجنب الممارسات السلبية التي من شأنها أن تضر بقيم ومفاهيم الحرية والديمقراطية.

17. إلى ذلك؛ يتطرق الباحث والإعلامي محمود الفطافطة في دراسة له بعنوان **"توظيف المصطلحات الدينية في الإعلام (الانقسام نموذجاً) إلى أن الانقسام ولد الكثير من الاحتدام والاحتقان بين حركتي حماس وفتح، وأثر بشكل خطير ومقيت على كافة مكونات ومسارات الحياة الفلسطينية، لا سيما بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية، وخطر من ذلك التأثيرات الكارثية لهذا الانقسام على الناحيتين الثقافية والتربوية.**

وبين الفطافطة أن أشكال الصراع وألوانه بين الحركتين في المفاهيم والمصطلحات كانت متعددة، لتأخذ درجات عميقة من الحدة والتطرف. فتارة نراها متمثلة بالتخوين الوطني، والتراجع السياسي، والارتداء في حضن هذه القوة أو تلك، وفي أحيان أخرى نجدتها متمحورة حول التكفير الديني. كذلك فإن اللغة وما ينسل منها من مصطلحات تستهدف الآخر عبر تكفيره دينياً أو تخوينه سياسياً ووطنياً تصبح أكثر تأثيراً وقوة، على المستويين السياسي والأيدولوجي، عندما تستخدم في الصراعات السياسية والحزبية، كما أن الصراعات المؤجلة تعد أكثر حدة من غيرها من الصراعات، وتكون لها انعكاسات وتفاعلات لغوية واضحة وقوية، وذلك لأن الأيدولوجيا هي من الأدوات الأساسية التي تُبنى عليها السياسات.

18. مجلة "مدى الإعلام" الصادرة عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" أفردت في عددها الرابع ملفاً خاصاً بعنوان **"الفضائيات الفلسطينية في دائرة الضوء"** يناقش ويعالج واقع هذه القنوات ودورها في المجتمع. ومن الموضوعات التي تطرق إليها الملف دور هذه الفضائيات في تعزيز الانقسام الداخلي من خلال بثها للمواد والصور التحريضية التي كانت عاملاً ودافعاً في احتدام الانقسام الوطني وخلق حالة احتقانية واسعة في المشهد الاجتماعي والسياسي والأمني الفلسطيني.

19. بدوره يغوص مدير مركز السياسات والبحوث الإعلامية الصحافي والباحث محمد أبو عرقوب في دراسته المعنونة بـ **"الإعلام المرئي والمسموع انضواء تحت القانون"** في البحث النقدي والتحليلي المقارن لمقترح قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع ومقترح قانون المجلس الأعلى للإعلام المنتظر أن تقرهما الحكومة الفلسطينية، لتنظيم قطاع الإعلام الخاص في فلسطين.

وتبين الدراسة التي نشرت مجلة "مدى الإعلام"، في عددها الثالث، ملخصاً مستفيضاً لها أن جميع مواد مقترح قانون المجلس الأعلى للإعلام بصيغته النهائية تكشف أن هذه المواد التي تنظم عمل المجلس الأعلى للإعلام ودوره في المشهد الإعلامي الفلسطيني تعطي المجلس دوراً يتعدى الدور التنظيمي، إلى التدخل في أداء وسائل الإعلام ومضامين الرسائل الإعلامية التي تبثها، أي أن المجلس سيكون لاعباً أساسياً في تشكيل الرسالة الإعلامية لوسائل الإعلام التي من المفترض أن تكون خاصة ومستقلة ولا يجوز التأثير فيها.

وتذكر دراسة أبو عرقوب أن مقترح القانون تطرق بسطحيةٍ إلى حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام عبر صياغات عامة (مثل احترامها) دون أن يورد آليات محددة لضمان هذه الحريات. ويتكرر الحال ذاته (وفق الباحث) في تناول مقترح حق الإعلاميين في الحصول على المعلومات، حيث لم ترد أية تفاصيل حول آلية ضمان هذا الحق.

الدراسة خرجت بتوصياتٍ عديدة، أبرزها حذف المادة (24) من مقترح قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع لأنها تحتوي التزامات فضفاضة قد تستغل لتقييد الحريات، فمفاهيم النعرات الداخلية، والفتن، مفاهيم واسعة يمكن تفسيرها حسب الرغبة.



المبحث الثاني



مهنية الإعلام ودورها في التغطية الموضوعية - مدخل نظري

تعتبر المهنة والموضوعية في أداء الإعلام، من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تقييم أداء وسائل الإعلام بصفة عامة، رغم أن العديد من الخبراء والصحافيين والإعلاميين ورجال السياسة لا يقرون بشكل مطلق بالمهنية والموضوعية والإنصاف بل يرون أن لا وجود للإعلام المهني والموضوعي إلا في النظريات والكتب، خاصة وأن مؤشرات قياس المهنة والموضوعية ما زال يشوبها النقد والتشكيك في الشكل والمضمون.

وبالطبع فإن هذا الموقف لا يمكن سحبه على كافة الصحافيين والإعلاميين والأكاديميين المتخصصين في مجالات الإعلام وفنونه، لكن هذه الأصوات تبقى ماثلة حين يؤكدون في أكثر من مناسبة بأنه لا وجود للموضوعية والمهنية بل إن الأمر برمته مرتبط بالواقع الذي يحكم الإعلام ويقيده بطريقة يكون خاضعاً فيها لقوى ومراكز السياسة والاقتصاد والعادات والتقاليد خاصة في المنطقة العربية والشرق الأوسط بصفة عامة.

ومهما تعالت الأصوات المشككة في وجود المهنة والموضوعية، إلا انه في حقيقة الأمر لا يمكن تجاهل هذه القيم والمبادئ الأساسية في حياة وتطور الإعلام بشكل عام، حيث نجد الكثير من المؤسسات الإعلامية على المستوى الدولي والعربي والمحلي اتجهت في أكثر من مرة نحو اعتماد مدونات سلوك وميثاق شرف أخلاقي لمهنة الصحافة انطلاقاً من أهمية الحاجة لوجود مجموعة نظم أخلاقية تعمل على ضبط سلوك الإعلاميين والصحافيين وأداء المؤسسات الإعلامية تجاه المجتمع وقواه المتعددة والمتنوعة.

والملاحظ هنا أن اغلب هذه المحاولات استندت بالأساس إلى ضرورة التزام المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها بالموضوعية والحيادية والمهنية باعتبار أن المؤسسات الإعلامية التي تفتقد للحدود الدنيا من ذلك في تغطية الأحداث، تكون أخرجت نفسها عن دائرة المنافسة المهنية إضافة إلى تعريض مصداقيتها لخطر التلاشي وفقدان ثقة الجمهور بها وبما تقدمه من برامج وأخبار وأنشطة إعلامية.

وانطلاقاً من أهمية تكريس قيم الموضوعية والإنصاف فقد بادرت العديد من المؤسسات الإعلامية على المستوى العربي والفلسطيني إلى بلورة مدونات سلوك أو ميثاق شرف جرى تعميمها أو اعتمادها والتوقيع عليها من قبل الصحافيين ومؤسسات إعلامية، فعلى سبيل المثال بادرت نقابة الصحافيين الفلسطينيين عام 2011 لتقديم مسودة لمدونة سلوك لأخلاقيات المهنة واشتملت تلك المسودة على مجموعة من البنود والنقاط التي تعكس الحاجة لوجود مثل هذه المدونة والتزام الصحافيين بينودها، كما تكشف في الجانب الآخر عن وجود إشكاليات حقيقية فيما يخص أداء المؤسسات الإعلامية وعملها على المستوى المهني وضعف الموضوعية والإنصاف في عرض وجهات النظر، ومن بين النصوص التي

تدل على ذلك ما جاء في المدونة حول "أهمية التزام وسائل الإعلام بإطلاع المواطنين على الوقائع والأفكار المختلفة باتجاهاتها والمعلومات بشأنها والتحليلات الصحفية على المستويات المحلية والعربية والعالمية بصورة موضوعية ومهنية، ونقل المعلومة الموثقة بأمانة ودقه وبذل كل جهد ممكن لضمان أن المحتوى المعلوماتي والتحليلي يتحلى بأكبر قدر من الدقة الموثقة، وأهمية الاستقلالية وعدم التحيز، والابتعاد عن أي أمور غير لائقة وخاصة عندما يظهر أن هناك تضارباً في المصالح، والامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه المساومة على نزاهته، والدفاع عن استقلاليته تجاه غيره من الصحفيين وأي جهة أخرى تحاول التأثير أو الرقابة على محتوى المعلومات، والحصول على المعلومات وعرضها ورفض أية محاولات ترغيب أو تهيب من أي جهة كانت، والتأكد من عدم تلاعب أي جهة بالمضمون مهما كان نفوذها، والموضوعية وعدم المبالغة عند تغطية الأحداث أو تناول أي مكون من مكونات المجتمع أو شخصياته العامة، والتعامل بشرف وبأخلاقيات المهنة مع مصادر المعلومات والجمهور والزملاء، والالتزام بعدم الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو العصبية أو تلك التي تمس الأديان وتدعو للكراهية والتمييز، والالتزام بالتحري والحصول على المعلومات الدقيقة، وبذل الجهد في سبيل تحقيق ذلك، وذلك قبل نشر المعلومات والابتعاد قدر الإمكان عن اتهام أي كان بغير سند أو دليل.

وبينما تتعرض مفاهيم المهنية والموضوعية إلى التشكيك كون مثل هذه المفاهيم تحسب على أخلاقيات المهنية إضافة إلى وجود تباين في أدوات ومعايير قياسها، فإن هناك مجموعة من المبادئ الرئيسية المتعارف عليها عالمياً تتمثل في مبادئ الاستقلالية، النزاهة، والكفاءة حيث ينظر إلى مثل هذه المبادئ على أنها ركائز أساسية للإعلام الصالح كونها تجمع الصفات الأساسية لإعلام قادر على تأدية دوره في قيام دولة القانون والحكم الرشيد دون أن تحوله إلى إعلام منمط فاقد لهويته الشخصية¹.

ومما لا شك فيه فإن التزام وسيلة الإعلام بمرتكزات الحكم الصالح المتمثلة بمبادئ النزاهة والكفاءة والاستقلالية يقود بصورة دراماتيكية إلى تعزيز مصداقيتها وثقة الجمهور بها ويوسع بالتالي نطاق دورها في المجتمع ويضعف قوة تأثيرها على الجمهور، والعكس صحيح.

ويتفق العديد من الخبراء والمختصين على أن مجتمع المعرفة هو مجتمع إعلام ومعلومات تعبر قارات العالم بسهولة يسرّها ثورة الاتصالات، لكن من الواضح أن المجتمعات العربية ما زالت مجتمعات دون مستوى مجتمعات المعرفة، والسبب في ذلك يعود إلى ما لديها من قصور في المجالين الإعلامي والمعلوماتي وتكمن علة هذا القصور في جذورها الأصلية إلى نقص منسوب الحريات العامة في الدول العربية ومنها حرية التعبير والإعلام واستقصاء المعلومات من مصادرها الأساسية دون قطع أو رقابة أو عقوبة متعددة الدرجات.

في المقابل فإنه قد يكون من السهل أن ترفع وسائل الإعلام شعار الموضوعية والإنصاف لكن على محك التطبيق والالتزام به فإن الأمر يختلف نتيجة تحكم عوامل عدة بوسائل الاعلام مثل القدرة المهنية لطواقمها وسياسات التوظيف والواقع السياسي والنظام الذي يحكمها أو طبيعة مراكز القوى الاقتصادية وعلاقتها بوسيلة الإعلام على المستوى الإعلاني والدعائي.

وعند الوقوف عند العديد من التعريفات المتعلقة بالموضوعية والإنصاف والجدل الدائر حولهما، فإن هناك شبه اتفاق عام على "أن الموضوعية والإنصاف تعنيان حرص وسيلة الإعلام على معاملة كل الأطراف بتساو وبعيد من خلال عرض وجهات النظر المعارضة والمؤيدة لقضية ما مدار البحث أو التغطية"².

1 انظر الجزء الأول مبادئ الإعلام الصالح من كتاب الإعلام في الدول العربية - رصد وتحليل
2 شبكة الصحفيين الدوليين

وهنا لا يمكن تجاهل الجدل الواسع الذي يثار حول الموضوعية في السنوات الأخيرة خاصة في ظل التطور الهائل في مجالات تكنولوجيا المعلومات وانتشار الفضائيات وتعدد البدائل الإعلامية التي يمكن للناس متابعتها والحصول على المعلومات من خلالها والتعرف على الآراء والمواقف، ما ساهم بصورة كبيرة في تحرر أغلبية المشاهدين من التبعية التي كانت تفرضها عليهم محدودية وسائل الإعلام المرئية، المقروءة والمسموعة، ما جعل الجمهور يتمتع بسلطة أكبر في عملية اختيار الوسيلة الإعلامية والحكم على أدائها لا سيما أن تنوع وتعدد وسائل الإعلام وخاصة الفضائيات منها أتاح للجمهور فرصة المقارنة بين وسائل الإعلام وساهم في تطوير قدرة الجمهور على إصدار الأحكام حول مستوى أداء وسائل الإعلام والحكم على موضوعيتها من عدمها إضافة إلى تطور قدرات الجمهور على استشعار الانحياز أو التوازن في عرض وجهات النظر حول قضية معينة.

ولا يمكن تناول هذا الموضوع دون التطرق إلى إشكالية الأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي حولت المجتمعات العربية على مدار سنوات من القمع والملاحقة والاستبداد إلى مجتمعات مغلولة تحكمها أنظمة سلطوية غير ديمقراطية وحكومات تحكم وفق قوانين الطوارئ وتترك الشعوب تعيش تحت وطأة ما تملبه عليها الظروف الاستثنائية وعدم تهيئها أو أهليتها لممارسة الحرية، إضافة إلى ممارسة سطوتها وسيطرتها على وسائل الإعلام والعمل على تعزيز تمركز رجالها أو الموالين لها على رأس هرم المؤسسات الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية والسعي الدائم لاحتواء القائمين على المؤسسات الإعلامية الخاصة أو المستقلة، وإذا ما فشلت في ذلك فإن جهودها تنصب على تقويض عمل تلك المؤسسات وممارسة الضغوط الأمنية والسياسية والاقتصادية عليها لإخضاعها أو إضعاف قدراتها على التأثير.

ويترافق ذلك مع تنامي دور وتأثير فئات دينية متطرفة تفرض أنماط تفكيرها وسلوكها في بيئات محددة ما ساهم بشكل كبير في تضيق مساحة الحرية العامة والخاصة الأمر الذي ألقى بظلاله السلبية على حرية التعبير عن الرأي كون الآراء المناوئة يتم إدخالها والزج بها في دائرة المحرمات وقد تصل إلى أن تنسحب على أصحابها أحكام التكفير والردة، كما لا يمكن تجاهل جنوح الحكومات والأحزاب السياسية وحتى مؤسسات المجتمع المدني إلى السعي للتأثير على الإعلاميين والصحافيين ووسائل الإعلام المتعددة وتجنيدتها انطلاقاً من المسلكيات والإرث السلطوي الذي كرسه الحكومات في الوطن العربي بصفة عامة والتي تقوم بالأساس على أن الإعلام بوسائله المختلفة يجب أن يكون خاضعاً لإرادة الدولة واقعاً تحت سيطرتها وقوة نفوذها والتعامل معه على أساس انه إحدى أدوات تكريس الحكم والدفاع عنه وتبرير كل ما تقوم به الحكومات والقادة والزعماء.

وأكثر ما يدل على ذلك هو ما تبذله الحكومات وحتى الفصائل والأحزاب من جهود مضاعفة سواء لتأسيس وسائل الإعلام الناطقة باسمها أو حتى إنشاء فضائيات موالية للتعبير عن مواقفها السياسية أو برامجها وسياساتها انطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في التأثير على الرأي العام وفرض سطوته على جمهور المتلقين سواء كانوا مؤيدين أو معارضين، الأمر الذي تكون له انعكاساته في نقل تعارض وانقسام المواقف السياسية ما بين قمم الهرم السياسي الحزبي إلى قواعد المجتمع بفئات وشرائحه المتعددة والمتنوعة.

ويرى الخبراء والمختصون في مجالات علم النفس الاجتماعي وجود علاقة وطيدة ما بين علم النفس الاجتماعي والإعلام والدعاية، ويؤكدون أن الإعلام هو عملية اجتماعية نفسية الأمر الذي يدفع الحكومات والهيئات والشركات والمؤسسات المختلفة ويسهم في توجيهاتها.

ويتعرض الناس بشكل عام وباستمرار من خلال الإعلام لمؤثرات تهدف إلى دفعهم لاعتناق فكرة أو شراء سلعة أو أداء عمل من الأعمال، الأمر الذي دفع البعض منهم إلى الاعتقاد بأن الإعلام الحديث وسيلة تستخدم للعب بعقولهم وتضليلهم، وهذا يدفع للتساؤل حول من يقول، ولمن يقول، وماذا يقول، وبأي وسيلة يقول؟³

ولعب التلفزيون كوسيلة إعلامية دوراً رئيسياً في تشكيل المواقف والاتجاهات لدى المشاهدين والمتابعين منذ سنوات انتشاره الواسع في بداية السبعينيات إلى حد أنه شكل المصدر الرئيسي لحصول المواطنين على المعلومات دون قدرتهم على التأثير فيها بحكم أن التلفزيون كأداة إعلامية لديه القدرة على لعب دور المرسل والمتحكم في نوعية وطبيعة المعلومات للمشاهد دون قدرة الأخير على التفاعل الحي مع ما يصله من معلومات باعتباره "متلقياً"، الأمر الذي يدفع العديد من المشاهدين إلى ممارسة ما يعرف في علم الاتصال بـ "التعرض الانتقائي" لوسيلة الإعلام التي تقدم المعلومات والآراء والمواقف التي تنسجم مع توجهاته ومعتقداته وأفكاره.

ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى نظرية الحتمية التكنولوجية⁴ (Technological Determinism Theory) التي تهتم بتأثير تكنولوجيا وسائل الإعلام على شعور وتفكير وسلوك الأفراد، وعلى التطور التاريخي للمجتمعات. حيث يرى صاحبها "مارشال ماكلوهان" أن مضمون وسائل الإعلام لا يمكن النظر إليه مستقلاً عن تكنولوجيا الوسائل الإعلامية نفسها. فطبيعة وسائل الإعلام التي يتصل بها الإنسان يشكّلها الأفراد والمجتمعات أكثر مما يشكّلها مضمون الاتصال؛ لذلك يفترض ماكلوهان في نظريته أن تكنولوجيا الاتصال تكبل حرية الإنسان الذي يُصبح تابعاً لها⁵.

ويرفض "ماكلوهان" قول الذين يرون أن وسائل الإعلام الجديدة ليست في حد ذاتها جيدة أو سيئة، لكن الطريقة التي تُستخدم بها هذه الوسائل هي التي ستحد أو تزيد من فائدتها، حيث يستطيع الإنسان أن يستخدمها في الخير أو الشر على حدٍ سواء. ويقترح بدلاً من ذلك أهمية الوسيلة لذاتها - مجردة من القيم - من خلال عبارته الشهيرة: "الوسيلة هو الرسالة"⁶.

ويوضح "ماكلوهان" ذلك من خلال عدة أمثلة، نذكر، هنا، أحدها، متمثلة بالتلفزيون. فالرسالة الأساسية في التلفزيون يراها هي التلفزيون نفسه، إذ لا يهم أن تعرض هذه التكنولوجيا الحديثة عشرين ساعة يومياً أفلام عنف أو برامج ثقافية راقية، لأن التأثير العميق للتلفزيون هو الطريقة التي يعدل بمقتضاها الناس الأساليب التي يستخدمون بها حواسهم.

وحسب البحوث الخاصة بدراسة الجمهور (مستقبل الرسالة) الذي يستمع أو يشاهد أو يقرأ رسالة أو برنامجاً معيناً فإن تأثر الناس بالرسالة الإعلامية يتوقف على عاملين هما مدى تعرضهم لوسائل الاتصال، ومدى توافق معنى الرسالة مع ما لديهم من اتجاهات تتصل بالرسالة، كما أن هناك مجموعة عوامل مؤثرة فيما يتعلق بتأثرهم جراء تعرضهم لوسائل الاتصال منها العوامل السياسية (كنظام الحكم السائد في الدولة) والاقتصادية (مثل عدم امتلاك بعض الناس لأجهزة الراديو أو التلفاز) والثقافية (مثل انتشار الأمية بين بعض الفئات). في المقابل فإن اتجاهات الأفراد قد تكون ايجابية نحو الرسالة فتسهل وصولها، أو سلبية فتعيق فهمها، كما أن اتجاهات الناس نحو أداة الاتصال نفسها وثقتهم بها تؤثر في وصول الرسالة.

4 قد ركز "مارشال ماكلوهان" اهتمامه في دراسته على النظام الاتصالي المتبنى من طرف كل مجتمع. لأنه يرى بأن الخصائص الأساسية للوسيلة المسيطرة في هذا النظام تدل على كيفية التفكير ونمطية المعلومات على مستوى المجتمع برمته، وذلك لأن الناس يتكيفون مع الظروف المحيطة بهم عن طريق توازن الحواس الخمس مع بعضها البعض، وأن كل اختراع تكنولوجي جديد يعمل على تغيير التوازن بين هذه الحواس. ويرى بأن التكنولوجيا المستعملة في وسيلة الاتصال المسيطرة لها دور كبير في تطور المجتمعات. ولهذا يوصف منظوره "بالحتمية التاريخية"، والذي ترتب عليه أن صنفت مراحل الحضارة الإنسانية على وسائل التكنولوجيا الجديدة. وهو تصور يمكن تلخيصه في ثلاثة أبعاد متتالية هي: على العالم أن يكتشف، وعلى التكنولوجيا أن تطبق، وعلى الإنسان أن يتكيف. انظر: Pacey, A: The culture of technology, Cambridge Mass, The MIT Press, 1994, p25.

5 محمد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص69

6 محمد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص69

وانطلاقاً من ذلك فإن للإعلام دوره المحوري في تشكيل اتجاهات الرأي العام حيث بدأت دراسات الإعلام منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي تأخذ اتجاهاً معرفياً، حيث ازداد تركيز الدراسات الاقناعية ودراسة تشكيل الاتجاهات على التفاعلات المعرفية والذاتية للأفراد تجاه الرسائل الاقناعية، وبما أن الاستجابة المعرفية تعرف بأنها رسالة داخلية صامتة تصدر عن المتلقي وهي عبارة عن فكرة أو معلومة متعلقة بموضوع أو قضية معينة وتنتج عن عمليات معرفية معينة، فإنه من الواضح أن العمليات تشير إلى معالجة وإعادة بناء المعلومات وتتضمن إدراك المعلومات والاستخلاص منها والحكم عليها وتوليد الأفكار منها وتخزينها ثم استرجاعها من الذاكرة عند الحاجة، فإنه من المهم معرفة هذا المنحى عند الحديث عن تأثيرات الإعلام على اتجاهات الجمهور المتلقي للرسائل الذي يعمل على تحويل تلك المعلومات إلى سلوك وفعل وموقف سلباً وإيجاباً.

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الحالة العربية القائمة التي باتت تعرف بـ "الربيع العربي" وكيف يلعب الإعلام دوره الواضح في التأثير في مجرى الأحداث إذا لم تصل إلى مستوى صناعة الأحداث والتحكم بها من خلال التغطية وبث الصور المثيرة والمرعبة دون أية ضوابط أو قيود بل تتنافس الفضائيات العربية على بث الصور للجمهور دون أدنى حد للمسؤولية أو التقيد بأخلاقيات المهنة، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً أمام إثارة مجموعة من التساؤلات المشروعة حول المسؤولية الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية للإعلام، ومن هي الجهة المخولة بمراقبة أداء الإعلام ورسم سياساته؟ وهل الإعلام بمختلف أنواعه فوق المساءلة والمحاسبة أم انه يخضع للمساءلة والمحاسبة؟

دور الصحافة:

يرتبط دور الصحافة بشكل عام ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي تنشط فيها سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الاجتماعي والقانوني والاقتصادي، حيث لا يمكن فصل دور الصحافة وتأثيرها في المجتمع عن تلك المستويات، فالنظام الديمقراطي يساهم بصورة مباشرة في توسيع نطاق دور ومسؤولية الإعلام في أداء مهامه في المجتمع... الخ.

ومع التطور الحاصل في الإعلام فإن الاهتمام تزايد باعتماد قيم ومبادئ الموضوعية والإنصاف في عمل وسائل الإعلام خاصة في ظل تنامي مجموعات تعرف بلغة الإعلام "متابعي الأخبار المتيقظين" الذين يقل اعتمادهم على مصدر واحد للمعلومات، الأمر الذي يفرض على وسائل الإعلام التي تسعى للحصول على المصادقية وثقة الجمهور اعتماد الموضوعية والإنصاف في عملها خاصة في ظل وجود حقيقة ماثلة هي انه كلما زاد التزام وسائل الإعلام بالموضوعية والإنصاف كلما تعززت مصداقيتها أمام الجمهور، وكلما تراجع الالتزام بالموضوعية والإنصاف فإن مصداقية وسيلة الإعلام تبدأ بالانحسار والتراجع، لا سيما في ظل التطور الهائل في تقنيات الإعلام والتواصل الاجتماعي الذي زاد من إمكانية انتقاء الجمهور ومتابعي الأخبار لوسائل الإعلام وتناقص اعتمادهم على مصدر واحد للأخبار بما يساعدهم على معرفة الحقائق بموضوعية عالية.

فعلى الصحفي ووسيلة الإعلام بالالتزام بالقواعد المهنية والموضوعية والإنصاف والتوازن والشمولية التي تتسم بها الصحافة الحرة والمستقلة والحقيقية⁷، خاصة أنه عادة ما تصطدم جهود الصحفيين من أجل الحصول على الخبر بالجهود الحكومية الرامية إلى فرض السيطرة والقيود والرعاية على نشر

7 (الصحافة من أجل التغيير: كتيب الصحفيين المحليين العاملين في مناطق الأزمات)

الخبر". ويمكن للصحفيين أن يكون لديهم تأثير كبير، ومنهم كثيرون ينجذبون إلى الإعلام لهذا السبب، كما أن بناء جمهور قد يكون أمرًا مفيدًا لمستقبل الصحفي المهني، ويمكنه ويساعده من إحداه تغيير من خلال إعداده للتقارير لكنه قد يشكل خطرًا كذلك. فالإحساس بالنفوذ قد يدمر الموضوعية والنزاهة، وقد يفقد المراسل (أو المراسلة) المصدقية إذا أصبح (أو أصبحت) على صلة وثيقة بأصحاب السلطة أو بالمعارضة⁸، كما إن السماح لشخص بكتابة أو بث تعليق خاص، لا يخوله الحق في التشهير، أو توجيه ادعاءات متطرفة أو افتراءات عنصرية، وأنه يجب دق جرس الإنذار عندما يأخذ التقرير منحى شخصيًا، وأن الصحفيين الأكفاء يتجنبون استخدام اللغة التي تحوي تحيزًا ويحاولون التزام الحيطة نحو الأشخاص الذين يكتبون عنهم. كما أنه في أي صراع، يمكن أن تستخدم وسائل الإعلام لغرس اليأس، ولعسكرة المجتمع، وحتى لإعطاء تعليمات مباشرة للقتل، ما يثير السؤال المهم، إذا كانت وسائل الإعلام وثيقة الصلة بالحرب، فهل يمكن أن تساهم في السلام؟

كما أن الاستخدام المفرط للتعريفات العرقية والدينية يمكن أن يكون مستفزًا بدرجة كبيرة، وأن الصحفي الذي يغطي النزاع يحتاج إلى فهم معنى العنف، وأنه يجب أن يحترس أي شخص من القول إن النزاع العنيف هو أمر حتمي، كما أنه يتطلب استخدام المشاهد المشحونة بالمشاعر بعناية فائقة⁹.

كما أن ممارسة الانحياز من قبل وسائل الإعلام ليست مرتبطة بمجتمع دون سواه بل هي تعتبر سلوكًا إنسانيًا عامًا مرتبطًا بثقافة المجتمعات وثقافة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي يعملون بها، الأمر الذي يحتم المبادرة لوضع الكوابح والضوابط المهنية للتقليل قدر الإمكان من الانحياز والتخفيف من تأثيره على جودة المواد الإعلامية المعروضة ومضامينها حتى لا تفقد وسائل الإعلام دورها الحقيقي.

ووفقًا للعديد من الدراسات والأبحاث فإن هناك عدة أدوار للصحافة في الأنظمة الديمقراطية منها الأدوار المعروفة للصحافة ووسائل الإعلام التي تشتمل على:

- تقديم المعلومات (الصحافي مضاعف للمعلومات Information multiplier) التي تساعد الجمهور على اتخاذ القرار.
- بيئة للحوار National debate.
- التثقيف والتسليّة.
- تنشيط دور المواطن في المجتمع عبر المشاركة في الانتخابات والاحزاب وغيرها.
- الصحافة والإعلام ككلب حراسة (watchdog)، ويشكل الإعلام الحر المستقل جهاز رصد وإنذار مبكر وسريع لأي انتهاك، فيكشفه، ويوقفه، ويمنع تفاقمه (أغلب انتهاكات حقوق الإنسان تقع وسط تعميم إعلامي) كما يشكل رأيًا عامًا ضاغظًا على مؤسسات الدولة وغيرها لوقف الانتهاكات او تحجيمها.
- يواجه الإعلام التضليلي (غالبًا الحكومي) حول تعظيم الانجازات بمجال حقوق الإنسان وتصغير السلبيات، في حين تشكل وسائل الإعلام أحيانًا أدوات لانتهاك حقوق الإنسان والتريض على العنف والكراهية).
- مراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها التي تؤثر على ملايين المواطنين⁹.

8 المصدر السابق نفسه

9 (للمزيد انظر كتاب الإعلام في الدول العربية رصد وتحليل - المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة / الجزء الأول - الإعلام في الأردن).

ويؤكد العديد من الخبراء والدراسات أن الإعلام يعد إحدى أهم أدوات السيطرة، الأمر الذي يجعل السيطرة على الإعلام أو جعله في الـ (Control area)، يعد هدفاً للنخب الحاكمة في مختلف دول العالم.¹⁰

لكن من الواضح أن إتمام هذه السيطرة وإن تحققت لفترة من الوقت خلال سنوات ماضية إلا إنها لن تدوم في ظل تنوع وتعدد وسائل الإعلام وتنامي ما يعرف حالياً بالإعلام الاجتماعي الذي يكون فيه كل مواطن قادراً على بث المعلومات وتلقيها من مصادر مختلفة عبر الوسائط الإلكترونية المتنوعة والمتعددة والتفاعل المباشر مع المعلومات، الأمر الذي يساهم في التخفيف من حدة تأثير الإعلام المسيطر عليه من قبل النخب الحاكمة إن لم يساهم في عزله.

وتؤكد الدراسات "أن التقدم التكنولوجي الناتج عن ثورة تقنيات الإعلام والتواصل سمح للناس بالاطلاع الواسع على أنماط متنوعة من الوسائل الإعلامية، وبات ربما من الصعب على الوسيلة الإعلامية أن تبقى مصدرًا موضوعيًا كافيًا للأخبار بينما المشاهدون ينتقلون من شبكة إلى أخرى لاختيار ما يرون أنه يقدم آراء مختلفة ذات مغزى"، وهنا تبرز أهمية توفير الموضوعية والإنصاف التي تكفي أوسع شريحة ممكنة من المجتمع وتساهم في جذب أكبر عدد ممكن من القراء أو المشاهدين.

وفي المقابل فإن الكثير من الباحثين والخبراء الدوليين أدركوا مبكراً الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام وسعوا إلى وضع نظريات عديدة في محاولة تفسيرهم للتطور الحاصل في وسائل الإعلام ودوره في المجتمع إضافة إلى دوره في تشكيل اتجاهات الرأي العام حيث بدأت دراسات الإعلام منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي تأخذ اتجاهاً معرفياً، حيث ازداد تركيز الدراسات الإقناعية ودراسات تشكيل الاتجاهات على التفاعلات المعرفية والذاتية للأفراد تجاه الرسائل الإقناعية¹¹ وقد عكست سيطرة النظريات المعرفية في مجال الإقناع التركيز المتزايد على النواحي المعرفية الذي ميز علم النفس الأميركي بصفة عامة خلال تلك الفترة.

ولا يختلف اثنان على أن الإعلام لم يعد مجرد وسيلة لتوصيل المعرفة وتزويد الناس بالخبر والحدث، أو وسيلة للترويج والترفيه والتسلية، بل تعدى ذلك ليصبح أداة فاعلة في صناعة الرأي العام الذي بدأ يتفاعل ويتأثر عقلياً وفكرياً وسلوكياً مع ما تقدمه وسائل الإعلام من برامج وأفكار ومواقف نابذة من تصوراتها وأفكارها ومبادئها الهادفة إلى إحداث تغيير مقصود في المجتمع، لذلك نجد أن الإعلام أصبح يلعب دوراً مهماً وأساسياً في حياة المجتمع والأفراد على حد سواء وقد يتدخل هذا الإعلام إيجابياً في تربية الإنسان وتوجيهه وفق ما يخدم المصلحة الوطنية العامة، وقد يلعب الإعلام أحياناً أخرى دوراً سلبياً في خلق الفتن وإثارة الخلافات، والتعصب الأعمى لبعض الأفكار والتوجهات ما يؤثر على كافة أشكال الحياة في المجتمع.

وانطلاقاً من ذلك فإنه من الواضح أن الرسائل الإعلامية الصادرة عن وسائل الإعلام يكون أحد أهدافها الرئيسية الإقناع والتأثير في توجهات ومواقف المتلقي وتغيير اتجاهاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي يكشف بصورة واضحة أهمية وضع الكوابح للنزعة التأثيرية لوسائل الإعلام عبر اعتماد مؤشرات واضحة للموضوعية والمهنية في طريقة عرض المعلومات للمتلقي والابتعاد عن أساليب الضغط على المتلقي الذي يكون قادراً بحكم تكوينه النفسي والعصبي على فلترة المعلومات والتحقق من صدقيتها.

10 انظر هربرت شيلر " المتلاعبون بالعقول"، سلسلة عالم الفكر 243 ، الكويت، وقد نشر الكتاب اولاً بالإنجليزية. Herbert. chiller, The Mind. (Managers.Bodte: Beacon Press,1973

11 شيما، ذو الفقار زغيب - نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام- فبراير 204 - صفحة 28

في المقابل فإن المواثيق والأعراف الدولية تضمن الحق في حرية التعبير التي تشمل البحث عن واستقبال وإرسال المعلومات والأفكار عبر أي وسيط، وهذا ما تضمنته المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي نصت على الحق في حرية التعبير التي تشمل البحث عن واستقبال وإرسال معلومات وأفكار عبر أي وسيط بغض النظر عن الحدود.

كما جاء في المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن لكل إنسان حقاً في اعتناق الآراء دون مضايقة، ولكل إنسان حقاً في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود سواء كانت على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

في جانب آخر فقد بادرت العديد من الدول والبلدان إلى إنشاء مجالس للصحافة بهدف وضع مجموعة من الضوابط للعمل الصحفي من أجل تنظيمه ووضع الكوابع التي تعزز مهنية الصحافة والصحافيين في أداء مهامهم بمهنية وموضوعية.

إلى ذلك أشار الدكتور طالب عوض الأستاذ في جامعة بيرزيت¹²، إلى أشكال التنظيم الذاتي الطوعي، موضحاً أن هناك ستة من البلدان الأوروبية توجد فيها مجالس للصحافة (النمسا، ألمانيا، هولندا، النرويج، السويد، بريطانيا)، مشيراً إلى أن مجالس الصحافة حددت شروط مفصلة للوائح العمل الصحفي الداخلي تستخدمها كدليل لإصدار قراراتها ويمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط:

- الأمانة والإنصاف والسعي لأخذ رأي أي شخص يكون موضع نقد في تحقيق صحفي قبل نشر التحقيق، وواجب تصحيح الوقائع المغلوطة، وواجب عدم تزييف الصور أو استخدامها بطريقة مضللة.
- إعطاء فرصة الرد على الآراء التي تتضمن انتقاداً وعلى التحقيقات الصحفية التي تنتقد وقائع.
- توخي الموضوعية شكلاً ومضموناً وبعض اللوائح تمنع العاملين في الصحافة من قبول الهدايا.
- التمييز بين الوقائع والآراء.
- احترام حرية الحياة الخاصة.
- عدم استخدام وسائل غير آمنة للحصول على معلومات.
- عدم التمييز أو إشعال الكراهية على أساس العنصر أو القومية أو الدين أو الجنس.
- عدم تعريض حياة الناس للخطر.
- توفير معايير الآداب والذوق العام
- عدم الكشف عن المصادر التي لا ترغب في الكشف عن نفسها.
- عدم الحكم مسبقاً بإدانة أي متهم .

12 ورقة عمل د.طالب عوض نشرت بعنوان "حرية الرأي والتعبير وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في كتيب صادر عن ملتقى الحريات فلسطين تحت عنوان "واقع الحريات الفلسطينية والنظرة المستقبلية عام 2009".

واقع الإعلام الفلسطيني

تميز واقع الإعلام الفلسطيني عن غيره في الدول العربية بخصوصية فريدة من نوعها بحكم الواقع الذي نشأ فيه وبحكم القيود المتلاحقة التي فرضت عليه من أجل تكبيله والحد من فاعليته وتأثيره، فهو من ناحية نشأ في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة بسبب هيمنة سياسة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الدائمة الرامية إلى السيطرة على الإعلام الفلسطيني وإحكام القبضة عليه وخنقه بسياسة رقابية "الرقب العسكري" وإخضاعه للمزيد من القيود، ومن ناحية أخرى فإنه نشأ في منطقة ساخنة تحظى باهتمام ومتابعة إعلامية عربية ودولية الأمر الذي ساهم بشكل واضح في بروز كفاءات ونخب إعلامية فلسطينية محلية دون وجود الإناء الإعلامي المحلي الذي يمكنها من ممارسة عملها المهني فيه، ما دفع العديد من تلك النخب للعمل في مؤسسات ووسائل إعلام عربية ودولية هروباً من قيود الرقابة والملاحقة الإسرائيلية الأمر الذي ساهم بشكل دراماتيكي في ضعف تأثير الإعلام الفلسطيني على الجمهور الذي كان منذ بدء سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة متعطلشاً لوجود إعلام وطني يتولى مسؤولية متابعة قضايا وهموم المواطنين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال وممارساته وانتهاكاته، وقد انخرط الإعلام الفلسطيني في معركة التحرر الوطني باعتباره احد اذرع الثورة الفلسطينية خارج الأراضي الفلسطينية التي تعاملت مع الجمهور الفلسطيني باعتبارهم "متلقين" في حين جرى التعامل مع وسائل الإعلام التي كانت تتبع للمنظمة بطريقة استخداميه ما جعلها رهينة لمعايير سياسية ووطنية أكثر من الاحتكام للمعايير المهنية والموضوعية والإنصاف، حيث رافقت هذه الحالة الإعلام الفلسطيني في مرحلة انتقاله إلى الأراضي الفلسطينية وتأسيس وسائل الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو.

وبذلك فإنه من الصعوبة بمكان القفز عن حالة التشتت والتشرد والرحيل التي عاشتها الصحافة الفلسطينية في النصف الثاني من القرن العشرين إذ تشتت المجتمع الفلسطيني بين كيانات منفصلة، والتغيرات بعيدة المدى التي طرأت على مكانة الفلسطينيين في الشتات خلال تلك السنوات التي خلقت صورة مركبة ومتغيرة للصحافة أشبه بكلايد سكوب يغير طيلة الوقت لوحاته... إذ تشكل مركبات الصورة الفلسطينية قطعاً من احتلال إلى جانب حكم ذاتي، إسكاتاً وشلاً إلى جانب تعبير حر وجري¹³.

ومنذ مطلع التسعينيات شهدت الأراضي الفلسطينية تطوراً ملموساً في مجال الإعلام المرئي عبر إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية كأول مؤسسة فلسطينية إعلامية مرئية ومسموعة بعد أن كان الفلسطينيون يعتمدون على محطات التلفزة الإسرائيلية "القناة الأولى" التي تبث باللغة العربية، إضافة إلى متابعة التلفزيون الأردني من سكان الضفة الغربية والتلفزيون المصري في قطاع غزة، حيث عايش أغلبية الفلسطينيين في ذلك الوقت مرحلة نشوء أول فضائية ومحطة فلسطينية تتحدث باسمهم على أمل أن تدمهم بالأخبار الفلسطينية وتسلط الضوء على واقعهم وتكون الناطق بلسان حالهم.

وعانى الإعلام الفلسطيني الوليد من إشكالية غياب الموضوعية والإنصاف والمهنية في عمله لسنوات طويلة بسبب مجموعة من العوامل أبرزها سطوة النخب السياسية الفلسطينية على هذا الإعلام الوليد والعمل الدؤوب من أجل تحويل الإعلام كأحد الأذرع النضالية في عملية التحرر الوطني، إضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة والمدربة والكفاءات الأكاديمية المتخصصة في المجال الإعلامي، حيث كان التعيين في وسائل الإعلام وفق معايير وأسس حزبية وسياسية، وجرى تعيين إدارات تنتمي إلى

13 " انظر وليد العمري - الصحافة الفلسطينية ثلاث مطارق وسندان صفحة 11".

مدرسة محافظة ترى في الإعلام بوقاً للسلطة وترى في الولاء شرطاً حاسماً للحصول على الوظيفة الأمر الذي ساهم في تكريس عناصر تعمل في الإعلام رغم إنها تفتقد للحد الأدنى من المهنية وأبعدت الكفاءات الإعلامية الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مصداقية ما تقدمه وسائل الإعلام وتراجعت شعبية الإعلام المحلي لصالح ارتفاع شعبية الإعلام الخارجي الذي أصبح المصدر الرئيسي للجمهور في الحصول على المعلومات المدققة والموثقة.¹⁴

ولم تكن السلطة الفلسطينية بمكوناتها السياسية والأمنية الجديدة بمعزل عن محاولات السيطرة على الإعلام والتحكم بمساراته ونموه، بل عمدت منذ السنوات الأولى لتشكيل السلطة إلى قوينة هذه السيطرة بقوانين وأنظمة وتعليمات لإحكام قبضتها على الإعلام المحلي والدفع به نحو أن يصبح أداة نافذة وفاعلة في أيادي صانع القرار السياسي الفلسطيني، ويتجسد بما تحدث عنه الإعلامي الفلسطيني مدير مكتب فضائية الجزيرة القطرية في الأراضي الفلسطينية، د. وليد العمري،¹⁵ ضمن ما وصفه المرحلة الخامسة التي مر بها الإعلام الفلسطيني التي تمثلت في مرحلة السلطة الفلسطينية عام 1994، التي تميزت بإقامة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وأول إذاعة وتلفزيون تعمل من داخل الأراضي الفلسطينية وتحت إشراف "سلطوي" فلسطيني تتسم بنيتها الوظيفية باللون السياسي الواحد "فتح"، في حين تميزت المرحلة السادسة حسب العمري (أطلق عليها العمري مرحلة الاستقطاب السياسي عام 2006) بظهور إذاعات ومحطات تلفزة خاصة بالأحزاب شاركت فيما وصفه بـ "حرب تقسيم الوطن بين حركتي فتح وحماس وكان أخطر ما تميزت به هو تبنيها للخطاب التحريضي الدموي في الحرب بين الفصيلين الأكبرين".

ولا يمكن فصل الحالة الفلسطينية عن مجريات الأحداث في العالم، والعالم العربي على وجه التحديد كون الموضوع الفلسطيني كان لفترة طويلة يحتل أول الاجنحة الإعلامية ويحظى بالتغطيات الإعلامية الواسعة خاصة قبيل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ومع مرحلة تأسيسها وفق اتفاق أوسلو عام 1993 ومبادرة السلطة الوطنية فيما بعد لإنشاء مؤسسات إعلامية أولها كان إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية ومن ثم دعم إنشاء الصحف ووسائل الإعلام في مناطق السلطة الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها، بدأ الإعلام الفلسطيني يدخل في مرحلة جديدة من العمل العلني بعد ظروف عمله قبل نشوء السلطة الوطنية التي اتسمت بـ "السرية" وأداء المهام الوطنية حتى لو كانت على حساب المهنية في العمل الصحفي. وترافق هذا النمو والتطور في عمل وسائل الإعلام الفلسطينية مع تنامي محاولات الفصائل ومراكز صنع القرار الاقتصادي والسياسي إنشاء منابر إعلامية جديدة لتكون ابواقاً إعلامية تروج لسياساتها وبرامجها، في حين عمدت القوى ذاتها في مسار آخر يرمي للسيطرة على الإعلام القائم والتأثير في مضامينه التي يبثها أو ينشرها سواء للمجتمع المحلي أو حتى للرأي العام الدولي، وأكثر ما يدل على ذلك هو ما أقدم عليه مركز الإعلام والاتصال الذي كان يقوده حينها د. غسان الخطيب، حينما أصدر كتيباً لصناع السياسات والإعلاميين الفلسطينيين¹⁶ تضمن إرشادات وتعليمات شارك في وضعها إعلاميون ومختصون وخبراء محليون وأجانب للمسؤولين للتعامل مع الإعلام الخارجي وآليات التأثير عليه، الأمر يكشف عن حقيقة قائمة وستبقى قائمة تتمثل في أن الإعلام بحكم دوره وقدرته على التأثير في المجتمع بقطاعاته المختلفة سيكون هدفاً لمراكز القوى لاستخدامه في صالحها أو صالح الأفكار والمعتقدات التي تؤمن بها وتدافع عنها لكن هذا التأثير سيكون بالقطع على حساب المجتمع بقطاعاته المتعددة.

14 (انظر دور الاعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد - انتلاف امان - مهند عبد الحميد (2005).

15 د. وليد العمري في دراسة لصالح مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان عام 2010 بعنوان " الصحافة الفلسطينية : ثلاث مطارق وسندان"

16 انظر إلى كتيب "كيفية التأثير على الإعلام - مركز الإعلام والاتصال".

وظهر ذلك بصورة جلية حينما جرى استخدام الإعلام الفلسطيني كإحدى الوسائل الرئيسية في الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس، حيث تورط الإعلام الحزبي بمختلف أنواعه في تأجيج الصراع بين الحركتين وأنصارهما عبر بث ونشر صور متلفزة ومعلومات تعكس مواقف الحركتين إضافة إلى فبركة العديد منها في إطار محاولة كل طرف للإساءة للآخر بشتى الطرق حتى دون أية اعتبارات لعقل المشاهد أو ذوقه أو المعلومات التي يبحث عنها، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في زيادة عزوف المشاهدين عن متابعتها بسبب ما اعتبره العديد من المراقبين والمحليين وخبراء الإعلام بأنه "خروج عن المهنية وتورط في التحريض ضد الآخر ومحاولة تشويه مواقفه وآرائه".

ومما لا شك فيه فإن دور الإعلام يكمن بالأساس بالتعامل مع الأحداث بطريقة مهنية وموضوعية أي التعامل باحترافية في تقديم المعلومات بطريقة نزيهة وكفاءة واستقلالية، أي تقديم المعلومات كما هي دون تضخيم أو تقييد ودون تدخل يستهدف التأثير على المتلقي بل تقديم المعلومات وترك المتلقي يقرر بنفسه انطلاقاً من المعلومات التي تقدم له.

ويعتبر التزام وسائل الإعلام بعرض آراء الأطراف ذات العلاقة بقضية معينة ونفس المساحة والمستوى التمثيلي "رئيس مقابل رئيس، مدير عام مقابل مدير عام،.....الخ"، وحتى عدد الكلمات المرتبطة في صلب الموضوع، من المعايير التي يتم الحكم من خلالها على موضوعية ومهنية وسائل الإعلام وتعكس بشكل مباشر مستوى مصداقيتها أمام الجمهور.¹⁷

وفي الحالة الفلسطينية فقد لعب الإعلام دوراً بارزاً في التركيز على المقاومة وأخبار الثورة الفلسطينية وتغطية أخبار قيادات الثورة المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية وعكس سياساتها وبرامجها السياسية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده الأمر الذي جاء في إطار تجسيد دور دعائي لكل ما يتعلق بالقضية الوطنية وذلك كنتاج طبيعي للدعم المالي والسياسي الذي كانت المنظمة تعمل على استخدامه كوسيلة ناجعة لتجنيد وسائل الإعلام والصحافيين والإعلاميين وبالتالي تحويل الإعلام الفلسطيني بوسائله المختلفة إلى مجرد أداة للترويج وعرض مواقف وآراء قيادات الثورة بخصوص القضية الوطنية منذ انطلاقة الثورة وحتى بداية أوائل التسعينيات التي شهدت نشوء أول سلطة وطنية فلسطينية فوق أرض فلسطينية.

ورغم انتقال الثقل السياسي لمنظمة التحرير بقياداتها ورموزها الوطنية من مرحلة الشتات إلى أرض الوطن وبدء المراحل الأولى لتكوين أول سلطة فلسطينية على أجزاء من فلسطين، وحرص قيادة السلطة الفلسطينية على تأسيس اللبنة الأولى لمؤسسات إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة، إلا أن هذا الانتقال السياسي لم يرافقه تحول في نمط تعامل تلك القيادة الفلسطينية مع الإعلام ومؤسساته المتنوعة والمختلفة بل عمدت إلى انتهاج ذات السياسة بل سعت إلى تكريسها وقوننتها في إطار قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 من خلال إعطاء الفصائل والأحزاب حق تأسيس الصحف ووسائل الإعلام دون الحصول على ترخيص وحصرت ذلك على الفصائل المنضوية تحت راية (م. ت. ف) رغم إنها لم تعلن ذلك صراحة، الأمر الذي فتح الطريق أمام الأحزاب والفصائل لتأسيس بعض المجلات الصحافية التي سرعان ما توقفت عن الصدور في حين عمدت السلطة إلى إنشاء محطة إذاعة وتلفزيون فلسطين لتغدو أول محطة تلفزيونية وإذاعية تبث من الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية التي عملت بدورها على تعيين إعلاميين موالين لها لتولي أعلى المراتب الإدارية في هيئة الإذاعة والتلفزيون وسعيهم الحثيث للدفاع عن السلطة وتوجهاتها، حيث أنشأت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني في 1993-6-6 ونص على إقامتها اتفاق أوسلو وقد بدأ البث التجريبي

17 " لقاء مع الأستاذ نيهان خريشة - أستاذ الصحافة الإلكترونية في جامعة بيرزيت - عضو الامانة العامة لنقابة الصحفيين".

لصوت فلسطين من غزة وأريحا في أوائل تموز/ يوليو 1994، ورغم أن إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون جاء على أساس انها لكل الفلسطينيين إلا أن ذلك لم يترجم على أرض الواقع بل جرى تعيين وتوظيف موظفيها وفق معايير حزبية ووفق الانتماء السياسي الموالي للسلطة الذي انعكس بصورة واضحة على طبيعة التغطية من حيث تسليط الضوء على الإنجازات التي تحققتها السلطة الوطنية في حين عمدت إلى تجاهل القوى الأخرى بما فيها حركة حماس التي تنامي دورها وحضورها على مستوى الفعل السياسي خطوة خطوة إلى حين تبلورها كقوة رئيسية وفاعلة في الحياة السياسية الفلسطينية وهو ما برز بصورة واضحة في نتائج الانتخابات التشريعية في أوائل عام 2006 حينما فازت حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني.

وقد دفع نجاح حماس في الانتخابات التشريعية إلى الإسراع في تطوير وتفعيل عمل فضائية الأقصى التي كانت تعمل كتلفزيون ارضي اسمه مرثية الأقصى عام 2005، وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة برئاسة إسماعيل هنية بادرت إلى إطلاق الفضائية في أواخر عام 2006 على "النائل سات"¹⁸.

وتحولت فضائية الأقصى المحسوبة على حركة حماس من حيث التوجهات والسياسة الإعلامية والبرامجية إلى زراع إعلامي حزبي يسعى إلى الترويج والدعاية لتوجهات حماس ومواجهة الإعلام الفلسطيني الرسمي إضافة إلى عرض العديد من البرامج ذات الطابع العسكري من خلال الترويج للحركة وأعمال المقاومة المسلحة التي تنفذها، إضافة إلى مهاجمة خصوم الحركة السياسيين عبر نشر الأخبار والتقارير وعرض وثائق وغيرها من الأساليب التي كانت تستخدمها للمساس بالخصوم السياسيين.

وحسب العديد من الخبراء والإعلاميين والصحافيين¹⁹ فإن فضائتي فلسطين والأقصى لعبتا دوراً بارزاً في تعزيز الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني إلى شطرين واحد في الضفة الغربية تسيطر عليه السلطة الوطنية الفلسطينية التابعة لـ (م. ت. ف)، وآخر في قطاع غزة تسيطر عليها حركة حماس، ورغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية عمدت إلى تأسيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني لتعبر عن الصوت الفلسطيني الوطني، فإن حركة حماس عمدت إلى إنشاء فضائية الأقصى باعتبارها نداءً مضاداً لرواية التلفزيون الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية، لا سيما أن كبار قيادات الحركة يرون أن حركة حماس وقياداتها تعرضوا ولسنوات طويلة منذ نشوء السلطة إلى تهمة غبن وتغيب صوتهم وأفكارهم في الإعلام الرسمي الفلسطيني ويؤكدون أن إنشاء فضائية الأقصى جاء كرد طبيعي على هذا التهميش والإقصاء.

ومن الواضح أن غياب الأسس المهنية في تعيين الموظفين والإعلاميين والصحافيين في المؤسسات الإعلامية وتبعية هذه المؤسسات للأحزاب والفصائل أو للسلطة الحاكمة تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على نوعية وجودة التغطية للأحداث وتساهم في طغيان النفس الحزبي أو الحكومي على وسائل الإعلام خاصة المرئية منها، وتسييس منافذ الإعلام وطغيان الإيديولوجيا على ما يعرض وهذا يقف حائلاً أمام تقبل الآخر، إضافة إلى أن غياب الرقابة الداخلية أو الخارجية وضعف المحاسبة والمساءلة عن الأخطاء يساهم في إضعاف تأثير وعمل وسائل الإعلام على المستوى المجتمعي، ليس ذلك فحسب بل تدفعه عنوة نحو مربعات التشكيك والاتهام وتحمله مسؤولية تصاعد الأحداث وأكثر ما يدل على ذلك هو كثرة دعوات وتصريحات المسؤولين في حركتي فتح وحماس وبقية الفصائل

18 " انظر الى الاعلام الفلسطيني والانقسام : قناة الاقصى الفضائية وتغطية الانقسام - جمان قنيس - مؤسسة مواطن 2011".
19 لقاءات مع نيهان خريشة اعلامي فلسطيني، د. نشأت الاقطش - استاذ العلاقات العامة في جامعة بيرزيت، الصحفي نزار الغول، الصحفي صالح مشاركة، الصحفي تحسين الاسطل - نقابة الصحافيين في قطاع غزة.

ومطالبتهم بوقف التحريض الإعلامي الأمر الذي يكشف بشكل جلي بأنه تم استخدام وسائل الإعلام (بما فيها فضائيتنا الأقصى وتلفزيون فلسطين) للتحريض، وتنظيم حملات إعلامية وحملات مضادة لكل منهما وسط تصاعد استخدام مصطلحات التخوين والتكفير والتشكيك في مصداقية الطرف الآخر.

ورغم وجود قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995، الذي ألغي بموجبه قانونا المطبوعات والنشر "الانتدابي" (1933)، و"الأردني" (1967)، اللذان كانا ساريين في قطاع غزة والضفة الغربية (على التوالي)، ووجود القانون الأساسي الذي يحظر التحريض وبث روح الفرقة في صفوف المجتمع، إلا أن وسائل الإعلام المحلية بما في ذلك فضائيتنا الأقصى وتلفزيون فلسطين لم تلتزما بما جاء في هذه القوانين، الأمر الذي يمثل خروجاً عن النص القانوني بل وتجاهله كنتاج لحالة الانقسام القائمة التي لم تتوقف على البعد السياسي بل امتدت إلى المستويات الإعلامية والاجتماعية والسياسية.

ولعبت وسائل الإعلام الفلسطينية دوراً سلبياً في تحفيز الانقسام الداخلي، وتأجيج حدته وشرسته، خدمة للأهداف الحزبية والسياسية الضيقة، بسبب الاستبداد السياسي الذي فرضه رجال السياسة، وصناع القرار على وسائل الإعلام، واتسم أداء وسائل الإعلام الفلسطينية بالعصبية الحزبية والقبلية، وأن ذلك مرده²⁰ الاستبداد السياسي والتربية الحزبية القائمة على إنكار الآخر، وتقديس الشخصيات والتعصب الأعمى لبرنامج الحزب وخطابه السياسي والأيدولوجي، وقاعدة من ليس معي فهو عدوي، فيترتب أبناء الحزب على ذلك ويتبرمجون عليه ويصبحون أسرى لأفكار الحزب وقول قادته المنزهين عن الخطأ والأدري بخفايا الأمور.²¹

20 . عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد"
21 (معمر عرابي ورقة عمل حول دور الإعلام في تعزيز الانقسام - قدمها في مؤتمر عقد في سويسرا).



المبحث الثالث



فضائنا فلسطين والأقصى .. تعزيز الانقسام والتقسام

لا يمكن التطرق إلى الدور الذي لعبته هاتان الفضائتان في تعزيز الانقسام الفلسطيني دون العودة إلى تفاصيل العلاقة التي ربطت بين حركتي فتح باعتبارها المتسيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية نظراً لقوتها التمثيلية للشعب الفلسطيني من جانب وكونها مفجرة الثورة الفلسطينية وتقدم نفسها على أنها حركة وطنية تتبنى الفكر العلماني إلى حد أن العديد من قياداتها السياسيين قالوا في أكثر من مناسبة إن حركة فتح هي "أم الولد"، وبين حركة حماس التي تقدم نفسها كحركة تحرر وطني تتبنى المنهج الإسلامي وتربطها علاقات عضوية مع حركة الإخوان المسلمين الدولية، التي تطرح نفسها كبديل لمنظمة التحرير ومنافساً عنيداً لحركة فتح، كما لا يمكن معالجة التغطية الإعلامية ودور الفضائيتين في تعزيز مرحلة الانقسام بمعزل عن العودة للخلفية التاريخية لمنطلقات وتوجهات قيادة الحركتين في التعامل مع الإعلام بمختلف وسائله وأدواته وأنواعه.

وانطلاقاً من ذلك فإن النظرة الثاقبة للخلفية التاريخية سواء للتعامل مع الإعلام باعتباره أداة ومنبراً لمخاطبة الجمهور الفلسطيني، أو للخلفية السياسية والأفكار والمعتقدات والأيدولوجية للفصيلين الكبيرين "فتح وحماس"، تعطي مدلولات عميقة لفهم واستيعاب الدور الذي أنيط بالمؤسسات الإعلامية المحسوبة على الطرفين في تغذية الانقسام وتبريره والدفاع عن استمراره ورهن التقدم نحو لملمة النظام السياسي وتوجيهه بتحقيق مكاسب لكلا الطرفين خاصة في ظل ما شهدته الأراضي الفلسطينية من صراع دام بين أنصار وأعضاء الحركتين في قطاع غزة أفضى إلى إحداث انقسام عميق في بنية النظام السياسي الفلسطيني الذي أسسته منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993 الذي عارضته حركة حماس وتعهدت أكثر من مرة بإفشاله.

وقد ظهرت المزيد من المؤسسات الإعلامية المحسوبة على السلطة الفلسطينية وتلك المحسوبة على حركة حماس والتي لعبت دوراً بارزاً في وقت لاحق في إذكاء نار الصراع الداخلي حيث تجسد ذلك بما كانت تبثه فضائنا فلسطين والأقصى من أخبار وتقارير وبرامج خصصت في محاولة للتشكيك في الطرف الآخر، إضافة إلى انتهاج الفضائيتين سياسة الإعلام المفتوح ما يؤشر إلى أن المواجهة بين الجانبين باتت مفتوحة لكل الخيارات واستخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة في مهاجمة الطرف الآخر والتشكيك في مواقفه وتوجهاته. واتضح ذلك من خلال برامج البث المفتوح أمام الجمهور وتوفير آليات الاتصال بالفضائيتين هاتيفاً دون ضوابط أو أية معايير مهنية حيث ترك الهواء مفتوحاً للشتم والقدح والنخوين والتكفير في أشنع حالة لتحطيم الرموز السياسية الوطنية والدينية دون أية اعتبارات لما يحدثه ذلك من آثار مدمرة على المجتمع بفئاته المختلفة إضافة إلى ما ألقته تلك الممارسات من فقدان المصداقية وثقة الجمهور الفلسطيني بالفضائيتين والإعلام الفلسطيني بصفة عامة حيث انعكس ذلك بشكل جلي في استطلاعات الرأي العام التي أكدت تراجع نسبة ثقة الجمهور الفلسطيني بالإعلام المحلي بما في ذلك فضائية الأقصى وتلفزيون فلسطين.

وبفعل تعطش المجتمع لوجود محطات تلفزة وإذاعة فلسطينية، وبفعل حاجة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى منابر إعلامية موالية لتوجهاتها وسياساتها لا سيما أن العديد من الفصائل عارضت اتفاق أوسلو منذ توقيعه، وحاجة الأحزاب والفصائل إلى منابر إعلامية تعبر عن أهدافها وسياساتها، فإن الأراضي الفلسطينية شهدت مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية موجة عارمة من إنشاء محطات التلفزة والإذاعات المحلية رغم محدودية نطاق بثها، حيث تم ترخيص 59 محطة من اصل 82 محطة إذاعة وتلفزيون كانت تبث في الأراضي الفلسطينية حيث وصل عدد محطات الإذاعة إلى 28 محطة إذاعية و29 محطة تلفزة إضافة إلى فضائتي فلسطين والأقصى²²، وكان ذلك يستند بالأساس إلى الرغبة العارمة في إنشاء محطات إذاعة وتلفزة بسبب حاجة المجتمع لوجودها، إضافة إلى تنبه العديد من الفصائل والأحزاب لأهمية إنشاء محطات إذاعة وتلفزة تحت إشرافها المباشر أو غير المباشر بما يتيح لها عرض سياساتها وأهدافها وبرامجها للجمهور، كما سعت للاستفادة من الاستثناء الذي منحه إياها قانون المطبوعات والنشر الذي أجاز للأحزاب والفصائل الحصول على تراخيص للمطبوعات والمحطات الإذاعية والمتلفزة دون إلزامها باستمرار البث أو فقدان حقها في الترخيص إذا ما توقفت عن البث أو النشر لوسائل إعلامها.

وتمركزت الإذاعات ومحطات التلفزة المهمة في مدينة رام الله التي ينظر إليها باعتبارها العاصمة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية كون أغلب المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي باتت تتخذ من رام الله مقراً رئيسياً لها، في حين اتخذت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني من قطاع غزة مقراً رئيسياً لها، كما اتخذت فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس هي الأخرى من قطاع غزة مقراً لها، الأمر الذي جعل من إدارة هاتين الفضائيتين على تماس مباشر وبصورة يومية مع المناكفات السياسية الحزبية بين قيادات الحركتين وعناصرها وأنصارها لا سيما في قطاع غزة.

ومما لا شك فيه أن الانتماء السياسي للعاملين في هاتين الفضائيتين كان له انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على أداء العاملين فيهما، في ظل محاولة كلا منهم الترويج لمواقف حركته السياسية والدفاع عنها أمام الخصوم السياسيين من الطرف الآخر، في صورة عزز فيها السياسي وغابت عنها المهنية بأشكالها المختلفة، لا سيما أن تأسيس الفضائيتين جاء في إطار صراع سياسي محموم فطرف يحاول الالتزام بالاتفاقيات السياسية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي وطرف آخر يحاول تقويض هذا الاتفاق.

فهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية أنشأت بتاريخ 6/6/1993 مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية استناداً إلى هذا الاتفاق، حيث وجدت الهيئة نفسها محكومة بما ورد في اتفاق أوسلو بشكل واضح "أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يسعيان إلى تعزيز التفاهم المشترك والتسامح والامتناع عن التحريض دون خرق مبدأ حرية التعبير، وتم إرساء ذلك في المادة 12 من اتفاق القاهرة الموقع في 4 تموز/ يوليو 1994 امتداداً لما نص عليه اتفاق أوسلو²³، الأمر الذي يعني بشكل جلي التزام هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية التي أنشأتها السلطة الفلسطينية باعتبارها تلفزيوناً رسمياً للشعب الفلسطيني - كونه يحصل على الدعم من الخزينة العامة للسلطة، بالخطوط السياسية التي ترسمها وتقرها السلطة الفلسطينية وليدة اتفاق أوسلو، وهذا فتح الطريق أمام الفصائل المعارضة وفي مقدمتها حركة حماس للتشكيك في مصداقية هذا التلفزيون ووصفها أكثر من مرة له بأنه يتبع لمن وصفتهم بـ "فريق أوسلو" ولا يمكن اعتباره تلفزيوناً لكل الفلسطينيين، ولا يمكن الوثوق بما يبثه.

وفي المقابل فإن حركة حماس التي تعتبر ابرز المعارضين لاتفاق أوسلو، حصرت نفسها في الحيز الحزبي الخاص حينما عمدت إلى إنشاء فضائية الأقصى وقدمت هذه الفضائية على أنها فضائية تتبع لتوجهات وقرارات الحركة الأمر الذي أعطاها حيزاً أوسع للتهرب من المساءلة والانتقاد مقارنة مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني الذي يقدم نفسه على أنه لكل الفلسطينيين في حين أن الممارسة على الأرض تثبت غير ذلك بسبب حالة الازدواجية في الخطاب والانتماء والموالاة والممارسة.

وانعكست البنية الداخلية للفضائيتين التي تقوم على أساس الانتماء الحزبي والموالاة السياسية على أدائهما وتغطيتهما لمجريات الأحداث السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، سيما إن إدارة هاتين المؤسستين الإعلاميتين وضعت لنفسها خطوطاً حمراء يحظر تجاوزها انسجاماً مع التوجهات السياسية سواء للسلطة الوطنية الفلسطينية أو لحركة حماس، وأخضعتا لإدارة مركزية تتحكم في عمل وأداء الفضائيتين.

وبينما اعتمدت ادارة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني معيار " السلامة الامنية" لتعيين الموظفين الجدد في اطار الهيئة بعد الانقسام، فان فضائية الأقصى اعتمدت على ما يسمى بـ"السلامة الدينية"، حيث ان مفهوم السلامة الامنية يوجب على الادارة الحصول على قرار امني من جهات أمنية فلسطينية رسمية تدعم أو ترفض تعيين الموظف الجديد، في حين أن السلامة الدينية تتم من خلال مصادقة إمام المسجد القريب من مسكن المتقدم بطلب التوظيف في فضائية الأقصى على أنه يؤدي الصلوات الخمس في الجامع.

هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين

هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين تعتبر المؤسسة الوطنية التي تعكس الهم العام، حيث تعرف الهيئة نفسها بأنها هيئة مؤسسة عامة تشكل جزءاً أساسياً ومهماً في البنية الوطنية للمجتمع الفلسطيني، على طريق تلبية حقوقه الأساسية في التحرر والاستقلال وقيام دولته المستقلة على أرض الوطن، وأنشئت هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين بقرار رئاسي صدر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بصفته رئيساً لدولة فلسطين أوساط عام 1993، ويحمل رقم (4596)، إلى رضوان أبو عياش للإعداد لمشروع إقامة هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين وتنفيذه ..

وجرى تنفيذ هذا القرار بإنشاء الهيئة في السادس من حزيران عام 1993، وجاء تأسيسها في ظل وجود مناخ سياسي، أتاح للمرة الأولى إمكانية إقامة إذاعة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية منذ نكبة فلسطين عام 1948، خارج إطار الرقابة الإسرائيلية، حيث بدأ البث التجريبي لصوت فلسطين من غزة وأريحا في أوائل تموز/ يوليو 1994، وظهرت على الشاشات الصغيرة في مدينة أريحا إشارة البث التجريبي للمرة الأولى بأيدٍ وعقول فلسطينية، وفي أيلول من عام 1994، بدأ تلفزيون فلسطين بثه محلياً في قطاع غزة، بينما تمركز العمل الإنتاجي والتلفزيوني في مبنى إذاعة وتلفزيون فلسطين في رام الله اعتباراً من نيسان عام 1995. وفي الأول من تموز من ذات العام، انتقل البث التلفزيوني من أريحا إلى رام الله لمدة ساعتين في الفترة المسائية، لكن البث الرئيسي بقي ينطلق من قطاع غزة، حيث أسست هناك "فضائية فلسطين" وجهزت بالطواقم البشرية الفنية والمعدات اللازمة، وفي عام 1998، بدأ التلفزيون باستخدام قمر "النايل سايت" للبث الفضائي. وفي ذلك الوقت، كان التلفزيون

الأرضي والفضائية يثان بعض البرامج المشتركة، لكن البث أصبح موحدًا بعد تدمير الجيش الإسرائيلي للبنية التحتية للإذاعة والتلفزيون في رام الله إبان انتفاضة الأقصى.

نشأت هيئة الإذاعة والتلفزيون في ظل إمكانيات مالية شبه معدومة، في حين جرى تعيين وتوظيف أعداد كبيرة من الأشخاص المحسوبين على لون سياسي واحد "حركة فتح" في هذه المؤسسة، حيث كان الانتماء السياسي هو القاسم المشترك لهؤلاء الموظفين، رغم تأكيدات من شخصيات إعلامية فتحاوية بأن تأسيس هيئة الإذاعة والتلفزيون لم يتم وفق طرق عصرية وسليمة، وإشارتهم بوضوح إلى أن هناك ارتجالاً وتذبذباً وتخوفاً في ظل نقص المال والكفاءات، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على عدم فعالية الدور الإعلامي المهني المنشود للهيئة، دون احترام الحدود الدنيا لعقلية المشاهد أو المستمع أو المتلقي²⁵.

وإذا نظرنا للزوايا الخاصة بأسس ومعايير تعيين الموظفين في الهيئة، فإنه يتبادر للأذهان السؤال التالي: كيف يمكن لفضائية رسمية أن تكون قادرة على مجاراة الأحداث وتغطيتها بمهنية عالية في ظل إغراقها بموظفين غير مؤهلين وغير مختصين إعلامياً، إضافة إلى نقص تدريب تلك الطواقم؟. لذلك فإن غياب معايير المهنية والكفاءة في التوظيف كانت إحدى أبرز المشاكل التي عانت منها هيئة الإذاعة والتلفزيون، الأمر الذي انعكس بشكل دراماتيكي على مهنية الأداء، خاصة في الأزمات السياسية الداخلية أو الخارجية، وكان كل ذلك على حساب الجمهور الذي كان يتوقع أن تقدم له المعلومات والحقائق حول ما يخص حاضره ومستقبله على كافة المستويات.

وألقت سياسة إغراق الهيئة بالموظفين غير المؤهلين بظلالها على واقع الهيئة والأداء المهني، إضافة إلى أن عبء الكادر الوظيفي في الهيئة، الذي وصل عدده عام 2005 إلى 1070 موظفًا وموظفة، لم ينحصر فقط على الأداء، بل امتد إلى استنفاد الجزء الأكبر من الموازنة المالية التي كانت ترصدها السلطة الوطنية الفلسطينية للهيئة، لصالح إنفاقها على رواتب الموظفين وامتنيازات المسؤولين في الهيئة، مثل بدلات السفر وتنقل كبار الموظفين²⁶.

ويدلل ذلك بوضوح على سوء الإدارة الذي اعترى العمل الإداري في الهيئة، الأمر الذي ألقى بظلاله على قدرة الهيئة وموظفيها على تنمية المهارات المهنية، في حين ساهم استهداف مكارم الهيئة من قبل سلطات الاحتلال وتدمير أجزاء كبيرة منها في تعطيل عمل الهيئة وإمكانية تطويره في الضفة الغربية، وحدث ذلك خلال ما عرفت بعملية "الصور الواقية" عام 2002، الأمر الذي مثل غطاءً مبرراً لاستمرار عمل الهيئة بذات النمطية التي كانت سائدة، والتي يتسبب فيها مشهد جرائم وانتهاكات الاحتلال بحق المواطنين، وعرض المواقف السياسية المحتجة على ممارسات إسرائيل؛ في حين غابت هموم وواقع السكان عن المشهد التلفزيوني للهيئة، وسط حالة التآكل المهني والتراجع بصورة كبيرة.

واتسم دور فضائية فلسطين بالدور التقليدي لعمل وسائل الإعلام الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير خارج فلسطين، الذي يقوم على منطلق التعبئة والتحفيد وإبراز الشخصية الوطنية وإحياء التراث وتسليط الضوء على الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وسط تهيميش القضايا الداخلية التي كانت تتراكم رويداً رويداً في ظل الأخطاء التي كانت ترتكب على الأرض من قبل السلطة الوطنية ومؤسساتها، خاصة الأمنية، في حين غاب الانتقاد أو حتى ذكر بعض القضايا على شاشة فضائية فلسطين، وتنازلت هيئة الإذاعة والتلفزيون طواعية، أو تحت الضغوط، عن أحد أهم عناصر

25 انظر إلى تصريحات نبيل عمرو أحد مؤسسي الإعلام الرسمي للسلطة الوطنية. الصحافة الفلسطينية: ثلاث مطارق وسندان. د. وليد العمري، 2010 ص 37.

26 انظر مهند عبد الحميد. دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان 2005.

قوتها، المتمثلة في ممارسة أصول مهنة العمل الصحفي والإعلامي والتزامها بالموضوعية والمهنية في تغطية الأحداث، لا سيما أن أهم خدمة تقدمها للقيادة الفلسطينية وللجمهور الفلسطيني تتمثل بعرض الحقائق وتبسيط الضوء على قضايا وهموم الناس، لكن ذلك لم يحدث في تلك الفترة، بل عمدت إلى مواكبة الخطاب الإعلامي الرسمي ومجاراة التوجهات السياسية الرسمية للسلطة وقياداتها، وسط انتشار مفهوم خاطئ يحاول أن يكرس أن الممول المالي الرئيس للهيئة هو السلطة الوطنية، وجرى إغفال حقيقة ماثلة بأن التمويل الذي تحصل عليه الهيئة هو مال عام تتم جبايته من دافع الضرائب الفلسطيني، الذي من حقه الحصول على خدمة إعلامية ذات نوعية وجودة تعكس الواقع كما هو، ولا تعمل على تجميله أو تشويهه، وجاء ذلك كنتيجة لحالة غياب المعايير والأسس المهنية والإدارية في توظيف الموظفين، ما انعكس على نوعية الأداء المهني للفضائية، دون الانتقاص من حقيقة وجود كادر مهني يمكن التعويل عليه في إحداث نقلة نوعية، إلا أن هذا الكادر المهني غادر الهيئة للعمل في فضائيات ومؤسسات إعلامية أخرى محلياً وعربياً ودولياً.

"كم كبير من الموظفين، ومستوى متدنٍ من الإمكانيات"، هكذا وصف الإعلامي الفلسطيني مهند عبد الحميد، الذي شغل لسنوات مناصب إدارية في وزارتي الإعلام والثقافة، وضع الهيئة، حيث أشار إلى عدم وجود شبكة إنترنت، في حين أن الاتصال الخارجي شبه متوقف ومحدود، الأمر الذي أضعف - حسب وجهة نظره - اهتمام الإذاعة والتلفزيون بشؤون الشعب الفلسطيني، وبالتالي أضعف مشاركته في صنع القرار.

وشهد المستوى المهني لبنية مؤسسة هيئة الإذاعة والتلفزيون تآكلاً بفعل محدودية تجديد الأفكار والأجهزة وضعف الحوافز المالية وضعف المنافسة، وسط سيادة الارتجال والعشوائية والاكتفاء بعرض ما هو متوفر باليد، خاصة في التلفزيون والفضائية²⁷، في حين جرى عرض مواد متواضعة المستوى والمحتوى، وغير قادرة على الحضور والمنافسة، لأنها تفتقد للمضامين التربوية والثقافية والقيم الإيجابية، وأحياناً يتم تقديم خطاب سطحي شعبي يتماهى مع المزاج العام الساخط والغاضب، ويحاول أن يتنافس مع المعارضة، في وقت كان التلفزيون يقدم مجموعة من المسلسلات والأفلام والمسرحيات القديمة التي يحصل عليها من الدول العربية.

كما أن البرامج الدينية التي كان التلفزيون الفلسطيني يعرضها تنتمي إلى الاتجاه السلفي المحافظ في معظم الأحيان، وأن نسبة المادة المستوردة أعلى بكثير من المادة المنتجة، وتصل أحياناً إلى 1-4، في حين كان الأخطر في ذلك أن الاستيراد لا يخضع للحاجة ولا لمعايير المستوى والجودة، وسط ضعف النقد والتقييم داخل الهيئة وخارجها²⁸.

واعتُبرت هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين ناطقاً باسم السلطة، خلافاً لما ورد في دستورها من أنها ملتزمة بتمثيل جميع الاتجاهات والآراء داخل المجتمع الفلسطيني في برامجها²⁹، في حين وصفت برامج صوت وتلفزيون فلسطين بأنها تنتهج خطأ منظماً على نحو مؤيد للحكم مع عدم إعطاء أي فرصة حقيقية لشخصيات المعارضة للتعبير عن آرائهم، وأن الإذاعة والتلفزيون تديرهما السلطة بشكل كامل وتتبعان نمطاً من عدم انتقاد الحكومة، إلا إذا كان ذلك من قبيل إيراد انتقادات من حكومات أو منظمات أخرى، وفي العادة، يتم إيراد ذلك بهدف دحضه. ولا تمنح الهيئة مجالاً للمعارضة، وهي ذات طابع دعائي ويتضمن ذلك بث الأغاني الوطنية لفترات طويلة جداً، وبث التقارير التي تمجد الرئيس ياسر عرفات وتبرز نشاطاته وما أشبه³⁰.

27 مهند عبد الحميد. دراسة حول دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد. لصالح ائتلاف أمان 2005.

28 نفس المصدر السابق.

29 وليد العمري. دراسة معمقة حول واقع الصحافة الفلسطينية بعنوان "ثلاث مطارق وسندان". لصالح مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عام 2010.

30 تقرير أعدته منظمة peace watch.

ورغم المعيقات والعراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام التطور الطبيعي لعمل هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين منذ نشأتها، إلا أن هذا الواقع شكل حافزاً للقائمين على إدارة الهيئة للعب دور المدافع عن المشروع الوطني، ومحاولة إتقان أن تكون أداة في يد السلطة ورموزها السياسية، دون أية اعتبارات للجوانب المهنية التي يتوجب التقيد بها، رغم أن أكبر خدمة يمكن لوسيلة الإعلام الرسمية تقديمها لصانع القرار هي تقديم المعلومات الموثقة والحقائق دون مواراة أو تجميل أو تشويه، لا سيما أن التلفزيون الرسمي يمكنه في الحالة الفلسطينية القيام بالكثير من الأدوار الإعلامية، مثل إنجاز التحقيقات الصحافية الحقيقية التي تعالج واقع وهموم المجتمع، وبعكس المحطات والإذاعات المستقلة عن السلطة أو التابعة للأحزاب والفصائل، لكن ذلك لم يحدث، بل بقيت هيئة الإذاعة والتلفزيون تلعب نفس الدور التقليدي المدافع عن السلطة ورموزها، في حين أن عامة المجتمع تدرك اللعبة التي يقوم التلفزيون بأدائها في محاولة تجميل مؤسسات السلطة الوطنية التي كانت تعاني الكثير من الإشكاليات والتجاوزات التي كانت طاغية على عمل المسؤولين الرسميين في مؤسسات السلطة، بما في ذلك اتهامات بـ"الفساد"، حيث أدى تجاهل هيئة الإذاعة والتلفزيون تناول تلك القضايا وعرضها، وإهمال الجوانب المهنية، إلى تقويض مصداقية الهيئة وتراجع نسبة المشاهدين الذين يتابعون فضائية فلسطين للاستماع إلى الأخبار، إلى حد أن نسبة المشاهدين وصلت 1٪، في حين كانت نسبة الأسر التي تفضل قناة الجزيرة تصل إلى 80٪ في الضفة والقطاع³¹.

وألقي ارتباط هيئة الإذاعة والتلفزيون إدارياً بمكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها بظلاله على واقعها المهني والإداري، لا سيما أن رئيس الهيئة يجري تعيينه من قبل رئيس السلطة الوطنية، في حين أن جميع موظفي الهيئة يصنفون ضمن فئة الموظفين الثابتين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، وتم تعيينهم بصورة عامة وفق معايير وأسس بعيدة -في أغلب الأحيان- عن أسس ومعايير عمل هيئة الإذاعة والتلفزيون، دون التقليل من الخبرات التي راكمها موظفون في الهيئة طيلة سنوات من عملهم، إلا أن ذلك لم يسعف الهيئة في معايشة واقع صعب للغاية من الناحية المهنية، خاصة في معالجة القضايا الساخنة التي كانت سائدة في الأراضي الفلسطينية، حيث كانت إدارة الهيئة تتلقى تعليمات مباشرة من مكتب الرئيس، وأمانته العامة تحدد آلية التعامل مع المواد الإعلامية السياسية وطريقة عرضها، وحتى طبيعة الأشخاص الذين يسمح له بالظهور على الشاشة، في صورة جعلت من الهيئة خادمة للخط السياسي للسلطة الوطنية، بدلاً من أن تكون مساندة له بالعمل المهني والأداء الذي يعكس الواقع الحقيقي لما يجري على الأرض.

ورغم تطورات الأحداث السياسية التي عاشتها السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديدًا في أعقاب اغتيال الرئيس ياسر عرفات في ظروف ما زالت غامضة، إلا أن واقع الهيئة لم تطرأ عليه تغييرات جوهرية في تلك الفترة التي شهدت إجراء الانتخابات الرئاسية التي قادت لانتخاب الرئيس محمود عباس في 1-9-2005، الذي بدوره عمل على نقل مرجعية الهيئة إلى وزارة الإعلام، التي كان يقودها د. نبيل شعث بصفته وزيراً للإعلام في حكومة أحمد قريع "أبو علاء"، حيث سعى شعث في تلك الفترة إلى إحداث تغييرات في بنية الهيئة وتشكيلاتها، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وظهر ذلك جلياً حينما أصدر قراره بتجميد رواتب عشرات الموظفين في هيئة الإذاعة والتلفزيون في الضفة وغزة، كونهم يعملون في وظائف خارج إطار القانون من خلال مهن صحافية خارج الهيئة، وأحدث هذا القرار ضجة كبيرة في أوساط المشمولين بالإجراء، ما أدى إلى تدخل عناصر من كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح واقتحام مقر قناة فلسطين الفضائية في رام الله واتهموا إدارتها بالفساد وسوء الإدارة، وهددوا

31 انظر إلى ورقة نشرها صلاح عبد العاطي في الحوار المتمدن، العدد: 1832، 20/2/2007، 13:21. المحور: القضية الفلسطينية. وقدمت كورقة عمل في مؤتمر المانحين لوكالة الغوث بعمان، ديسمبر 2006.

بالاقتصاص ممن يقفون وراء تجميد رواتب العشرات من صغار الموظفين في ظل أوضاع اقتصادية سيئة على حد تعبيرهم، في حين رفع المشمولون بالقرار، الذين بلغ عددهم ما يقارب 60 موظفاً، مذكرة إلى رئيس الوزراء أحمد قريع، احتجوا فيها بشدة على قرار وقف رواتبهم، بدعوى عملهم خارج الهيئة، واصفين القرار بأنه "تعسفي"، واتهموا وزير الإعلام د. نبيل شعث ورئيس التلفزيون حينها، برفع قائمة بأسماء الموظفين الذين يعملون عملاً إضافياً خارج الهيئة ووقف رواتبهم.

وناشد الموظفون، حسب البيان الذي صدر في حينها، رئيس الوزراء التدخل لإلغاء القرار بأقصى سرعة، مشيرين إلى وجود أكثر من 13 عاملاً يتواجدون خارج الوطن على كادر هيئة الإذاعة والتلفزيون منذ سنتين دون محاسبة، ولم يُستدعوا يوماً للدوام "كون واسطتهم قوية".

وقال الموظفون المتضررون في بيانهم "إنهم اضطروا للعمل خارج الهيئة كون رواتبهم لا تسمح لهم بالعيش الكريم في رام الله، على اعتبار أنها رواتب متدنية، في حين لم يتلق مراسلو الهيئة الميدانيون مستحقاتهم المالية منذ أكثر من عام"، وحمل البيان على وزير الإعلام د. نبيل شعث الذي "لم يصف برغياً واحداً" إلى تلفزيون فلسطين، في إشارة إلى ما كان صرح به شعث حول برنامجها الخاص بإصلاح هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين. وجاء في البيان: "كانت صفحة الإصلاح المدعاة محاربة للناس في أقواتهم وإقصاء الكوادر المؤهلة وإحلال من ليس لهم علاقة بالإعلام محلهم"، في إشارة واضحة إلى وجود إشكاليات بنوية في الهيئة تستدعي التدخل من أجل الإصلاح، لكن في المقابل عكست هذه الحادثة حجم المقاومة الداخلية لأية إصلاحات حقيقية من خلال الاستعانة بقوة أمنية غير رسمية "كتائب شهداء الأقصى" لإحباط الإصلاحات التي اعتبرها الموظفون أنها سعت للمس بصغار الموظفين، الأمر الذي دفع عضو المجلس التشريعي د. حسن خريشة للقول "إن الإصلاح الحقيقي يجب أن يطول كبار الموظفين وعدم حصره في صغار الموظفين"³².

لكن وزير الإعلام د. نبيل شعث قدم شرحاً مفصلاً حول خطواته التي يسعى إليها من أجل تطوير واقع هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين، من خلال مقالة صحافية نشرها في عدد من الصحف المحلية، بما في ذلك صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ 2005-5-26 بعنوان "جردة حساب"³³، أشار فيها إلى جملة الإشكاليات التي تواجه عمل وأداء الهيئة وموظفيها، وقال في ذلك المقال "مشكلات القطاع الإعلامي للحقيقة لم تكن كلها من صنع الغير. إن وزارة الإعلام لم تكن يوماً مخولة بتسيير الأجهزة الإعلامية أو حتى الرقابة عليها، فهناك التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء "وفا" والهيئة العامة للاستعلامات بالإضافة للوزارة، لكل منها إدارة مستقلة وقيادة معينة من رئيس السلطة، أو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل السلطة، (مثل حال "وفا")، ما يجعلها نظرياً تابعة لرئيس السلطة وليس لوزارة الإعلام. وقد أتاح هذا النظام لقيادات الأجهزة الإعلامية قدراً كبيراً من الاستقلال. ولكنه سمح أيضاً بقدر كبير من التدخل في سياساتها الإعلامية، وفيما تنشره أو لا تنشره من الأخبار والآراء. وأشار إلى أنه كان من النادر جداً أن تتاح لقيادات المعارضة الفرصة للتعبير عن آرائهم من خلال الأجهزة الإعلامية الرسمية".

وباندلاع انتفاضة الأقصى في وجه الاحتلال، وبتصاعد القمع والدمار والحصار الإسرائيلي، تحولت الأجهزة الإعلامية كلها، خاصة التلفزيون، إلى عرض صور هذا القتل والدمار، لتحريض الشعب على الصمود ولفضح ممارسات الاحتلال، وتوقف بث البرامج الثقافية والفنية والترفيهية كافة.

www.alwatanvoice.com/arabic/content-36283.html 32

www.alhayat-j.com/details.php?opt=1&id=7666&cid=147 33

د. نبيل شعث.

وكان من نتائج تدمير أجهزة وأبراج البث الإذاعية والتلفزيونية أن تضاعفت القدرة على بث الأخبار الفلسطينية المرئية، بل والإذاعية، من كافة مناطق فلسطين، لدرجة أدت إلى تحول جل المشاهدين والمستمعين إلى الفضائيات العربية.

وقال شعث "كل ذلك صحيح، ولكن مشكلات قطاع الإعلام، في الحقيقة، لم تكن كلها من صنع الغير، فقد أضافت الممارسات القيادية الخاطئة عبئاً كبيراً على أداء الأجهزة الإعلامية الحكومية، إذ خلقت هذه القيادات مراكز قوى لها بتقسيم التلفزيون إلى أربع مؤسسات مستقلة ومتناحرة (الفضائية بغزة، والفضائية بالضفة، وهيئة التلفزيون في غزة وهيئة في الضفة، وإذاعة في الضفة وأخرى في غزة)، وأسيء بشكل فاضح استخدام المعدات والأموال المقدمة من المانحين، فتوقفوا عن إمداد التلفزيون بأي شيء جديد، بل وتوقفت وزارة المالية عن دفع جزء كبير من ميزانية التلفزيون والإذاعة، واضطر التلفزيون أن يُدمر أرشيفه المرئي باستخدام الشرائط المسجلة لتسجيل البرامج الجديدة، ما "مسح" الجزء الأكبر من أرشيفنا".

ويزيد شعث في التوصيف لواقع الهيئة والإعلام الرسمي بقوله "أصاب الموظفين شلل شبه كامل، فاختلف الإبداع وضع الحافز على الإنجاز، وتصاعدت الصراعات والشللية والاستقواء بالأجهزة الأمنية، فتدهور الأداء تدهوراً كبيراً، ما أدى إلى انصراف الجمهور الفلسطيني عن متابعة المنابر الإعلامية الفلسطينية، وتهاوت نسب المشاهدة إلى أن بلغت 1٪ للتلفزيون الفلسطيني. أي أن 99٪ من الفلسطينيين كانوا يفضلون "الجزيرة" أو "العربية" أو "المنار" أو "أبو ظبي" لمتابعة الأخبار المرئية الفلسطينية. وقد ساهم في ذلك عدم وصول البث الأرضي الإذاعي والتلفزيوني إلى جزء كبير من الضفة الغربية على وجه الخصوص.

عند انطلاقة العمل لإصلاح هذا الوضع، كان لا بد أولاً من توحيد الأجهزة والمنابر الإعلامية الفلسطينية وإخضاعها لسلطة واحدة قادرة على اتخاذ قرارات الإصلاح، وقد تم ذلك بصور قرارات الأخ أبو مازن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية، بتحويل هذه المؤسسات جميعاً من ولايته وإتباعها إلى وزير الإعلام، وتحويل الوزير حرية التحرك لدمجها وتطويرها، بما فيها وزارة الإعلام نفسها.

وترافقت تلك المحاولات الإصلاحية والمناكفات ومقاومة الإصلاح في بنية الهيئة مع البدء بالتحضيرات لإجراء الانتخابات التشريعية، وسط الإعلان المفاجئ لحركة حماس، الند الرئيسي لحركة فتح، المشاركة في هذه الانتخابات، في حين باشرت الفصائل والأحزاب ومؤسسات أهلية فتح نقاشات وحوارات داخلية من أجل ضمان إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى توقيع ميثاق شرف فلسطيني خاص بالانتخابات، حيث اتفقت جميع الفصائل، بما فيها حركة حماس وفتح، ووقعت على هذه الوثيقة بتاريخ 17 تشرين الأول 2005، واشتملت على 25 مادة أبرزها: عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الحزبية، والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين، والامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إصااق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أي أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين، والتزام عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين/ أو أي من الناخبين، والالتزام بعدم حمل السلاح/ أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى، والتزام عدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء العملية الانتخابية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة

أو على أبواب المحلات التجارية للمواطنين وجدرانها، إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام إزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية، وعدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/ أو السلطة الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية، وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية، وعدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو للوزم العامة وذلك لأغراض الدعاية الانتخابية³⁴.

وعكس إعداد مثل هذا الميثاق من قبل ملتقى الفكر العربي، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، حالة استشعار لمخاوف استخدام الفصائل والأحزاب السياسية وسائل الإعلام الفلسطينية للتحريض وتشويه مواقف بعضهم بعضاً، الأمر الذي قد ينعكس على عملية إجراء الانتخابات، ويؤدي إلى وقوع اشتباكات بين أنصار تلك الأحزاب ومؤيديها، وكان ذلك إقراراً ضمنياً بمدى خطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام، تحديداً المرئي منه، في تأجيج الصراعات الداخلية، خاصة عندما يتحول إلى أداة وبوق في أيدي مراكز القوى السياسية.

من جانبها، بادرت لجنة الانتخابات المركزية التي تولت الإشراف على التحضير والاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية عام 2006 إلى مخاطبة إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون بضرورة التزامها بالمعايير المهنية في تغطية الانتخابات، وإعطاء الحق بشكل متساوٍ لكل القوائم الانتخابية والمرشحين دون تمييز في الظهور على شاشة التلفاز الرسمي مجاناً، انسجاماً مع قانون الانتخابات التشريعية المعتمد من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

ووقّعت لجنة الانتخابات المركزية في 21 من كانون ثاني من أجل إعطاء المرشحين فرصة متساوية للدعاية الانتخابية عام 2006 مذكرة تفاهم³⁵ مع هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين، بشأن تعامل الإعلام الرسمي مع العملية الانتخابية، وضرورة التزام موقف الحياد التام في جميع مراحل العملية الانتخابية، وذلك تجاوزاً مع نص المادة (63) من قانون الانتخابات، التي تنص على ضرورة إتاحة فرص متكافئة ومناسبة للمرشحين المشتركين في الانتخابات، كما نصت مذكرة التفاهم على ضرورة امتناع هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين عن بث أية دعاية مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر لأي من القوائم أو المرشحين غير تلك التي يتم الاتفاق عليها بين اللجنة والهيئة.

وأكد المدير التنفيذي السابق للجنة الانتخابات المركزية، عمار دويك، قائلاً: "نص القانون واضح في هذا المجال ويؤكد على أهمية التزام التلفزيون الرسمي بإعطاء ساعات بث مجانية ومتكافئة لكل الكتل الانتخابية لعرض برامجهم الانتخابية والامتناع عن بث أية دعاية مدفوعة الأجر من قبل المرشحين لضمان التنافس العادل في الظهور على شاشة التلفاز الرسمي"³⁶.

ورغم تأكيد دويك بأن هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية التزمت بنصوص القانون والاتفاق الذي أبرم مع لجنة الانتخابات المركزية تنفيذاً للقانون، إلا أن لجنة الانتخابات شجعت الهيئة على الالتزام بذلك من خلال الاتفاق مع إدارة الهيئة على نشر إعلانات وتعليمات لجنة الانتخابات المركزية الخاصة بالانتخابات في التلفزيون والإذاعة مقابل مبلغ مالي تدفعه اللجنة للهيئة مقابل هذه الخدمات.

34 انظر ملتقى الفكر العربي، ميثاق الشرف الخاص بالانتخابات التشريعية.

35 تقرير للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول إجراء الانتخابات التشريعية عام 2006.

36 حديث هاتفي مع عمار دويك الذي يشغل حالياً منصب مدير عام مؤسسة التعاون 2011.

وخصصت هيئة الإذاعة والتلفزيون برامج حوارية لجميع ممثلي القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات للحديث عن البرامج الانتخابية لكل الكتل، حيث جرى عقد العديد من الحلقات التلفزيونية وبثها عبر شاشة التلفزيون الفلسطيني، بما في ذلك الحلقات التي شارك فيها ممثلون عن كتلة الإصلاح والتغيير المحسوبة على حركة حماس، وممثلو حركة فتح وبقية الفصائل والأحزاب السياسية، وركزت على طرح مجموعة من الأسئلة الصحافية على ممثلي الفصائل والأحزاب والكتل الانتخابية، ومنحوا نفس المقدار من الوقت للإجابة عن تلك الأسئلة التي كانت تركز على البرامج الانتخابية للكتل التي كان يظهر تباين واضح في برامجها السياسية لا سيما بين حركة حماس وبقية الفصائل السياسية الأخرى الممثلة في منظمة التحرير الفلسطيني، خاصة أن حركة حماس كانت تطرح برنامجاً سياسياً مغايراً للبرنامج السياسي الرسمي المعتمد من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر كان ينبئ بحدوث تعارض سياسي وهزة للنظام السياسي الفلسطيني في حال فوز حماس في هذه الانتخابات، رغم أن كل التوقعات السياسية كانت لا تؤثر لإمكانية فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، في حين أن مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها مؤسسة ملتقى الفكر العربي التي قادت عملية إعداد الميثاق الخاص بالانتخابات، تستشعر إمكانية حدوث مشاكل وعدم تقبل بعض الأطراف لنتائج الانتخابات التي تجري لأول مرة بمشاركة أغلبية الأحزاب والفصائل فيها، وانعكس ذلك فيما تضمنه الميثاق من بند واضح بضرورة احترام الجميع نتائج الانتخابات واحترام القرارات الصادرة عن المحاكم المختصة فيما يتعلق بجرائم الانتخابات.

وفيما يخص هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين، فإن جميع المؤشرات وتأكيدات المسؤولين الرسميين في لجنة الانتخابات المركزية تظهر أن الهيئة التزمت بتعليمات وقرارات وبنود القانون فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية، إلا أن الخطوة الأهم من ذلك ما حدث بعيد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية بفوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (74 مقعداً من أصل 132 مقعداً)، حيث بادرت رئاسة السلطة الوطنية إلى اتخاذ قرار بإعادة تبعية هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى مؤسسة الرئاسة مجدداً، بعد أن كان رئيس السلطة الوطنية محمود عباس، أحال تبعية الهيئة إلى وزارة الإعلام الفلسطينية عقب انتخابه لمنصب رئاسة السلطة الفلسطينية 2005، الأمر الذي عكس مخاوف سيطرة الحكومة التي شكلها إسماعيل هنية بتكليف من الرئيس عباس، على هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين والتحكم في برامجها وأنشطتها، بما يعارض توجهات وسياسات السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى حرص رئاسة السلطة الوطنية على الحفاظ على ذراع إعلامية رسمية بيدها في ظل التطورات السياسية التي أعقبت فوز حماس في هذه الانتخابات التشريعية، لا سيما أن أغلبية المواقف الصادرة عن مسؤولين فلسطينيين رسميين، خاصة الفتاويين، كانوا ينظرون إلى حماس على أنها منافسة للسيطرة على السلطة وليست شريكاً في السلطة ومؤسساتها.

وترافق هذا الإجراء مع إعادة تبعية الهيئة إلى مؤسسة الرئاسة، مع انحياز هيئة الإذاعة والتلفزيون للرواية الرسمية لمكتب الرئيس والسلطة الوطنية الفلسطينية، وسط تدخلات الأمانة العامة للرئاسة التي يقودها الطيب عبد الرحيم في أدق التفاصيل، بما في ذلك الأخبار وترتيب بثها، مروراً بالتعيينات والترقيات، وانتهاء باتخاذ إجراءات بحق مخالفين السياسة العامة للهيئة، التي وصلت في إحدى المرات إلى سجن أحد الموظفين لأنه خرج عن سياسة الهيئة أو وشى به أحد زملائه³⁷.

ومما لا شك فيه أن التدخل المباشر من قبل مؤسسة الرئاسة في عمل الهيئة بمختلف التفاصيل، بما في ذلك التحكم في التعيينات والترقيات واتخاذ الإجراءات العقابية بحق المخالفين للسياسة

37 انظر ورقة عمل "الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وامكانيات التحسين"، مؤسسة مواطن. محمد دراعمة ص 30.

الرسمية للسلطة، ساهم في إخراج الهيئة عن إطار عملها المهني، باعتبار أن الولاء لمؤسسة الرئاسة والانسجام مع السياسة العامة كان يعتبر الشغل الشاغل للقائمين على إدارة الهيئة وأغلبية الموظفين، وذلك بالطبع كان على حساب المهنية والموضوعية والالتزام بقواعد وأصول العمل الإعلامي المهني، بل إن الهيئة كانت تبادر بشكل طوعي لتبني مواقف السلطة، بما في ذلك مؤسسة الرئاسة وقيادات حركة فتح، دون الالتزام بالحيادية، حيث انعكس ذلك بشكل واضح من خلال قيادة تنظيم حملات إعلامية بحق منتقدي السلطة، بما في ذلك شخصيات إعلامية ومؤسسات حقوقية أو حتى نواب في المجلس التشريعي.

كل ذلك كرس حقيقة واضحة بأن هيئة الإذاعة والتلفزيون تنازلت عن كونها هيئة رسمية تعبر عن كل الفلسطينيين بتوجهاتهم وانتماؤهم وأفكارهم السياسية، إلى ذراع إعلامية سليطة اللسان والانتقاد لمعارض السلطة الوطنية وسياساتها، سواء كانوا شخصيات أو قيادات أو أحزاباً وفصائل أو مؤسسات أو حتى دولاً، كما حدث في مواجهة السلطة الفلسطينية لقيادات سياسية فتحاوية معارضة ومنتقدة لأداء مؤسسات السلطة الفلسطينية، أو قيادات حركة حماس السياسية والعسكرية، ودول مثل سوريا حينما نشبت توترات سياسية مع قيادة السلطة في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات وقيادات سياسية سورية رسمية، أو كما حدث حينما قبلت حركة حماس تشكيل الحكومة في أعقاب فوزها في الانتخابات التشريعية في آذار 2006، حيث سادت حالة الانحياز الواضحة للهيئة التي كانت تبث رسمياً من مقرها الرئيس في قطاع غزة، لصالح حركة فتح وقياداتها، على حساب قيادات حركة حماس، إلى حد انتهاج سياسة "التصيد" للمواقف السلبية أو التصريحات الصادرة عن وزراء حماس في الحكومة، وتقديمها للجمهور بطريقة تكاد تخلو من المهنية والموضوعية، أو حتى دون التحقق من تلك المعلومات، ودون إعطاء فرصة للطرف الآخر أن يوضح رأيه أو موقفه من القضية المثارة، في مخالفة لأبسط قواعد العمل المهني، وبات الأداء السائد يقوم على أساس التشكيك وإطلاق الأحكام والشتائم والنقد³⁸.

وبينما تشير دراسة وليد العمري إلى أن هيئة الإذاعة والتلفزيون تعتبر ناطقة باسم السلطة، خلافاً لما ورد في دستورها، فإن الصحافي محمد دراغمة يشير في ورقته، بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أن هيئة الإذاعة والتلفزيون تتبع مواقف حركة فتح، وهي ذراع بيدها تحركها بقوة للترويج لمواقفها وإدانة موقف خصومها، الأمر الذي يكشف مخاطر تبعية المؤسسات الإعلامية لأية جهة حزبية أو رسمية على الأداء المهني، الأمر الذي ينعكس بصورة واضحة على مدى التزامها بالأصول المهنية للعمل الصحافي، المتمثلة في الحيادية والمهنية والموضوعية، وقدرتها في الحصول على ثقة الجمهور، إضافة إلى تهاوي مصداقيتها المهنية وانحدارها إلى مستويات قد تصعب معها أية محاولات للإصلاح، باعتبار أن الانطباع الأولي السائد قد يترسخ لدى الجمهور ويصعب بالتالي تلافيه، مهما بذلت من محاولات مهنية لإنجاز ذلك.

وعند النظر إلى مستويات التدخل الرسمي للسلطة الوطنية في الإعلام، فقد أشارت نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز رام الله لحقوق الإنسان، إلى أن 65% من الجمهور الفلسطيني يرون بوجود تدخل للسلطة الفلسطينية في الإعلام الأمر الذي يؤشر إلى مدى قناعة الجمهور الذي يعتبر الفئة المستهدفة من قبل الإعلام بأن هناك سيطرة وتدخل من قبل السلطة الوطنية في الإعلام، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على مدى ثقة الفئة المستهدفة "الجمهور" بما يقدمه هذا الإعلام الذي ينظر إليه في أغلبية الأحيان على أنه تابع للسلطة ويقدم ما تسمح به الأخيرة من معلومات للجمهور.

38 انظر المصدر السابق، ورقة عمل "الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وامكانيات التحسين". مؤسسة مواطن. محمد دراغمة صفحة 30.

قناة الأقصى الفضائية

لا يمكن التعمق في طبيعة الأداء الإعلامي لفضائية الأقصى بمعزل عن النظر والتفحص في الأسباب والظروف التي نشأت وتأسست فيها هذه القناة كفضائية، في وقت كانت تتعرض فيه حركة حماس التي تتولى الإشراف والإدارة على هذه القناة لحملة إعلامية شبه منظمة تستهدف الحركة وقياداتها الذين شاركوا في تشكيل أول حكومة فلسطينية ترأسها قيادات الصف الأول للحركة بعد إجماع أغلبية الفصائل والأحزاب الفلسطينية عن المشاركة في تلك الحكومة التي أعقبت إجراء الانتخابات التشريعية عام 2006، كما لا يمكن تجاهل حقيقة أن البنية الأساسية للقناة تعتمد بالأساس على عناصر وموظفين محسوبين على الحركة إن لم يكونوا ضمن هيئاتها التنظيمية، باعتبار أن هذه القناة تعتبر نفسها الذراع الإعلامي لحركة حماس، وبالتالي فإنها ستكون محكومة مسبقاً بأوامر وتعليمات حزبية والسعي إلى تأطير وتجنيد "المهنية الإعلامية لخدمة الحركة وسياساتها ومواقفها الفكرية والسياسية أكثر من الالتزام بأصول وقواعد المهنة".

وبالتالي، لا يمكن تجاهل حقيقة أن تأسيس هذه القناة جاء كرد من قبل قيادة حركة حماس على ما تعتبره تهميشاً وتغييباً لقيادات الحركة ومواقفها عن الإعلام الفلسطيني الرسمي الذي ترى فيه إعلاماً تابعاً للسلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح، وتعمل على محاربة الحركة إعلامياً وسياسياً، وأكثر ما يدل على أن تأسيس الحركة لقناة الأقصى جاء ردّاً على سياسة التهميش، ما نقلته الباحثة الإعلامية جمان قنيص¹ عن مدير تلفزيون الأقصى عام 2005 عن هدف القناة "بأنه خلق بديلاً أو نداءً لإعلام الحزب الواحد المتمثل في الإعلام الرسمي التابع للسلطة، وإفساح المجال أمام أصوات جديدة يتوجب أن يسمعها الجمهور الفلسطيني، والعمل على إبراز الوجه الحقيقي لحركة حماس"، في إشارة واضحة إلى أن إنشاء القناة جاء في إطار مساعي الحركة لتعزيز وجودها كبديل وند لما هو قائم سياسياً وإعلامياً في الواقع الفلسطيني وتقديم نموذج آخر لما تقدمه السلطة الفلسطينية وحركة فتح للمجتمع الفلسطيني على مختلف المستويات. وبالتالي، فإن القناة ستكون إحدى أبرز الأذرع الإعلامية التي أنشأتها حماس للترويج لسياساتها ومواقفها من جانب، ومحاولة التصدي لأية حملات إعلامية مضادة، ما يعزز الاستنتاج بأن إقامة هذه القناة جاءت في إطار عملية صراع تخوضه الحركة على أكثر من مستوى، وليس تلبية لحاجة المجتمع الفلسطيني في وجود مؤسسات إعلامية تقدم لها المعلومات والحقائق بطريقة مهنية وموضوعية، في حين عمدت إدارة القناة إلى تعيين وتوظيف الموظفين وفق أسس ومعايير حزبية أكثر منها أسساً ومعايير مهنية، بمعنى أن الانتماء السياسي وتأييد الحركة يعتبر من المتطلبات الضرورية للتعيين في الفضائية.

ورغم قلة المعلومات الخاصة بنشأة فضائية الأقصى وبنيتها الداخلية وآليات التوظيف فيها، إلا أن هناك دراسات تؤشر إلى أن فضائية الأقصى بدأت بقرار من قيادة حركة حماس، حيث بدأ تشغيل البث التجريبي لفضائية "الأقصى" في السابع من كانون الثاني 2006 باسم محطة الراديو المملوكة للحركة في غزة⁴⁰، ما يدل بصورة واضحة على الارتباط الوثيق بين فضائية الأقصى وحركة حماس، وأن قرار إنشاء الفضائية جاء من الحركة، لا سيما أن بدء تشغيل بثها التجريبي جاء في ذات الشهر الذي أجريت فيه الانتخابات التشريعية التي انتهت بفوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، كما أن وقوف أحد كبار قيادة حماس في قطاع غزة، فتحي حماد، على رأس مجلس أمناء شركة رباط للإعلام

39 ورقة عمل نشرتها بعنوان "قناة الأقصى وتغطية الانقسام" ضمن كتاب بعنوان "الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانات التحسين" لصالح مؤسسة مواطن 2011.

40 انظر كتاب الرصد لمؤسسة مفتاح - التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة حماس عسكرياً في قطاع غزة

والإنتاج الفني التي تمثل الغطاء للفضائية، باعتبارها جزءاً من هذه الشركة، يدل على تبعية هذه الفضائية للحركة، لا سيما أن العديد من مسؤولي هذه الفضائية حاولوا نفي تبعية الفضائية للحركة.

وانبثقت فضائية الأقصى من مجموعة مجهودات قامت بها حركة حماس في سبيل تأسيس وسائل إعلام تابعة لها في قطاع غزة بشكل أساسي، حيث بدأت شركة رباط للإعلام والإنتاج الفني، إصدار أسبوعية "الرسالة"، كما تم تشغيل محطة الراديو "صوت الأقصى" في كانون الأول 2003، في حين أشارت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" إلى أن فضائية الأقصى بدأت بثها التجريبي من الطابق الثالث فوق مسجد البشير في حي تل الزعتر في جباليا شمال قطاع غزة. واشتمل البث الأول للفضائية على تلاوة القرآن على مدار نصف ساعة، ثم دشنت في ذروة المعركة الانتخابية للمجلس التشريعي عام 2006. ويمكن استنتاج مجموعة من المؤشرات الهامة التي منها اختيار مكان إطلاق البث التجريبي "من فوق جامع البشير"، حيث عمدت حركة حماس منذ تأسيسها عام 1987 إلى الاعتماد على المساجد ودور العبادة في عملية التآطير وتجنيد الأنصار، في حين اتهمت حركة فتح حركة حماس باستخدام المساجد ودور العبادة كمراكز ومقار حزبية للحركة وباستغلال دور العبادة في الترويج لتوجهات وأفكار الحركة الحزبية تحت غطاء الدين الإسلامي الحنيف، ويمكن الإشارة هنا إلى أن إطلاق البث التجريبي من شمال قطاع غزة، تحديداً من منطقة جباليا، جاء تعبيراً عن أن التواجد الفعال للحركة وعناصرها في قطاع غزة يأتي من هذه المنطقة التي تحظى حركة حماس بشعبية واسعة فيها، حتى في عهد تواجد السلطة ومؤسساتها في قطاع غزة، كما يضاف إلى ذلك حرص القائمين على إدارة هذه الفضائية على البدء ببث آيات من القرآن الكريم مع بدء تشغيلها، لاستكشاف ردة فعل السلطة الوطنية ومؤسساتها الرسمية على إطلاق البث التجريبي للفضائية، حيث لم يكن بمقدور السلطة ومؤسساتها ملاحقة ووقف بثها وتسليخ حماس بحجة جديدة "إسكات صوت القرآن"، الأمر الذي يرفضه أغلبية الجمهور الفلسطيني بصفة عامة باعتباره مساساً بالمشاعر الدينية، في حين أن إطلاق البث للفضائية يمثل في جوهره تنويداً للمجهود مؤسسات حماس الإعلامية في إنشاء فضائية تبث باسمها وتروج لأفكارها ومواقفها السياسية.

إلى ذلك، بارك رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، في مقابلة إذاعية مع "راديو الأقصى" بثت يوم 10 كانون الثاني 2006، إطلاق البث التجريبي لفضائية الأقصى، حيث وصف هذه الفضائية بأنها الرضيع المبارك الذي خرج من رحم راديو الأقصى"، وتأكيداً على أنها تهدف إلى انتهاز الإعلام النقي "الذي يقف إلى جانب المقاومة وبشاركتها طريق الجهاد".

ويمكن استقراء العديد من الملاحظات الهامة من أقوال مشعل هذه التي تحدد وظائف هذه الفضائية في مهمتين رئيسيتين هما: الوقوف إلى جانب المقاومة، بمعنى دعم المقاومة التي تقودها حركة حماس، والترويج لها في صفوف الجمهور الفلسطيني والعربي والإسلامي، لما يعود بفائدة كبيرة على الحركة من خلال تجنيد الدعم المالي والسياسي، والمهمة الثانية للفضائية تتمثل في مشاركة الفضائية طريق الجهاد، ما يعني أن الفضائية هي جزء من مكونات الحالة الجهادية التي تروج لها حماس، وهذا ما يتعارض بشكل رئيسي مع أصول وقواعد العمل الإعلامي المهني والموضوعي، ويدل في مضمونه وجوهره على رغبة حماس استخدام الإعلام كأداة ووسيلة في يدها لتقدم من خلالها من تراه مناسباً لخدمة توجهاتها وأفكارها في أوساط الجمهور، ويضعف إمكانية قيام الفضائية كمؤسسة إعلامية بانتقاد الحركة أو حتى المقاومة إذا ما مارست أو تورطت في أخطاء، والملاحظة الأخيرة التي يمكن استنتاجها من تصريحات مشعل بهذا الخصوص هي حديثه عن "الإعلام النقي"، ما يؤشر إلى اتهام مبطن للإعلام القائم في فلسطين بأنه ملوث، دون الإفصاح عن ذلك بشكل واضح.

ويمكن دعم ذلك بحرص الفضائية على اعتماد سياسة تحريرية تقترب مما تصفه حركة حماس بـ"الإعلام الحربي"، الذي يقوم على أساس التعبئة عبر استخدام الأناشيد الحزبية والحماسية والبلاغات

العسكرية، في حين تعمل على توظيف الآيات القرآنية في خدمة توجهاتها السياسية، خاصة عند مهاجمة الخصوم السياسيين الذين يتم وصفهم بـ"المنافقين"، و"المرتدين" و"الباغين"، واستخدام الأغاني والأناشيد الوطنية والإسلامية.

بدأت قناة الأقصى عملها من تلفزيون أرضي يحمل اسم "مرئية الأقصى" عام 2005 في قطاع غزة وقبل فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة برئاسة إسماعيل هنية، حيث كانت محطة التلفزيون هذه من ضمن شبكة إعلامية محسوبة على حركة حماس. وتتكون هذه الشبكة من فضائية الأقصى وصوت الأقصى ومركز الأقصى للتدريب الإعلامي ومدينة أصداء للإنتاج الفني والإعلامي ووكالة شهاب للأنباء، حيث تتبع هذه المؤسسات بشكل مباشر أو غير مباشر لحركة حماس، حيث جرى إطلاق عمل الفضائية رسمياً أواخر عام 2006 على "نايل سات"، أي بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتوليها رئاسة المجلس التشريعي من خلال د. عزيز دويك، وتشكيل الحكومة برئاسة إسماعيل هنية، التي باتت تعرف باسم "حكومة حماس".

من الواضح، بعد الرجوع للعديد من المصادر المقربة من حركة حماس، أن موضوع التمويل الخاص بفضائية الأقصى التي تعتبر "فضائية حزبية" تعبر عن توجهات واتجاهات وأفكار ومواقف حركة حماس ما زال يلفه الكثير من الغموض تحت مبررات الحصول على التمويل من مساعداً مجموعة من الأغنياء الفلسطينيين والعرب ومن مشاريع استثمارية، الأمر الذي يحمل في طياته تعويماً عريضاً لمصادر التمويل الخاص بالفضائية، ويمكن أن يفتح مجالاً واسعاً للتشكيك في مصادر الحصول على هذا التمويل، خاصة في ظل إجماع الحركة والفضائية عن إعلان موازنتها المالية السنوية أمام الجمهور.

ويتولى رئاسة مجلس إدارة فضائية الأقصى وزير الداخلية في الحكومة المقالة وعضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، النائب فتحي حماد، حيث تقدم الفضائية نفسها من خلال هوية إسلامية قبل أن تكون وطنية فلسطينية عبر شعار ترفعه القناة "إعلام إسلامي، هادف، مقاوم"، وتضع على عاتقها نشر الفكر الإسلامي عبر برامجها المختلفة وطرح قضايا الأمة الإسلامية والعمل على استنهاضها، كما تضع أول أهدافها "الدعوة إلى الله عز وجل"⁴¹، "كما أن القناة تقترب من خلال برامجها الاجتماعية والدينية من التيار السني الوهابي السعودي، وحتى إن بعض برامجها أنتجت من قبل مذيعين وشيوخ سعوديين، كما تبث أناشيد بأصوات منشدین إسلاميين عرب، مستهدفة بذلك الجمهور العربي والإسلامي، لكن في الجانب الآخر، فإن برامجها السياسية والإخبارية تعكس فكر حركة حماس ورؤاها ومواقفها، وتعتمد في ذلك على اللعب على وتر المقاومة من خلال بث البرامج والأغاني واللوغوهات والأفلام التي تنتجها عن الشهداء والأسرى الذين يضحون بحياتهم من أجل الوطن، على غرار ما تقدمه قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله".

وحسب تصريحات صحافية لعدد من المسؤولين في فضائية الأقصى، فإن سياسة التحرير للفضائية يحددها مجلس الإدارة من خلال إصدار مجموعة من التعليمات كمحددات، ويتم العمل على أساسها، لكن السؤال: هل يمكن لمجلس إدارة يقوده أحد كبار قادة الحركة أن يعارض توجهات الحركة وسياساتها، أو يقر سياسات تحريرية تتعارض مع توجهات الحركة؟⁴²

وفي الوقت ذاته، ينفي مدير عام البرامج والأخبار في فضائية الأقصى سمير أبو محسن في مقابلته سألغة الذكر مع جريدة الشرق الأوسط أن تكون فضائية الأقصى فضائية حزبية، وقال إنها تلتقي مع

41 ورقة عمل أعدتها الإعلامية جمان قنيس بعنوان "قناة الأقصى الفضائية وتغطية الانقسام" لصالح مؤسسة مواطن 2011 ص 15.

42 مقابلة سمير أبو محسن مدير عام البرامج والأخبار في فضائية الأقصى، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، نشرت يوم 10 تموز 2007.

حركة فتح أحياناً، وتلتقي مع حركة حماس أحياناً أخرى، وأن الفضائية لا تنقل سوى ما يدور على الأرض. ويقول في المقابلة ذاتها إن الحركة لم تكفر أحداً ولم تدع إلى قتل أحد، ولا تقصد بانتقاداتها لأي كان الدعوة إلى قتله، وإن الفضائية ليست ناطقة باسم أي فصيل سياسي. لكن المدير العام لإذاعة وتلفزيون الأقصى رائد أبو داير⁴³ قال "إن تلفزيون الأقصى لتلفزيون إسلامي هدفه خدمة الحركة الإسلامية"، وتابع "نحن لدينا رسالة نوصلها، ومع التلفزيون، سنتمكن من الوصول إلى الناس بصورة أفضل"، في إشارة واضحة إلى أن تأسيس الفضائية جاء تلبية لحاجة الحركة لإيصال صوتها بفاعلية وبتأثير أكبر للجمهور، وليس تلبية لحاجة المجتمع لوجود هذه الفضائية، إضافة إلى أن الحركة تسعى لاستخدام الفضائية في الوصول إلى أوسع قدر ممكن من قطاعات المجتمع، وإيصال الرؤية الإسلامية التي تتبناها الحركة إلى المجتمع.

ويعزز ذلك ما قاله إبراهيم أبو داير⁴⁴ "لا نخفي أن أحد الأهداف التي يعمل التلفزيون على تحقيقها هو التعريف الصحيح بالوجه الحقيقي لحركة المقاومة الإسلامية، خاصة بعد تشويهاها وإصباح صورتها في وسائل الإعلام الصهيونية والغربية بأنها حركة إرهابية، الأمر الذي يتطلب جهداً إعلامياً لدحض الافتراءات الغربية والصهيونية لترتقي بمستوى التحدي المطلوب".

ويلخص أبو داير الرسائل التي تحاول "فضائية الأقصى" بثها وتعميقها داخل المجتمع الفلسطيني، في مجموعة من النقاط، أهمها تكريس الدعوة للفكر الإسلامي، والعمل على الفصل بين حقيقة كون حركة حماس جزءاً من الحركة الإسلامية، وبين حقيقة أخرى تكمن في أن حماس حركة مقاومة لا يمكنها غض النظر عن الممارسات الصهيونية التي يقوم الاحتلال بها ضد الشعب الفلسطيني دون رد أو تعقيب، إضافة إلى توعية المجتمع بالدور الذي تقوم به الحركة ومؤسساتها ضمن المجتمع المدني الفلسطيني، وخدمة الوطن الفلسطيني بشعبه وفصائله مختلفة الأطياف والقناعات على حد سواء.

إلا أن دور "فضائية الأقصى" والممارسة العملية أثبتت عكس بعض ذلك، خاصة في مرحلة الصراع الدموي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح، التي عاشها الشعب الفلسطيني وتابع العالم تفاصيلها وسط تباين وتعدد المواقف المحلية والعربية والدولية بخصوصه.

وانطلاقاً من المؤشرات الواضحة بتبعية "فضائية الأقصى" لحركة حماس التي تحتكم بأوامر عليا كونها فضائية حزبية، فإن التعرف على مكونات وطبيعة الدور الذي تمارسه الفضائية لا يمكن له أن يتم دون النظر والتفحص في الخطاب الذي تؤديه الحركة في مراحلها المختلفة ورصد طبيعة التطور الذي مرت به الحركة وصولاً إلى محاولتها السيطرة أو المنافسة، على أقل تقدير، في إحكام السيطرة والنفوذ على الحيز العام والرأي العام، معتمدة بالأساس على وسائل إعلام موالية ومدعومة من قبل الحركة ومؤسساتها المختلفة للترويج لخطاب الحركة في أوساط المجتمع، والدفاع عنه بكل الوسائل حينما يتعرض لمواجهة أو تشكيك، واستخدام كل الذخائر الدينية "نصوص قرآنية، أحاديث، آيات، فتاوى"، والذخائر الاجتماعية والثقافية، في النيل من الخصوم، باعتبارهم أعداء للدين وللخالق، وليسوا أعداء للحركة وحدها، لا سيما أن الحركة تقدم نفسها على أنها حركة دينية تقوم على أساس الاقتداء بالرسول محمد (ص)، وتعتمد القرآن دستوراً لها.

وفي هذا الإطار، يستند د. وليد الشرفا في كتابه الصادر عام 2010 بعنوان "ما يفعله الحق فهو الحق! دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس" على ذلك في مراجعته التي تقول "إذا كان خطاب الميثاق

43 مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية (الف.ب) نشرتها يوم 2006-1-13.
44 مقابلة معه نشرت في موقع "لها أون لاين" التابع للوقف الإسلامي في السعودية يوم 2006-3-25.

التأسيسي يبني ثقافة المطلق-الحق- ويقيم معه محوراً استبدالياً مع الحركة-الجماعة- على اعتبار أنها أداة لـ"الحق" في تدبير وتطبيق هذه المقاصد، وفق تأويل لا يعترف بنفسه تأويلاً، بل ببعد حقيقي للغة، وإن وقع خلاف، فهو في الفروع وليس في الأصول، وهنا يمكن ببساطة أن يحل كل منها محل الآخر، وهي محنة التأويل في الثقافة العربية عبر العصور".

وأشار الشرفا إلى أنه في التغطية "الخطابية" التي يرى فيها أنها عملية التخطيط وصناعة النموذج في المجال الرمزي، تمثل شبكة الاتصال والعلاقات الأوسع في التخاطب، يصبح السياق سيد الموقف من خلال البحث عن التبرير، لذلك كانت إستراتيجية التغطية في الانتشار بعد سلسلة من المؤسسات الإعلامية التي أسستها حماس شبكة الأقصى الإعلامية: التلفزيون، والراديو، إضافة إلى جريدة فلسطين، وعدد لا بأس من المواقع الإلكترونية، إضافة إلى وصفه بالتأزر -التقني- بينها وبين أهم القنوات العربية -وعلى رأسها قناة الجزيرة- التي لعب فيها السياق الأمني والإخباري والسياسي دور المحرك والمنظم، ما أفرز هذه التغطية المغرقة في ذكائها وحرفيتها وانتقائيتها التي لا يمكن للمتلقي البسيط الكشف عنها⁴⁵.

وتعتمد فضائية الأقصى على كادر أغلبه من الشباب الملتزم دينياً وتنظيمياً في الإعداد والتحضير والتقديم للبرامج التي تبثها الفضائية، استناداً إلى السياسة التحريرية المعتمدة بتعليمات وأوامر من مجلس إدارتها، وسط غياب الحيادية في التغطية أو في حتى التعليق، فمن النادر جداً أن تجري استضافة شخصيات تحمل آراء مغايرة لمواقف حركة حماس، بل يقتصر ذلك على الشخصيات والقيادات السياسية والدينية المحسوبة على الحركة، في حين تعتمد الفضائية على مجموعة من المحللين والباحثين الإسلاميين المؤيدين للحركة والمقربين منها، في وقت يتم إقصاء أو استبعاد أية آراء معارضة لسياسة حماس أو منتقدة حتى لسياسة الحكومة التي تقودها في قطاع غزة.

إلى ذلك، فإن الفضائية تعتمد على مجموعة من المصطلحات والأوصاف الجاهزة لمهاجمة خصوم الحركة، وعلى رأسهم قيادات حركة فتح، في حين يتم إعداد أناشيد وأغانٍ تحريضية ضد السلطة ورئيسها محمود عباس، وتمارس سياسة البرامج المفتوحة للجمهور من خلال فتح المجال للجمهور للحديث الهاتفي عبر الفضائية، لكن ذلك يتم أيضاً بطريقة خاضعة للسيطرة والمراقبة والتدخل إن لزم الأمر بقطع الاتصال الهاتفي، إذا كان المتصل ينتقد حماس أو يعارضها أو يهاجمها، ما يدل على أن فضائية الأقصى ما هي إلا إحدى الأدوات بيد الحركة التي يعتمد عليها في تحقيق أهداف وتوجهات الحركة على المستوى الإعلامي، وكحربة تغرس في خاصرة كل من يعارض أو ينتقد الحركة أو مواقفها أو سياساتها.

وبما أن فضائية الأقصى يمكن تصنيفها في إطار الإعلام الحزبي، الخاضع لإرادة الحركة، فإنه من الطبيعي ألا تحظى الفضائية بنسب مشاهدة عالية في أوساط الجمهور الفلسطيني أو تحقق نسبة ثقة مرتفعة في أوساط الجمهور كونها تعبر عن الحركة وليس عن واقع الجمهور، وتؤشر نتائج استطلاع الرأي العام لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في شباط 2009، إلى أن 20% من الجمهور يشاهدون فضائية الأقصى في الضفة وغزة، في حين أن 76% من الجمهور الفلسطيني يرون أن الحكومة المقالة التي يقودها أبرز قيادات حماس في غزة، تتدخل في الإعلام، كما تظهر نتائج الاستطلاع أن 35% ترى أن الهدف الأساسي للإعلام الحزبي هو التحريض على المختلف سياسياً، في حين يرى 43% ممن شملهم الاستطلاع في الضفة و21% ممن شملهم في قطاع غزة، أن الإعلام الحزبي يشترك في التحريض.

45 وليد الشرفا في كتابه الصادر عام 2010 بعنوان " ما يفعله الحق فهو الحق!! " دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس.

مساهمة فضائتي فلسطين والأقصى في تعزيز الانقسام

لعبت فضائتا فلسطين والأقصى دوراً رئيسياً في تعزيز الانقسام الفلسطيني من خلال الاعتماد على أشكال وفنون متنوعة من العمل الدعائي والترويجي والتحريضي ضد الطرف الآخر، وسعت كل فضائية إلى تجنيد كل ما لديها من إمكانيات للتشكيك في مصداقية الطرف الآخر، بصورة لم يسبق لها مثيل في الحالة الفلسطينية، كما تجندت كل فضائية لصالح الطرف الذي تنتمي إليه دون أية اعتبارات لقواعد وأصول العمل المهني، واتضح ذلك من خلال تنميط التغطية الإعلامية عبر البرامج التلفزيونية المختلفة.

وبينما دخلت فضائية فلسطين مرحلة الانقسام وهي تكاد تكون مجردة من معداتها وأدواتها ومقرها الرئيسي في قطاع غزة، إضافة إلى ملاحقة موظفيها وكادرها الإعلامي الذي كان يعمل في القطاع، ما دفع قيادة السلطة الفلسطينية إلى نقل مقر الهيئة الرئيسي إلى مدينة رام الله الذي كان تعرض لعملية قصف صاروخي إسرائيلي أدى إلى تدمير أجزاء منه في عملية السور الواقية التي نفذتها قوات الاحتلال في الضفة الغربية عام 2002، كما عمدت تلك القوات إلى تدمير أبراج الإذاعة في منطقة الإرسال في مدينة البيرة، الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة إرباك عامة في عمل وطواقم هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية.

وأقر المدير العام لهيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين أحمد الحزوري بذلك، حيث كان يتولى حينها إدارة عمل الهيئة في قطاع غزة، وانتقل قبل زيادة وتيرة المواجهات بين الحركتين في قطاع غزة للعمل في مدينة رام الله، وأوضح أن قرار انتقاله إلى رام الله جاء بفعل شعوره بالخطر على حياته.

وأشار الحزوري إلى أنه منذ اللحظة الأولى لسيطرة حماس على مقر الهيئة، تم اتخاذ قرار من قيادة الهيئة بنقلها مباشرة من قطاع غزة إلى رام الله، مؤكداً أن هذا القرار دفع الهيئة إلى اللجوء إلى استخدام البث المفتوح أمام المشاهدين واستخدام الاتصالات الهاتفية وبثها على شاشة الفضائية لتعويض النقص الحاد في البرامج التلفزيونية.

في المقابل، فقد كانت فضائية الأقصى قطعت شوطاً كبيراً باتجاه الاستعداد والتحضير لمثل هذه المرحلة، خاصة أن عملها اعتبر إحدى أهم الأدوات الإعلامية التي اتكأت عليها حركة حماس لتبرير ما قامت به في قطاع غزة من سيطرة عسكرية، ولعبت الفضائية دور المدافع والمحرض والمبرر لمجمل ممارسات الحركة في قطاع غزة، في حين لعبت "فضائية فلسطين" دور المدافع عن السلطة وتوجهاتها ومهاجمة ما قامت به حماس ونعتها بأوصاف لم تكن مستخدمة، مثل "القوى الظلامية" و"البشمركة"، وغيرها من المصطلحات.

وتجمع أغلبية الفلسطينيين، بمن في ذلك سياسيون وإعلاميون وفئات عريضة من المجتمع، على أن الفضائيتين لعبتا دوراً بارزاً في تعزيز الانقسام وتجذيره من خلال خضوع هاتين الفضائيتين لإرادة السياسيين، سواء من حركة فتح أو حركة حماس، والقبول بتحولهما إلى أدوات إعلامية في يد القيادات السياسية التي تعمل على استخدام هذه الأدوات في البطش والتنكيل بالآخر بطرق ومستويات متنوعة وعديدة، وعلى مرأى ومسمع الجمهور الذي تعرض لمجموعة هزات أفقدته القدرة على اتخاذ القرارات، وسط حالة إرباك وضبابية وفقدان القدرة على إصدار الأحكام بشأن ما يتعرض له من ضخ هائل من المعلومات غير الموثقة وغير المدققة عبر هاتين الفضائيتين، وبطريقة تتعد عن المهنية والموضوعية والحيادية كأساس للعمل الصحفي المهني، ما ساهم في إخراج الفضائيتين من دائرة المنافسة المهنية إلى دائرة التحريض، إضافة إلى خروج الفضائيتين حتى عن المبادئ والأهداف التي حددتها كل منها لنفسها.

ويؤكد الصحفي والمحاضر في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، سعيد أبو معلا، أنه لا يفتح ملف الحديث عن فضائيتين فلسطينيتين هما: فلسطين والأقصى، دون التوقف أمام مشهد الإعلام الفلسطيني عامة، ذلك لأن هاتين الفضائيتين تعتبران جزءاً أصيلاً من مشكلة هذا الإعلام الذي يعاني كثيراً وعلى مختلف الصعد⁴⁶.

ويبين أن هاتين المؤسستين الكبيرتين (الأولى "فلسطين" حزبية ورسمية، والثانية "الأقصى" حزبية بامتياز) تقع عليهما المسؤولية الكبرى في مأساة الإعلام الفلسطيني، لكونهما لا تقدمان النموذج الإعلامي مهنيًا ولا فنيًا، ولا تقاومان تبئيس وتيبس العمل الإعلامي، بل تعملان جاهدتين لتكريس ذلك.

ويوضح أبو معلا أنه بسبب عدم تطور البث الفضائي الفلسطيني، فإننا نتعرض لخسائر كبيرة. وأبرز هذه الخسائر -وفق رأي الباحث- تتمثل في أن "فلسطين" و"الأقصى" تتكئان على الانتماء الحزبي في الحفاظ على نسبة معينة من المشاهدين، وأنه رغم أن الانتماء الحزبي يحفظ لهما ذلك، إلا أن الوعي بالجمهور بعامة يجعل أي قناة لا تضع باعتبارها استقدام جمهور جديد وعريض عبر تقديم محتوى يناسب أكبر شريحة منه، تبقى معرضة للخسارة، وهذا تحدٍّ حقيقي يدفع إلى خسارة الجمهور الحزبي الذي يلوذ بالفرار وعدم العودة إلا في حالات الملل أو لحظات الحماسة والتعبئة والحشد، فيأتي الجمهور لمشاهدة قناة حزبه مع إيقاع الدم، وليس بناءً على إيقاع البرامج وقربها منه وعلاقتها بشؤون حياته.

وفق هذا البؤس الإعلامي وهشاشة المضمون وسلبية الشعار لهاتين القناتين، يؤكد أبو معلا أنه لا توجد حلول سحرية تلوح في الأفق، وهو ما يستدعي تغيير ونسف الأسس التقليدية التي قام عليها العمل الإعلامي في هاتين المؤسستين، فالانتماء يجب أن يكون لفلسطين وناسها، وهو ما يتطلب الالتفات للناس وقضاياهم على اختلاف خلفياتهم ووجههم الإنساني، وهو ما يكفل للمشاهدين رؤية أنفسهم في شاشات هي حتى الآن لا تمثلهم ولا تنشغل بهمومهم. هذا الأمر -حسب أبو معلا- لا يرتبط بتغيير السياسات الحاكمة لعمل هاتين القناتين فقط، بل يجب أن يمتد لوعي وإدراك العاملين فيهما على اختلاف مناصبهم وتخصصاتهم.

ويخلص الباحث للقول: "ما يخيفنا في هذا الأمر أن المضمون التلفزيوني يعبر عن رؤية للحياة، وهي رؤية فكرية وجمالية معاً، وحسب ما نجده بشأن قناتي "فلسطين" و"الأقصى"، فإنهما تحملان رؤى قاصرة وأحادية وأيديولوجية لها مخاطر وأبعاد سلبية على وحدة المجتمع وقضاياها وروابطه السياسية.

في المقابل، ترى أغلبية الجمهور الفلسطيني أن الإعلام المحلي الفلسطيني ساهم في تعزيز الانقسام الداخلي، حيث أشارت نتائج استطلاع الرأي العام الذي نفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في شباط 2009، إلى أن 75% من المستطلعة آراؤهم رأوا أن الإعلام المحلي يساهم في تعزيز الانقسام الداخلي (74% في الضفة، و77% في قطاع غزة)، وحسب النتائج ذاتها، فإنه كان من الملاحظ أن جمهور الضفة وقطاع غزة اختلف في كل شيء إلا في هذه المسألة، ما يعني وجود اتفاق فلسطيني عام على الدور الذي لعبه الإعلام المحلي في تعزيز هذا الانقسام في المجتمع الفلسطيني.

ورغم الاتفاق العام لدى الجمهور الفلسطيني على وجود مثل هذا الدور السلبي لوسائل الإعلام المحلية ودورها في تعزيز الانقسام، إلا أن ممارسات فضائيتي الأقصى وفلسطين ساهمت في إدخال وسائل جديدة في تأجيج الصراع بين الحركتين، مثل استخدام مصطلحات وأوصاف ونعوت لم يكن مسموحاً ظهورها في المشهد الإعلامي التلفزيوني، لكنها باتت معتمدة ومشرفة في أتون الصراع الدموي بين الحركتين، مثل عبارات التكفير والتخوين والتحقيق.. إلخ.

ومن خلال استعراض طبيعة الممارسات والطرق التي انتهجتها كل من فضاءية الأقصى وفضائية فلسطين في تغطية الصراع الدموي الذي بدأت ملامحه تطل برأسها مع بداية الانتخابات التشريعية عام 2006، ضمن ما صنّفه د. وليد العمري في دراسته حول الصحافة الفلسطينية "ثلاث مطارق وسندان" 2010، بالمرحلة الخامسة في علاقة السلطة الفلسطينية مع الإعلام، والتي حسب وجهة نظر العمري امتدت من الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني 2006 حتى انتهت بفوز حركة حماس كبرى فصائل المعارضة، ثم تلاها الاقتتال الداخلي مع حركة فتح والتنازع على السلطة، الذي انتهى بسيطرة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة، حيث يصف العمري ذلك بالقول "كانت هذه المرحلة انقلاباً مؤلماً جداً قلص من حرية الصحافة على نحو كبير، وتميزت بقمع وانتهاكات غير مسبوقه لحرية التعبير وشيطننة الآخر ومناقسة محمومة بين سلطات حماس وفتح كل في موقعه في قمع الصحافة والصحافيين⁴⁷.

واعتمدت فضاءيتنا الأقصى وفلسطين في حالة الانقسام السياسي سياسة البث على مدار الوقت للأخبار والمشاهد التي تعبر عن فكر ميليشاوي كاره للآخر، ما أثر على المواطنين وأبناء الحزب السياسي الذين كانوا ينفذون ما يشاهدون على أرض الواقع من خلال ممارسات واعتداءات وصلت إلى حد القتل والتعذيب بشكل مباشر ومعلن⁴⁸، ودفع ما كانتا تبثانه من مشاهد قاسية للقتل والتعذيب والاختطاف أفراد الأحزاب إلى الاشتباك والاقتتال، مغذية روح الكره والانتقام لديهم، حيث عمت تلك الثقافة جميع مدن وقرى ومخيمات فلسطين، بل انتقل الأمر كذلك إلى مخيمات الشتات واللجوء، حيث لم يكن على الفرد المتعصب سوى الجلوس أمام وسائل الإعلام دقائق معدودة حتى يفيض كرهاً وحقدًا على الطرف الآخر، خاصة إذا رأى وسمع وجهة النظر الأخرى، وذلك مرده، كما قال الكواكبي، إلى "أن المتعصب لا يرى ولا يسمع ولا يقرأ ولا يحس إلا ما يؤكد تصورات المطلق، ولا يتقبل إلا ما يرسخ قناعاته المتحجرة، لذلك لا يطبق رؤية المخالفين ويصاب بالرعب والانفعال إذا سمع أو قرأ ما يخالف شيئاً مما لديه⁴⁹. واتسمت التغطية الإعلامية من قبل الفضاءيتين بما يمكن اعتباره حرباً إعلامية طاحنة عبر استخدام مصطلحات جديدة تنم عن حالة كراهية عالية المنسوب أسست لتعزيز الأحقاد، كون هذه المصطلحات مستمدة من كلمات منفرة تستخدم في أغلب الأحيان لدى العامة في المجتمع، بهدف الاقتصاص من الخصوم.

وفي هذا الإطار، يتطرق الباحث والإعلامي محمود الغطافطة⁵⁰ إلى أثر المصطلحات الدينية المستخدمة في وسائل الإعلام الفلسطينية في تعزيز الانقسام وتفجيت الوحدة الوطنية. ويقول: "إن استخدام اللغة عبر مصطلحات ومفاهيم، سواء أكانت دينية أو سياسية أو غيرها، يعتبر من الأدوات الهامة والفعالة في أي صراع أيديولوجي أو ديني. فهذه اللغة / المصطلحات لها قيمة وتأثير ليس مادياً فحسب، وإنما رمزي أيضاً.

47 انظر الصحافة الفلسطينية: ثلاث مطارق وسندان. وليد العمري ص 60.
48 معمر عرابي. ورقة عمل قدمها في مؤتمر عقد في سويسرا حول الإعلام الفلسطيني ودوره في تعزيز الانقسام.
49 نفس المصدر السابق.
50 دراسة له بعنوان "توظيف المصطلحات الدينية في الإعلام (الانقسام نموذجاً)" نشرت في مجلة تسامح الصادرة عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

ومن بين المصطلحات التي استخدمت من قبل الفضائيتين أوصاف ونعوت ألفت بظلالها على حالة الانقسام بصورة لم يسبق لها مثيل في الحالة الفلسطينية، وهنا كان لا بد من الإشارة إلى أنماط من هذه المصطلحات المستخدمة من قبل الفضائيتين طيلة فترة الانقسام، وهي على النحو التالي:

فضائية الأقصى	فضائية فلسطين
تطهير غزة الحسم العسكري	الانقلاب
الطغمة الفاسدة	الميليشيات السوداء
الفريق الخياني للحددي	ميليشيات الإجرام الحمساوية
الثلة المارقة	الميليشيات الغادرة
القيادة العميلة	ميليشيا حماس الخارجة عن القانون
التيار الخياني	الميليشيات الانقلابية الإرهابية
الانقلابيون	الانقلابيون
الزمرة الانقلابية	جماعة الانقلابيين
حكومة دايتون	القتلة الانقلابيون
رئيس الحكومة اللاشرعية	الانقلابيون الخونة
عصابات فتح المأجورة	مجرمو الحرب في غزة
أجهزة العار	الحكومة المقالة
أجهزة التنسيق الأمني الخيانية	ميليشيات القوة التنفيذية
عصابات الفتنة	عصابات التنفيذية
الرئيس المنتهية شرعيته	ميليشيات حماس الدموية
سلطة المقاطعة	المندسون الخونة
فريق المقاطعة	مجرمو حرب وقتلة
البطانة الفاسدة	الانقلابيون والقتلة والتكفيريون
الرئيس المنتهية ولايته	عصابات حماس
مصطلحات استخدمتها حماس ضد فتح وكانت تظهر في فضائية الأقصى	مصطلحات استخدمتها حركة فتح ضد حماس وكانت تظهر في فضائية تلفزيون فلسطين

الشيعة	سلطة دايتون
الصفويون	الإملاءات الصهيونية - أميركية
الاحتلال الحمساوي	سلطة عباس
القوة التخريبية	الانحطاط الوطني
الانقلابيون	الاستعانة بجيش الاحتلال
المحتلون الجدد	محاكم التفتيش
قطعان كتائب القسام	سقوط إمبراطورية التيار الخياني
المدعو "ارتبط هذا الوصف بالعملاء"	الإقطاعات الامنية
التتار الجدد	سلطة رام الله
القطعان	حكومة فياض وحرب التجويع والتركيح
الظلاميون	أجهزة أبو مازن الأمنية
	مجزرة قانونية "وصف مراسيم الرئيس"
	منظومة الإرهاب "الأجهزة الأمنية"
	المتاجرة بالمعلومات الأمنية
	أجهزة الانفلات
	التيار الخياني
	"الجرذان" عبر رسوم كرتونية

ومن الواضح أن استخدام مثل هذه المصطلحات المفعممة بالحقد والكراهية والتخوين، كان لها بالغ الأثر في تعزيز الانقسام بين أنصار ومؤيدي الحركتين، وتنامي مشاعر السخط والغضب والانزعاج في صفوف عامة المشاهدين من الجمهور الفلسطيني الذي أصبح يشاهد عن بعد مستوى التنكيل الإعلامي بين الجانبين اللذين استخدموا كل ما لديهم من أدوات إعلامية تعبيراً عن حالة الاستقطاب السياسي الأعمى وتهميش الآخر، ما نتجت عنه مجموعة جديدة من المصطلحات المفعممة بالحقد والكراهية والتخوين على لسان قيادات حركتي فتح وحماس، سرعان ما تبنتها الكثير من وسائل الإعلام، بما في ذلك الفضائيات (الأقصى، وفلسطين) بشكل مفضوح ومنحاز بعيداً عن المهنية الإعلامية، ما اعتبر حالة جديدة شاذة في الإعلام الفلسطيني لم يشهدها في أي وقت سابق، حيث تبنت هاتان الفضائيات لغتهما التحريرية دون التفكير بعواقبها وأضرارها على البنية والنسيج الاجتماعي، الذي تم الإضرار به والإساءة إليه، ونقل ذلك الاحتقان إلى داخل العائلة الواحدة، حيث بات الأشقاء ينعوتون بعضهم بها.

كما عملت الفضائيات على توظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وإسقاطها على الحالة الفلسطينية، حيث حملت معظم البيانات الحركية عدداً من تلك الآيات، وإقحام الخطاب الديني من قبل الحركتين في محاولة كل منها نفي الآخر وتشويهه وتحقيره وتقزيمه، مقابل تعظيم الأنا وتقديسها وتبجيلها، ما استدعى من الحركتين تجنيد الطواقم الإعلامية لخوض غمار الحرب الكلامية، واستحداث وخلق مصطلحات جديدة شاذة عن قيم الشعب الفلسطيني والإعلام الفلسطيني، حيث ظهرت حركة فتح وكوادرها في الإعلام الحمساوي بزي العملاء والكفار والفاستين المرتبطين بالأجندة الصهيونية والأميركية وتنفيذ مشاريعها على الأرض، حيث برزت مصطلحات التخوين "بيانات حركة حماس ضد نقابة الموظفين واتهامها بالخيانة ومحاولة إسقاط الحكومة"، إضافة إلى الخطاب التحريضي ضد بعض قادة فتح، وخطاب تكفيري تجلى في خطاب أئمة المساجد، ووصف من لا يكون مع حماس بالكافر،

إضافة إلى بث المواد التلفزيونية التي تحمل معها سخرية كبيرة بالآخر، وصور مقتل سميح المدهون؛ بينما قام إعلام حركة فتح بوصف حركة حماس وأعضائها بالمشعوذين والقتلة والدمويين والانقلابيين المرتبطين بالأجندة الإيرانية الشيعية، حيث ركزت تلك الوسائل على مهاجمة حماس، والتشكيك في مبادئها ومصداقيتها، وفشلها في تحقيق برنامجها، بالإضافة إلى مهاجمة القوة التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية في الحكومة العاشرة سعيد صيام ووصفها بأفطع الأوصاف، وتوظيف الجوع وعدم دفع رواتب الموظفين من أجل الكسب السياسي.

وبدأت ملامح خطاب طائفي تظهر في وسائل الإعلام الفتاوية وتلفزيون فلسطين على وجه التحديد، وهو ما حدث بصورة واضحة أثناء استعداد الرئيس لإلقاء خطاب بمناسبة الذكرى 42 لانطلاقة فتح، حيث لم يكن يسمح في الأجواء سوى "حماس شيعية شيعية"⁵¹، بالإضافة إلى القضية الأخطر وهي تجنيد الإعلام الفلسطيني الرسمي لصالح حركة فتح، حيث نجد وكالة وفا، وتلفزيون وإذاعة فلسطين قد تم تجنيدهما بالكامل لصالح حركة فتح والسلطة، وأخطر ما قام به تلفزيون فلسطين بث ما سميت "اعترافات مؤيد بني عودة".

وقد ساهمت الفضائيتان في تأجيج حالة الانقسام والاقتتال، وزيادة حالة الفرقة والعنف بين أطراف المجتمع الفلسطيني، من خلال تعبئة المواطنين باستخدام المصطلحات الإعلامية التي تميزت بالانحياز، وضيق الأفق، والتعبئة السوداء، ومهاجمة الطرف الآخر، وكيل الشتائم والتهامات له، مع تعظيم الأنا الحزبية وإبراز إيجابياتها وإنجازاتها، ما جعله كمن يصب الزيت على النار، التي سرعان ما التهمت الأخضر واليابس، ودفع ثمنها المواطن الفلسطيني وقضيته الوطنية التي تراجعت بشكل ملحوظ، وقفزت تطورات الوضع الداخلي بمصطلحاته الجديدة إلى صدارة اهتمام وسائل الإعلام على حساب أخبار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، حيث إنه ودون مبالغة، غابت ممارسات الاحتلال عن الأجندة الإخبارية اليومية، وبدأ الخلاف السياسي يبدو أكثر وضوحاً، ويؤثر على لغة وسائل الإعلام.

لا يختلف اثنان على أن وسائل الإعلام الفلسطينية ساهمت بشكل مباشر ورئيس في تحفيز الانقسام وتأجيجه من خلال التعبئة العمياء للجماهير، وهي تعبئة استندت على نفي الآخر وضرورة القضاء عليه، مع وصفه بأفطع الأوصاف وأكثرها دموية وانحطاطاً، في حين كان الشارع الفلسطيني يتابع كل ذلك بعين الرفض والتذمر، وهو يرى وسائل الإعلام تتحول إلى منابر للنعيق، وأبواق للقتل والتحريض والكرهية.

وحول هذا الموضوع، أجرت وحدة الدراسات المسحية في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مسحاً حول رأي الشارع الفلسطيني بالإعلام الفلسطيني والعربي خلال الفترة بين 21-19 شباط 2009، وقد شملت عينة الاستطلاع 1500 شخص موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن الجمهور الفلسطيني يفضل الحصول على الخبر السياسي المحلي من وسائل الإعلام العربية بواقع (52%) مقابل (37%) من الإعلام المحلي، ما يشير إلى رفض المواطن للتغطية الإعلامية لوسائل الإعلام الفلسطينية. وفي موضوع الانقسام، ودور وسائل الإعلام الفلسطينية في تعزيز ذلك الانقسام، أظهرت نتائج الاستطلاع صورة واضحة لا تقبل الشك أو التأويل، حيث رأى 75% من المستطلعة آراؤهم أن وسائل الإعلام الفلسطينية ساهمت في تعميق الانقسام الداخلي كما سبق وأسلمنا في السطور السابقة.

وحول تدخل السلطة الفلسطينية، والحكومة المقالة في العمل الصحافي وفي نقل الخبر السياسي، فقد رأى 47% من المستطلعة آراؤهم أن السلطة تتدخل في العمل الصحافي في الضفة، بينما رأى 61% من المستطلعة آراؤهم أن الحكومة المقالة تتدخل في العمل الصحافي في غزة.

ويكشف التحليل الموضوعي لأداء فضائتي الأقصى وفلسطين عن العديد من الإشكاليات المرتبطة بأداء هاتين المحطتين، أبرزها فيما يخص فضائية فلسطين، وغياب سياسة واضحة تترجم شعار التلفزيون وتعريفه لهويته الوطنية التي وضعها لنفسه مع انطلاقته، باعتباره وسيلة إعلامية وطنية عامة تعبر عن المجموع الوطني العام، إضافة إلى أن خطابه يتسم بالانفعالية والانحياز، وعدم الالتزام بالموضوعية، وظهوره بمظهر الإعلام التعبوي القريب للإعلام الحزبي الذي يدافع عن سياسة الحزب، إضافة إلى الانحياز التام لحركة فتح بشكل واضح لا لبس فيه، وتبنيه رسالة إعلامية واضحة إزاء حركة حماس وحكومتها، حيث هاجمها ونزع الشرعية عنها، واقتصرت متابعته على رصد ردات الفعل والمواقف الانفعالية.

كما عملت فضائية فلسطين على توظيف برامجها الحوارية والإخبارية في حملة التعبئة الإعلامية ضد حماس والحكومة المقالة في غزة، وسط غياب التنوع السياسي، ما أبقاها أسيرة الانتماء الفصائلي، وساهم في إخراجها عن الحيز المهني والموضوعي كإعلام رسمي يجب أن يعكس رأي ومواقف عامة الشعب الفلسطيني بمعزل عن الانتماء السياسي والحزبي والأيدولوجيا.

ومن الواضح أن العديد من برامجها لعبت دوراً تحريضيّاً وتوتيريّاً، كبرنامج الموجة المفتوحة الذي مورس فيه التحريض والتشهير وتقديم معلومات تستند إلى شهود عيان مشكوك في صحة معلوماتهم، وحرصت على توظيف الأغنية في الصراع مع حركة حماس لأول مرة، بعد أن كان ذلك التوظيف مقتصرًا على الصراع مع الاحتلال، كما تم توظيف عدد من المشاهد بصورة غير موضوعية، بحيث ركبت كثير من المشاهد على أحداث تم الإكثار من بثها وساهمت في إشاعة التوتر، والأكثر من ذلك أن تركيزها على الانقسام وتداعياته كان يتم وسط تراجع الاهتمام بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتركيز على الصراع الداخلي.

في المقابل، فإن فضائية الأقصى، عملت على تبني خطاب غير محايد، بل عملت على تكريس منطلق التخوين، وتوظيف الدين والآيات القرآنية في الصراع الداخلي، لما له من انعكاسات خطيرة على السلم الأهلي، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وسط غياب الالتزام المهني والموضوعي، والافتقار إلى سياسة تحريرية تحترم الحق في التعبير والاستماع للرأي الآخر، وتكريس سياسة النفي والإقصاء وإلغاء الآخر والعمل على إحلال نماذج جديدة وتقديمها للمجتمع على أنها الناطق باسمه وتستحق أن تحكمه دون مراعاة للمصطلحات والعبارات واستخدامها بشكل موضوعي.

كما أن فضائية الأقصى شكلت رأس الحربة لحركة حماس، وكانت لسان حال الحركة، بيد أنها لم تتحلل بالمهنية في التغطية والتوازن في عرض الروايات والعدالة في المصطلحات، وامتاز خطابها بعدم الموضوعية، بل كان يعكس منظومة فكرية ودينية، مستنداً في أدائه إلى التحريض والتشهير، والتعرض للشخصيات السياسية والقيادية، مثل التعرض للشخص الرئيس محمود عباس، وبعض قادة حركة فتح ووزراء حكومة سلام فياض.

كما عملت فضائية الأقصى على تكريس الصراع الداخلي الذي حظي بالأولوية في البرامج ونشرات الأخبار المقدمة فيها وبالجمجمة الأكبر في الأخبار الرئيسية والموجزة والعاجلة، وتوظيف الأغنية الوطنية والدينية الحماسية والحماسية في الصراع الداخلي، إضافة إلى تكثيف بث الومضات التلفزيونية، التي لعبت دوراً مماثلاً لدور الأغنية في تأجيج الصراع مع فتح، إضافة إلى تقديم كم كبير من البرامج

التحليلية والحوارية التي تعالج الصراع الداخلي وتداعياته باستضافة رموز وقيادات من لون واحد أي من قادة حماس ونوابها، أو من غير حماس، لكنها تتماثل بالفكر مع سياسة حماس، وغلب على أداء مقدمي البرامج الانحياز وعدم الموضوعية.

نوعية التغطية الإعلامية

اتسمت التغطية الإعلامية لأحداث الانقسام وتداعياته من كلتا الفضائيتين بالضعف المهني من جانب، إضافة إلى خروجهما عن قواعد وأصول مهنة الصحافة وأخلاقياتها، حيث طغت السمة التحريضية على مجمل أداء الفضائيتين، إضافة إلى هبوط مستوى الخطاب الاعلامي العام واستخدام عبارات وألفاظ وأغانٍ لم تكن تستخدم قبيل وقوع الانقسام، الأمر الذي جعل هاتين الفضائيتين تتورطان في توسيع نطاق الانقسام وانتقاله إلى فئات واسعة من المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك توظيف أغانٍ مثل أغنية "يا صناع الفتن.. حلوا عن الوطن"، التي كانت تبث في أغلب الأحيان مرفقة بصورة لعناصر وقوى الأمن الداخلي والقوة التنفيذية أثناء التنكيل بمواطنين في قطاع غزة وقمعهم، إضافة إلى بث مشاهد عن التعذيب والتنكيل بجثامين بعض ضحايا الصراع الدامي، إضافة إلى أغانٍ تمجد شهداء سقطوا أثناء الصراع، في حين لجأت فضائية الأقصى إلى إنتاج العديد من الأغاني المخصصة في فترة الصراع والانقسام، وعمدت إلى توظيفها لخدمة مواقف الحركة وتضمينها مفاهيم وطنية ودينية ركزت فيها على مظاهر الغلتان الأمني وتمجيد الجهاز العسكري للحركة "كتائب القسام" والقوة التنفيذية، واستخدام مصطلحات جديدة تستخدم لأول مرة في الساحة الفلسطينية، مثل "التيار الخياني"، وإسناد بث هذه الأغاني بصورة ومواد تلفزيونية أرشيفية.

واعتمدت الفضائيتان على مجموعة من الوسائل والأدوات الإعلامية لخدمة الأجندة السياسية لكل طرف. وتجسد ذلك من خلال اعتماد النشرات الإخبارية الرئيسية لتسليط الضوء على الاقتتال الداخلي وتداعياته، وتدعيم ذلك بصورة أرشيفية لممارسات كل طرف ضد الآخر، وتوجيه النقد الحاد واللاذع لكل طرف. وضمت النشرات الإخبارية لكلتا الفضائيتين جملة من العبارات والمعلومات والمصطلحات الجديدة للنيل من الآخر، والصفة السائدة للمواد الإعلامية التي جرى بثها في ذروة الانقسام كانت تظهر الافتقار إلى المهنية وغياب الموضوعية، وتستند للتنكيل بالآخر وتجميع أكبر قدر ممكن من المواد والصور المتلفزة، لا سيما الأرشيفية منها، للمساس بالآخر، كما ظهرت بعض محاولات الفبركة لمواد إعلامية جرى بث بعضها تحديداً على شاشة فضائية فلسطين من خلال إظهار مجموعة من رجال الأمن وهم يقومون بإلقاء بعض المواطنين من فوق جسر مرتفع، حيث قيل إن هذه المشاهد وقعت في قطاع غزة، وبعد التحري والتفحص، تبين أن هذه المشاهد وقعت في العراق وليس في فلسطين.

وتراجع اهتمام الفضائيتين بممارسات الاحتلال، وباتت أخبار الاقتتال الداخلي تحتل عناوين النشرات الإخبارية لدى الفضائيتين، وأصبحت أخبار الاحتلال وممارساته تأتي في المركز الثاني من حيث الاهتمام والمتابعة والتغطية الإعلامية.

وانتقل الصراع الدموي الداخلي بين الحركتين، من صراع عسكري مسلح إلى صراع إعلامي سياسي محموم، عبر محاولة كل طرف كسب الرأي العام الفلسطيني من خلال التشكيك والتجريح ونقد الآخر، بعيداً عن المهنية والموضوعية.

مصادر الأخبار:

تجاهلت إدارتا الفضائيتين، إلى حد كبير، التحقق من مصادر المعلومات والأخبار التي تبثها، واتضح ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات التي يقدمها مواطنون يكونون في الغالب مجهولي الهوية، إضافة إلى الإكثار من استخدام المصادر المطلعة أو الموثوقة في تدعيم الروايات والأخبار التي تخدم كل طرف ضد الطرف الآخر، الأمر الذي عرض المصداقية الإعلامية للفضائيتين لحالة شبه انهيار في أوساط الجمهور الفلسطيني. ويمكن التأكيد على ذلك من خلال ما أظهرته نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت من قبل مراكز أبحاث فلسطينية متخصصة أكدت بمجمّلها فقدان ثقة نسبة كبيرة من الجمهور بالفضائيتين.

الآراء بديل عن المعلومات:

وكشفت المراجعة للعديد من البرامج والنشرات الإخبارية التي اعتمدها الفضائيتان، عن تركيزهما على عرض المواقف والآراء المعارضة والمنتقدة للطرف الآخر، وسط شبه غياب لعرض المعلومات والحقائق الموثوقة للجمهور، الأمر الذي يدفع باتجاه تصنيف عمل الفضائيتين بعرض الآراء وغياب المعلومات، في الوقت الذي تؤكد فيه العديد من الدراسات الإعلامية وأثارها على الرأي العام، أن الجمهور الذي يتابع عمل الفضائيات الإعلامية ووسائل الإعلام بصفة عامة يهتم ويتابع المعلومات أكثر من الآراء والمواقف السياسية غير المدعومة بالمعلومات الدقيقة.

وبشكل استخدام الأخبار العاجلة إحدى الوسائل المعتمدة من قبل الفضائيتين التي كانت تتضمن في أغلب الأحيان عناوين عامة عن وقوع أحداث مثل القتل أو الإصابة أو المداخلة أو الاعتقال وتكرار عرضها على شاشة البث للجمهور، دون إعطاء المزيد من التفاصيل حول تلك الأحداث، إضافة إلى عدم إسناد تلك الأخبار العاجلة إلى مصدرها الرئيسي، بل كان يعتمد على آراء ومعلومات مستقاة من مواطنين مجهولين في أغلب الأحيان.

الانحياز بديل للحيادية والموضوعية:

يعتبر مبدأ الحيادية والموضوعية في التغطية الإعلامية إحدى الركائز الأساسية التي يمكن عبرها محاكمة مهنية وسيلة الاعلام أو عدم مهنتها رغم تعدد جهات النظر بهذا الخصوص، إلا أن واقع الحال فيما يخص التغطية الإعلامية التي انتهجتها فضائيتا فلسطين والأقصى في تغطية أحداث الصراع الدموي وما تبعته من عملية تجذير للانقسام، تؤكد تنامي الانحياز الكامل من قبل الفضائيتين لرواية الجهة التي تؤيدها وتدعمها. واتضح ذلك من خلال حرص الفضائيتين على استبعاد جهات النظر والآراء والمواقف المعارضة عن الظهور عبر شاشتيهما، إضافة إلى انتهاج ما يعرف بإخراج النصوص عن السياق "التصيد للآخر"، والاعتماد على التهويل والتضخيم والمبالغة في تناول وعرض القضايا المثارة والمربطة بممارسات كل طرف.

وتجسد ذلك من خلال الاعتماد على الندوات السياسية والبرامج الحوارية التي كانت تغيب عنها وجهة النظر الأخرى في أغلبية البرامج والندوات السياسية، مع إعطاء طرف واحد المساحة والوقت الكامل للتعبير عن مواقف حركته إزاء القضية التي تخصص لها الندوة أو البرنامج الحوارية، الأمر الذي جعل

تلك البرامج تظهر على أنها "من طرف واحد"، ما أفقدها مبدأ الموضوعية والحيادية، خاصة أن مقدمي هذه البرامج كانوا يظهرون انحيازهم الكامل للرواية أو الموقف الذي تعبر عنه الشخصية المستضافة في هذه الندوات أو البرامج.

وعمدت فضائيتنا فلسطين والأقصى لتخصيص العديد من البرامج التي تبثانها منذ بدء مرحلة الصراع الدموي في قطاع غزة من أجل تغطية الانقسام وتداعياته، وصولاً إلى المناكفة من حيث عرض مشاهد تمس مصداقية الطرف الآخر، حيث خصصت فضائية الأقصى بعد إحكام حماس سيطرتها على قطاع غزة برنامجاً يحمل اسم "عين على الضفة" في إشارة واضحة إلى أنها تعتبر قطاع غزة كياناً مفصلاً عن الضفة الغربية، حيث تسعى من خلاله إلى تسليط الضوء على ما تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة ومؤسسات السلطة الوطنية، إضافة إلى التركيز على القضايا السياسية المرتبطة بالضفة الغربية، في حين خصصت فضائية فلسطين برنامج "عيون على غزة"، وحاولت من خلاله تسليط الضوء على قضايا اجتماعية وعلمية بعيداً عن تناول القضايا السياسية.

"نماذج مختارة"

لا يختلف اثنان من الفلسطينيين بخصوص الدور الذي لعبته فضائيتا الأقصى وفلسطين في تعزيز الانقسام، رغم وجود حالة تباين في المواقف بخصوص هذا الدور ومستويات تأثيره على الجمهور الفلسطيني.

واتضح من خلال رصد مجموعة من النماذج التي عرضتها الفضائيتان على فترات متباعدة من عمر الانقسام، أنها تؤشر بوضوح إلى الدور الذي لعبته الفضائيتان في تعزيز الانقسام.

وفيما يلي عرض لبعض النماذج المختارة من برامج الفضائيتين والرسائل التي تحملها:

• برنامج "عين على الضفة":

من البرامج التي تبثها فضائية الأقصى برنامج عين على الضفة، وهو أحد البرامج التي تعدها فضائية الأقصى وموثقة على الموقع الإلكتروني للفضائية⁵² وبرنامج نسيم الأقصى، ومحطات، والصحة والحياة، ولمسات تروبية، ولأهمية، ويسألونك، ورؤية أوسع، ورتل القرآن، وصدى الشارع، وعلامات استفهام، وأبعاد، ولقاء خاص، ومع الحدث، ومسارات، والرائد، وتغطية خاصة، والإسلام والحياة، والأسرى الأحرار، والمسء الرياضي، والقدس وعد السماء، ونشرة الحصاد، ونشرة الأخبار، ونشرة المنتصف، وموجز أخبار، إضافة إلى العديد من البرامج التربوية والثقافية والدينية الأخرى.

ويضم برنامج "عين على الضفة" لغاية إنجاز هذه الدراسة 14 حلقة جرى بثها ضمن هذا البرنامج الذي يبث كل يوم ثلاثاء، ويهدف حسب تأكيدات الفضائية إلى تسليط الأضواء على ما يجري في الضفة الغربية من أحداث وتطورات في الضفة المحتلة.

هكذا يجري التعريف بحلقة "عين على الضفة".

وفي مراجعة إحدى حلقات هذا البرنامج التي تم بثها بتاريخ 10-01-2012 تحت عنوان "عين على الضفة: تواصل الاعتقال وتهديدات بالإقالة"، التي جرى بثها بعد توقيع اتفاق المصالحة، فقد بدأ مقدم الحلقة باستعراض محتويات تلك الحلقة من "عين على الضفة" ثم قام بالإشارة إلى بعض المقالات الصحافية المنشورة، ذاكرًا أسماء كتاب هذه المقالات دون الإشارة إلى مكان نشرها، وكانت إحدى هذه المقالات تحمل عنوان "زاهر جبارين.. شاهد على المقاومة"، في حين جرت عنونة ذلك عبر الشريط التلفزيوني بـ"مقالات من الضفة".

وينطوي التعريف بالحلقة على الكثير من الدلالات، ويحمل العديد من الرسائل، حيث جرى التعريف بهذه الحلقة من قبل مقدمها على النحو التالي:

تواصل الاعتقال والاستدعاء رغم المصالحة.

خالد عميرة .. صحافي يشكو الملاحقة.

أطلقت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين حملة مطالبنا.

تدعو حملة مطالبنا إلى الإفراج عن المعتقلين فوراً.

عمامرة: تم استدعائي من قبل الأجهزة الأمنية بسبب مقابلة مع فضائية الأقصى.
تدعو حملة مطالبنا إلى وقف الاستدعاءات والمحاكمات العسكرية.
بسام زكارنة يؤكد قرار رام الله إقرار التقاعد المبكر.
رام الله: التقاعد المبكر يناقش ضمن إجراءات تقشفية أخرى.
رام الله: الموظفون في السلطة يهددون بالنزول إلى الشارع رداً على قرار التقاعد المبكر.
مشروع قانون التقاعد الجديد يثير الجدل بين أوساط موظفي القطاع العام.
ضيوف الحلقة: عصام العاروري، عضو لجنة الحريات بالصفة المحتملة (عبر الهاتف)، رام الله.
خالد عمامرة، صحفي ومحلل سياسي (عبر الهاتف)، الخليل.
م. باهرة رصرص، عضو لجنة أهالي المعتقلين السياسيين (عبر الهاتف)، نابلس.
فتحي قرعاوي، نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني (عبر الهاتف)، طولكرم.
إبراهيم دحبور، مقرر لجنة الموازنة في المجلس التشريعي الفلسطيني (عبر الهاتف)، جنين

واستخدم مقدم البرنامج وصف "خطة فياضية" عند استعراضه مضامين البرنامج التي كان من ضمنها "موضوع التقاعد" الذي كانت حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية برئاسة د. سلام فياض تعمل على إنجازه، وتظهر اللكنة التحريضية بإشارة مقدم البرنامج لـ "خطة فياضية لفرض التقاعد على 26 ألف موظف في الوظيفة العمومية"، وفي المقابل، جرى وضع رقم 27 ألف موظف على شريط الأخبار، قبل أن يتم تعديله إلى 26 ألفاً، وجرى استضافة مقرر لجنة الموازنة في المجلس التشريعي للحديث عن ذلك، دون أخذ وجهة نظر أي مسؤول في حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية بشأن الموضوع، حيث ظهر مقدم البرنامج في موقع الساعي لإدانة الخطوة من خلال التعليقات المقتضبة، إضافة إلى هز رأسه بصورة تظهر عدم الرضى.

في المقابل، فإن البرنامج أفرد مساحة واسعة للحديث عن المصالحة الوطنية ومواصلة الاعتقالات في الضفة واستدعاء أنصار ومؤيدين من حركة حماس من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وجرى استضافة عضو لجنة الحريات في الضفة الغربية عصام العاروري للتعليق على هذا الموضوع، حيث جرى عرض تقرير مصور أعده مراسل فضائية الأقصى في نابلس طارق أبو زيد، ركز فيه على اعتصام لأمهات وزوجات المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية في الضفة، حيث بلغت فترة التقرير (17:2) دقيقة، وبدأ المراسل تقريره بعبارة "لا زالت أصواتهم أعلى من أصوات المصالحة"، وجرى استضافة ثلاثة من بين المشاركين في الاعتصام، بينهم مواطنة ترتدي النقاب، في حين تحدث مواطنان آخران عن موقفيهما من المصالحة والاعتقالات السياسية، دون الإشارة إلى اسم أي منهما، في حين ظهرت على الشاشة صور لافتات تدعو لإنهاء الاعتقال السياسي وتطالب السلطة بوقف الاعتقالات والإفراج عن المعتقلين لديها، وتحدث مراسل الفضائية عن اعتداء أحد أفراد الأمن الوقائي على باحث الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في نابلس، يزيد صوافطة، حيث ظهر حينها شخص على الشاشة يوحى بأنه يزيد صوافطة، لكنه عندما تحدث، تناول موضوع الاعتقالات والموقف منها دون أن يتم التعريف باسمه.

وبينما كان عضو لجنة الحريات عصام العاروري يتحدث عن المصالحة وأهمية إنجازها ورفض الاعتقال السياسي وآليات عمل اللجنة، جرى استخدام صور أرشيفية لمهام أمنية تنفذها الأجهزة الأمنية في عدة مناطق في الضفة الغربية، كما جرى التركيز على صور عناصر قوى الأمن وهم يحملون السلاح، وبينهم من يرتدي الأقنعة.

كما جرى تناول موضوع ملاحقة الصحفي، خالد عميرة، مراسل الأهرام المصري باللغة الإنجليزية، واستدعائه واستجوابه على خلفية مقالات كتبها ووصف فيها رئيس الحكومة المقالة في غزة بأنه رئيس وزراء شرعي، واللافت للنظر أن مقدم البرنامج أعطى مساحة واسعة للصحافي عميرة للحديث عما تعرض له من استجواب واحتجاز في مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الخليل، دون استضافة أية شخصية إعلامية أو رسمية أو أمنية للتعليق على ما تعرض له عميرة، بل جرى الاكتفاء برواية الصحافي عميرة.

ومن خلال متابعة تفاصيل البرنامج والقضايا التي تناولها، يظهر مدى الانحياز لطرف على حساب الأطراف الأخرى، حيث جرت استضافة أغلبية المتحدثين من المحسوبين على كتلة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس، باستثناء عضو لجنة الحريات عصام العاروري الذي جرت استضافته للرد على العديد من الملاحظات التي يغطيها البرنامج.

واختتمت هذه الحلقة التي خصصت في أغلبها لتناول قضايا مرتبطة بالضفة الغربية وبثت بتاريخ 10-01-2012 بعنوان "عين على الضفة: تواصل الاعتقال وتهديدات بالإقالة"، مع إظهار مجسمات وخرائط لكل من مدن رام الله، ونابلس، والقدس، إضافة إلى عرض صورة لخريطة الضفة الغربية مفصلة عن غزة وبقية الأراضي الفلسطينية، وقال مقدم البرنامج بعد أن شكر المشاهدين: "تذكروا إن تنصروا الله فلا غالب لكم".

• برنامج "عيون على غزة":

في المقابل، فإن فضائية فلسطين تقدم برنامجاً شبيهاً في عنوانه، لكنه مختلف في محتواه. ويتسم البرنامج الذي تبثه فضائية فلسطين تحت عنوان "عيون على غزة" بتركيزه على تناول قضايا ذات أبعاد اجتماعية وتعليمية وإبداعية في قطاع غزة دون التطرق إلى أية قضايا سياسية، حيث أكد مدير عام البرامج في هيئة الإذاعة والتلفزيون، عماد الأصفر، خلال مقابلة معه أجريت لصالح الدراسة على أن هدف هذا البرنامج يتمثل بتسليط الضوء على إبداعات حقيقية موجودة لدى مواطنين في قطاع غزة، الأمر الذي يدفع باتجاه التركيز على هذه القضايا وتغطيتها، خاصة أنه في ظل الانقسام السياسي الحاصل لا يتم تناول مثل هذه القضايا.

• برنامج "استديو غزة":

وهناك برنامج آخر هو "استوديو غزة" الذي يخصص لاستضافة شخصيات أكاديمية وسياسية للحديث عن قضايا ذات طابع سياسي، ويجري إعداده في قطاع غزة لصالح فضائية تلفزيون فلسطين، وهذا برنامج جديد وجرى اعتماده من قبل الهيئة وتحديداً بعد توقيع اتفاق المصالحة الوطنية بين حركتي حماس وفتح، لكن هذا البرنامج يقوم على قاعدة استضافة شخصية للحديث حول قضية محددة دون إعطاء أية فرصة لأطراف أخرى للتعليق، سواء من حماس أو غيرها، باعتباره يقترب من نظام المقابلة الصحافية أكثر من كونه برنامجاً.

• الموجة المفتوحة - فضائية تلفزيون فلسطين:

خصصت إدارة هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين برنامج الموجة المفتوحة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة من خلال فتح الهواء للاتصالات الهاتفية من قبل المواطنين الذين لا يُعرّفون في أغلب الأحيان على أنفسهم بأسماء واضحة، بل يعتمدون لاستخدام كنايات مثل أبو أحمد وأم

محمد، وغيرها من الأسماء التي لا تتيح التحقق من شخصية المتصل، حيث يجري فتح الهواء أمام المشاركين للتعبير عن مواقفهم وآرائهم، في حين تكون قدرة مقدم البرنامج على ضبط مثل هذه الاتصالات غاية في الصعوبة بسبب عدم معرفته المسبقة بما قد يتحدث به المتصل.

وحسب ما أكده مدير عام البرامج في تلفزيون فلسطين عماد الأصفر، فإن لجوء التلفزيون لاستخدام الموجة المفتوحة نتج آنذاك بالأساس عن عدم توفر مواد تلفزيونية بسبب وجود أرشيف التلفزيون في مبنى الإذاعة والتلفزيون في قطاع غزة الذي لم ينجح من سيطرة حماس عليه.

ورغم ذلك، فإن هذا البرنامج لعب دوراً تحريضياً واضحاً من خلال المشاركات والاتصالات التي كانت تصل وتبث عبر الشاشة مباشرة، لكن الأخطر في هذا الأمر هو تدعيم بعض الاتصالات بصور ومقاطع لبعض مشاهد القتل والتنكيل بالمواطنين من قبل عناصر القوة التنفيذية في قطاع غزة، الأمر الذي كرس التحريض كبديل عن الدعوة للوحدة وتلافي الاقتتال الداخلي، ويؤكد دعم إدارة البرنامج اتجاه هذه السياسة الإعلامية.

ومن بين المشاركات التي وردت على الموجة المفتوحة ضمن برنامج "لأجلكم"، الذي يخصص لمناقشة قضايا الأسرى وتسييل الضوء على معاناتهم ومعاناة ذويهم، اتصلت مواطنة عرفت على نفسها باسم "بنت الياسر" من غزة بتاريخ 18/6/2007، حيث شرعت بكيل الشتائم لحركة حماس، وذهبت في حديثها إلى حد وصفها حركة حماس بـ"الكلاب والجواسيس وسرقة البيوت"، وتأكيدها أن غزة تتعرض للتدمير، واتهمت حركة حماس بقتل المناضلين الذين كانوا يحاربون اليهود (...). وواصلت حديثها بالقول "ملعونة ملعونة الأقصى.. كلها ملعونة وكلها أكاذيب وتبث كلام جواسيس".

وأضافت تقول "لعنة الله على هنية وعلى مشعل وعلى الزهار وعلى كل من يؤيدهم"، ورغم حدة الاتهامات والأوصاف التي أطلقتها المشاركة بحق حماس ورموزها، إلا أن مقدمة البرنامج لم تحاول وقف هجوم المتحدث أو منعها من كيل الاتهامات، بل كانت ردود فعلها على ما قالته المشاركة في هذا الاتصال باهتة وتنم على تأييدها لما تقوله، سواء بالإيماء أو الحركات أو قولها نعم، الأمر الذي يمثل خروجاً عن المهنية⁵³.

• صدى الشارع - فضائية الأقصى:

يعتمد هذا البرنامج على استضافة شخصيات وقيادات تكون في الغالب مقربة أو محسوبة على حركة حماس، ويجري فتح الاتصالات الهاتفية أمام المواطنين للتعبير عن مواقفهم وآرائهم من القضية المثارة عبر هذا البرنامج، حيث تولى مقدم البرنامج إدارة الحوار ومتابعة الاتصالات الهاتفية ونقاشها.

ويشبه هذا البرنامج إلى حد كبير طريقة ونمط برنامج "الموجة المفتوحة" التي اعتمدها فضائية تلفزيون فلسطين، حيث يعمل مقدم البرنامج على إحكام سيطرته على إدارة النقاش وإثارته مع المتصلين، في حين يتولى إقصاء المشاركين الذين تكون لديهم مواقف متعارضة مع سياسة حركة حماس أو داعمة للرئيس محمود عباس أو حركة فتح.

53 انظر التقرير الرابع لوحدة الرصد الإعلامي، المرحلة الرابعة، الصادرة عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية. نيسان 2008 الصفحة 26.

ومن بين المؤشرات التي تظهر الطريقة التي يدار بها هذا البرنامج، ما حدث في حلقة جرى بثها بتاريخ 30/7/2007، حين اتصلت طفلة عرفت على نفسها باسم بشرى وعمرها 8 سنوات من غزة، وطلبت من مقدم البرنامج أن يتيح لها المجال لإلقاء بيتين من الشعر للرئيس (أبو مازن)، فقاطعتها مقدم البرنامج قائلاً: "ما شاء الله عنك.. الآن يقومون بجمع سلاح المقاومة عشان إحننا ما نتمكن من ضرب الاحتلال. شو بتحكيلهم يا بشرى؟".

فقال له الطفلة "بدي أحكي بيتين شعر لأبو مازن"، فرد عليها مقدم البرنامج "طيب إحننا ما بدنا نحكي بيتين شعر لأبو مازن، وشكرا إلك وأمد الله في عمرك، وإن شاء الله بتكوني جنديّة من جنود هذا الإسلام العظيم".

وفي المقابل، فإنه في الوقت الذي قطع الاتصال عن الطفلة بشرى ومنعت من إلقاء بيتين من الشعر، قام مقدم البرنامج بإعطاء مساحة واسعة للطفل أدهم من غزة للقول: "إحننا بنقول لعباس ولزمرّة أوسلو وللشلة اللي حوالية، هذه الشلة الأمريكية الإسرائيلية بنقولهم: اتركوا غزة في حالها، ما هي بحاجة لقوات دولية وما هي بحاجة لاحتلال جديد، إحننا والحمد لله رب العالمين خلصنا من الاحتلال الإسرائيلي، ليش بدهم يجيبولنا احتلال دولي ثاني لغزة، وغزة طاهرة وغزة نظيفة ومحمية بكتائب عز الدين القسام".

ومارس مقدم البرنامج صمتاً وتابع باهتمام ما يقوله الطفل، لا سيما عندما بدأ يشيد بالقوة التنفيذية ويتحدث عن دورها في حفظ الأمن وتحقيق الأمان في غزة، ولم يحاول مقدم البرنامج الاعتراض على ما قاله أدهم من تجريح بحق الرئيس محمود عباس والتهجم على مراسيمه وقراراته واتهامه بتلقي الأوامر من رايس والكونغرس الأميركي والكنيسة الإسرائيلي، واكتفى مقدم البرنامج بالقول "شكراً جزيلاً لك أدهم وبارك الله فيك"⁵⁴.

• نماذج أخرى:

1. لجأت فضائية فلسطين إلى انتهاج سياسة تقوم على التصيد لحركة حماس والتحريض عليها ومحاولة الإساءة إليها عبر مجموعة من الخطوات: الأولى تقوم على عرض المقاطع المتلفزة التي تظهر ارتباطات حركة حماس بحركة الإخوان المسلمين العالمية وبعدها عن الولاء للقضية الفلسطينية أو حتى لفلسطين، واتضح ذلك من خلال عرض مقطع لأحد مهرجانات الحركة في قطاع غزة بعيد سيطرة حماس على قطاع غزة، حيث أظهر خطاباً ألقاه النائب عن الحركة في المجلس التشريعي عبد الفتاح دخان بتاريخ 12-2008-14 وهو يعلن الولاء لحركة الإخوان المسلمين، في حين يردد رئيس الوزراء المقال، إسماعيل هنية، وعدد من قيادات الحركة والجماهير المشاركة في ذلك الاحتفال عبارات عبد الفتاح دخان، ولم يتوقف الأمر عن ذلك، بل جرت الاستعانة بكتابة عبارات على شاشة الفضائية تُؤشر بوضوح لطريقة تعامل الفضائية مع ذلك.

وبينما كان عبد الفتاح دخان يقول "أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين"، كتب على شاشة الفضائية باللون الأبيض "بدعوة من...؟".

وحينما واصل دخان حديثه "والجهاد في سبيلها"، جرت إعادة هذا النص على الشاشة وكتابة نص باللون الأبيض بطريقة تنم عن الاستهزاء "في سبيل من...؟".

54 انظر التقرير الرابع لوحدة الرصد الإعلامي - المرحلة الرابعة - الصادرة عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية نيسان 2008 الصفحة 26.

تلفزيون فلسطين ويقول إنه التلفزيون الرسمي للشعب الفلسطيني، وما دام يرفع شعار قبة الصخرة، فنحن سنلاحقه وسنعرض، وبكل صراحة، سوف نفضحه أمام العالم، فإما أن يعود إلى طريق الصواب، وإما أن يتنحى عن الساحة الفلسطينية، فلا يمكن لأحد أن يرفع اسم فلسطين ومن ثم يُسوّدّه".

وعرضت على شريط الأخبار العبارات التالية: شاهد بعينك ماذا يعرض تلفزيون يسمى الفلسطيني وقت تعرض إخواننا في خليل الرحمن لحملة حقيرة من المستوطنين (تجدر الإشارة إلى أن المسرحية موضع الانتقاد عبارة عن عرض فردي يقوم به أحد الممثلين)⁵⁷.

5. بدأ مقدم برنامج "نسيم الأقصى" الذي يبث عبر شاشة فضائية الأقصى، حديثه في الفقرة الأخيرة من برنامجه الذي كان يستضيف فيه وليد المدلل، مؤكداً أنه كان من المفترض أن يواصل معه الحوار، إلا أنه أثناء بث البرنامج، وصلت إلى الاستوديو مواطنة هي الحاجة مريم خليل الفرار، التي بدأت تتحدث بلغتها البسيطة عن أهمية أن يبادر الرئيس محمود عباس "أبو مازن" إلى لقاء إسماعيل هنية رئيس الوزراء المقال، وتأكيدا على الوحدة الوطنية وأن أبناء فتح وحماس هم أولاد كل الفلسطينيين ويجب أن يعملوا مع بعضهم البعض لتحرير فلسطين والقدس من الكفار، ورغم إنشادها بالرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء إسماعيل هنية وكيل المديح لهما، إلا أنها بدأت تشتم وزير الخارجية الفلسطيني ورئيس حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية وتتهمه بقطع رواتب الناس وغيرها من الشتائم، وسط ضحك مقدم البرنامج دون أن يحاول إسكاتها أو حتى تعديل حديثها، بل انشغل بالضحك بطريقة تعكس رضاه الشخصي عن هذه الاتهامات أو الطريقة التي كانت تتحدث بها المواطنة المذكورة.

ورغم أن العديد من النماذج سابقة الذكر تظهر بوضوح جوانب من الدور الإعلامي التحريضي الذي لعبته الفضائيات في تعزيز الانقسام، إلا أن تطوراً حدث على مستوى الأداء الإعلامي، وقد سجل تراجع في حدة الأداء التحريضي لكلتا الفضائيتين، حيث عمدت فضائية فلسطين تحديداً إلى بث برامج جديدة اتسمت بدرجة جيدة من الموضوعية والحيادية في تناول القضايا السياسية في الساحة الفلسطينية، بما في ذلك الانقسام السياسي.

• برنامج "حكي ع المكشوف":

هذا البرنامج يعده الإعلامي الفلسطيني ماهر شلبي لصالح فضائية فلسطين، تحت اسم "حكي ع المكشوف"، يتناول في أغلب حلقاته قضايا ساخنة تهم واقع المجتمع الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وسعى مقدم البرنامج لإظهار أكبر قدر ممكن من الحيادية والموضوعية في تناول القضايا المطروحة من خلال التركيز على المعلومات أكثر من التركيز على الآراء والمواقف، الأمر الذي مثل نقلة نوعية في أداء فضائية فلسطين من حيث جرأة الطرح ومحاولة إشراك كافة الأطراف ذات العلاقة بالقضية المثارة وإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن مواقفهم من خلال الاتصالات الهاتفية و"الفييس بوك".

وبتاريخ 27/11/2009، نجح مقدم البرنامج ماهر شلبي، في استضافة عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمد نزال، في هذه الحلقة التي خصصت للحديث عن أهمية إنجاز المصالحة والتوقيع على الورقة المصرية، حيث جرت استضافة نزال من العاصمة السورية، دمشق عبر السنالايث، في

حين شارك في هذه الحلقة، الناطق الرسمي باسم حركة فتح احمد عساف، وعضو اللجنة التنفيذية لـ(م.ت.ف) وأمين عام حزب فدا، صالح رأفت من داخل الاستوديو.

وحرص مقدم البرنامج منذ بداية الحلقة التي استمرت قرابة ساعة ونصف الساعة على التأكيد على أن شاشة فضائية تلفزيون لجميع الفلسطينيين وسط ترحيب بمشاركة نزال عبر هذا البرنامج الذي تضمن عرضاً لمواقف وآراء المشاركين في تلك الحلقة التي اتسمت بالندية بين المتحدثين، رغم أن الوقت الذي أعطي لنزال كان أكثر من الوقت الذي أتيح للمشاركين الآخرين، في حين أكد مقدم البرنامج أكثر من مرة حياديته في تناول القضايا وعرضها أمام المشاركين للتعليق عليها، إلا أن ذلك لم يمنع نزال من الحديث المباشر موجهاً حديثه لمقدم البرنامج قائلاً "يا أخ ماهر خليك حيادي بدل أن تصبحو ثلاثة ضد واحد"، في إشارة إلى تلاقي مواقف وآراء عساف مع رأفت ضد موقف ورأي نزال بخصوص المصالحة الوطنية.

وحرص مقدم البرنامج على بدء تلك الحلقة التي ظهرت في مقدمتها صور للرئيس محمود عباس، وصور لمسيرة جماهيرية ترفرف فيها رايات حركة فتح الصفراء إضافة إلى صور عن القدس، بعرض تقرير حول آراء شخصيات مستقلة ومواطنين بخصوص المصالحة الوطنية وأهمية إنجاز المصالحة حفاظاً على القضية الوطنية.

ورغم محاولات مقدم البرنامج تكريس فكرة الحيادية والموضوعية في الطرح وتناول القضية المثارة، إلا أنه أظهر انحيازه الوطني للقضية الوطنية من خلال تعبيراته وتعليقاته التي اشتملت أيضاً على انتقادات لمواقف الحركتين في عدم إنجاز المصالحة الوطنية، كما لم تخل الحلقة من معاودة استخدام مصطلحات مثل الانقسام، والانقلاب، والحسم العسكري، والمقاومة، والمفاوضات، والصواريخ العبثية، وغيرها من المصطلحات التي باتت دارجة في عهد الانقسام السياسي.

ومن الواضح أن اعتماد فضائية فلسطين على شركات إنتاج خاصة في إعداد البرامج لصالح الهيئة يمثل خياراً مهماً في تعديل الانطباع السائد لدى أغلبية الجمهور الفلسطيني بأن تلفزيون فلسطين هو تلفزيون ناطق باسم حركة فتح وليس باسم الشعب الفلسطيني.

ورغم نجاح مقدم البرنامج في استضافة نزال للمشاركة في هذه الحلقة، إلا أن ذلك لم يتواصل بسبب امتناع قيادات ومسؤولين في حركة حماس عن قبول معاودة الظهور على شاشة فضائية فلسطين وفق ما أكده مسؤول الإعلام الرسمي، ياسر عبد ربه، خلال جلسة تقييمية نظمتها شبكة أمين الإعلامية في أواخر العام الماضي 2011، حيث كشف عبد ربه في تلك الجلسة عن أن إدارة الهيئة وضعت خطة لاستدراج قيادات من حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في برامج سياسية مختلفة على شاشة فضائية فلسطين في إطار حماية فكرة أن تلفزيون فلسطين هو مؤسسة إعلامية رسمية ناطقة باسم الشعب الفلسطيني بكل مكوناته، وقال عبد ربه "لقد حاولنا فعل ذلك، إلا أن هناك جهات شيطانية على ما يبدو نصحت قيادات حماس بالامتناع عن الظهور عبر شاشة فضائية فلسطين".

انعكاسات الانقسام على حرية الصحافة والإعلام

ينص القانون الأساسي الفلسطيني بوضوح على حقوق وسائل الإعلام وحرّياتها، ويشدد في المادة 27 منها وفي الفقرة رقم واحد على "أن تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون، أما الفقرة رقم 3 من المادة ذاتها، فإنها تنص على التالي "حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة"، كما نصت الفقرة 3 على "تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها، إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي".

وينص قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 في المادة الثامنة منه على أنه "على الصحفي وعلى كل من يعمل بالصحافة التقيد التام بأخلاق المهنة وأدابها، بما في ذلك ما يلي:

أ- احترام حقوق الأفراد وحرّياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.

ب- تقديم المادة الصحافية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازية.

ج- توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث.

د- الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية.

في المقابل، فإن حالة الانقسام والصراع الدموي على الأرض بين حركتي حماس وفتح، والصراع الخطابي عبر شاشات التلفزة والفضائيات والمواقع الإلكترونية، ألقت بظلالها على واقع وسائل الإعلام والصحافيين على حد سواء، إلى حد أن العديد من القيادات السياسية من كلا الجانبين وجهوا اتهاماتهم لوسائل الإعلام بممارسة التحريض والتضخيم وعدم الموضوعية والمهنية، بل ذهب العديد منهم إلى اتهام صحافيين ومؤسسات إعلامية عربية بممارسة المحاباة لطرف على حساب الطرف الآخر، ما أدى إلى زيادة التضييق على حرية العمل الصحفي وتقييدها وزيادة الانتهاكات بحق الصحفيين ووسائل الإعلام.

وعكست الاتهامات التي حاول المسؤولون في الجهات المتقاتلة إلصاقها ببعض وسائل الإعلام وبخاصة وسائل الإعلام العربية، محاولات واضحة لرغبة كل طرف في إجبار وسائل الإعلام على تبني روايته، ومحاولات تسخير وسائل الإعلام كأدوات في خدمة طرف على حساب الآخر، الأمر الذي أوقع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية فريسة للمتصارعين والمتحاربين من حركتي فتح وحماس، وتجسد ذلك من خلال اعتبار العديد من المؤسسات الحقوقية والإعلامية المعنية بمتابعة ورصد الانتهاكات عام 2007 بأنه الأسوأ بالنسبة للمساس بالحرّيات العامة وسط تعرض الصحفيين والمؤسسات الإعلامية لتهديدات مباشرة وغير مباشرة. كما تعرضت العديد من المؤسسات الإعلامية في قطاع غزة والضفة الغربية لسلسلة اعتداءات وانتهاكات، حيث تم رصد قرابة 250 انتهاكاً للحرّيات الإعلامية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، بالإضافة إلى جهات فلسطينية خلال عام 2007⁵⁸، حيث أوقفت حكومة حماس المقالة عمل فضائية فلسطين وأغلقت مقرها وسيطرت على جميع معدّاتها، كما أغلقت مقر وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، وأغلقت عدداً من الإذاعات المحلية التابعة أو المحسوبة على حركة فتح، في حين قامت أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بمنع توزيع صحيفتي

فلسطين والرسالة في الضفة الغربية أو طباعتها، وأغلقت مكتب فضائية الأقصى في الضفة الغربية، وسط ملاحقة الصحافيين والصحافيات العاملين في محافظات الضفة وغزة.

لكن في حقيقة الأمر، ونتيجة تداعيات الانقسام وأثارها على واقع المجتمع الفلسطيني، فإن أداء فضائتي الأقصى وفلسطين وما تضمنه من نزعة تحريضية ضد الآخر، ترافق مع جملة من التضييقات والاعتداءات والملاحقات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، ضد وسائل الإعلام والصحافيين، وعرقلة تغطيتهم للأحداث، وفي أحيان أخرى اعتقالهم وتعذيبهم وإغلاق بعض وسائل الإعلام ومنعها من العمل، ما أثر بشكل عام على مستوى الحريات الإعلامية، حيث باتت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتسابق فيما بينها لملاحقة واعتقال واحتجاز الصحافيين والعاملين في كلتا الفضائيتين في إطار محاولة كل طرف منهما منع الصحافيين المحسوبين على الطرف الآخر من ممارسة عملهم، إضافة إلى إغلاق المؤسسات الإعلامية وإغلاق مقراتها أو السيطرة عليها، كما حدث بحق مقر هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين في قطاع غزة بعد سيطرة حماس عسكرياً على القطاع، في حين أشارت دراسة أعدتها مؤسسة الحق إلى أنه خلال سياق الأحداث التي رصدتها خلال السنوات الثلاث الماضية في الضفة الغربية، إلى أن منع التجمع السلمي وقمع حرية الرأي والتعبير لم يكن لمانع قانوني، وإنما بنيت على اعتبارات الانتماء السياسي وهيمنة ذهنية الأمن ورفض المعارضين، ما يمثل تهديداً جدياً للحقوق والحريات الأساسية التي أضحت محلاً للتسييس⁵⁹.

كما أكدت الدراسة تعرض الحريات الصحافية في قطاع غزة لعملية تضييق وقمع من قبل الحكومة المقالة، مشيرة إلى أن الحكومة المقالة قامت بمنع توزيع الصحف الرئيسية الثلاث في قطاع غزة وهي (القدس، الأيام، والحياة الجديدة)، التي توقف دخولها لغزة منذ الانقسام عام 2007، حيث سمحت السلطات الإسرائيلية في تموز 2010 بإدخال الصحف إلى قطاع غزة، وأصدرت الحكومة المقالة قراراً قضائياً بمنع توزيع الصحف دون إبداء الأسباب، ليتبين لاحقاً أنه على خلفية عدم سماح السلطة بتوزيع صحف حماس في الضفة الغربية وهما صحيفتا الرسالة وفلسطين.

وفي الإطار ذاته، وحسب التصنيف العالمي السنوي لحرية الصحافة الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع أيلول 2006، ونهاية آب 2007، فقد احتلت فلسطين المرتبة 158 بين 169 دولة، وهذا يعني حدوث تراجع مقداره 24 درجة في سلم الحريات الإعلامية مقارنة بالعام 2005-2006، الأمر الذي يكشف كيفية تأثير الانقسام على واقع الإعلاميين والصحافيين الفلسطينيين وانعكاسه على مؤشرات احترام الحريات العامة والصحافية.

59 دراسة مؤسسة الحق عام 2011 بعنوان "الانقسام الفلسطيني صفحة سوداء في مسار الحقوق والحريات".

تغطية اتفاق المصالحة الوطنية

رغم مواصلة فضائتي الأقصى وفلسطين ممارسة التنكيل الإعلامي بالخصوم السياسيين من كلا الجانبين (فتح وحماس)، على مدار سنوات الانقسام، إلا أن هاتين الفضائيتين سعنا للعودة إلى مربعات التهدئة الإعلامية كلما برز أفق نحو إنجاز المصالحة الوطنية من خلال سلسلة طويلة من الاجتماعات واللقاءات الثنائية بين ممثلي حركتي فتح وحماس واللقاءات الجماعية بمشاركة ممثلي أغلبية الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، حيث كان موضوع وقف التحريض الإعلامي من بين القضايا الرئيسية التي يتم الاتفاق عليها في كل الاجتماعات واللقاءات، الأمر الذي يكشف بوضوح تورط الحركتين في ممارسة التحريض الإعلامي بحق بعضهما البعض عبر وسائل الإعلام التابعة للحركتين، واستشعار الجانبين مدى الأذى الذي توقعه الحملات الإعلامية المنظمة التي كان يجري شنّها للنيل من الطرف الآخر بطرق ووسائل متعددة ومتنوعة.

ومع مرور الوقت، تراجع استخدام ولجوء الفضائيتين للموجة المفتوحة على الهواء مباشرة كنمط إعلامي تستهدفان من خلاله استقبال المكالمات الهاتفية وإطلاق العنان للشائعات والقدح من خلال أفواه المتصلين هاتفياً، دون أن تتخلى عن رزم من المصطلحات الجاهزة للاستخدام عند الحاجة، وجرت محاولة لتلطيف الأجواء ومواصلة التهدئة الإعلامية المؤقتة مع كل اجتماع أو لقاء في انتظار النتائج، في حين أقدمت فضائية فلسطين على خطوات جريئة عبر استضافة ممثلين عن قيادات حركة حماس على الهواء مباشرة ومنحهم المساحة الكافية للحديث، وهذا حدث أكثر من مرة وتحديداً في برنامج "حكي ع المكشوف" الذي يعده الإعلامي ماهر شلبي، كما حصل حين استضاف عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمد نزال، رغم معارضة العديد من قيادات فتح وعناصرها لهذه الخطوة.

وشهدت فضائية فلسطين تطوراً ملموساً في نوعية وجودة البرامج التي تقدمها مع تولي أمين سر اللجنة التنفيذية لـ(م.ت.ف) ياسر عبد ربه، مهمة الإشراف العام على المؤسسات الإعلامية الرسمية، بما في ذلك الإشراف على هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين، إلا أن الانطباع العام السائد كان أن التحكم فيمن يظهر على الشاشة أو يغيب عنها محكوماً بقرارات عليا.

في المقابل، سعت فضائية الأقصى إلى إتاحة المجال لبعض قيادات فتح المعتدلة للظهور عبر شاشتها، مثل ما حدث مع النائب عن كتلة فتح أشرف جمعة، الذي تمت استضافته للحديث عن المصالحة الوطنية وأهمية إنجازها.

ورغم أهمية مثل هذه المبادرات والخطوات لإتاحة المجال للخصوم السياسيين للظهور على هاتين الفضائيتين، إلا أن تلك المبادرات لم تعكس سياسة عامة ولم تتم بدوافع مهنية، بل عكست إلى حد كبير نهجاً استخدامياً وأهدافاً سياسية.

ومع توقيع اتفاق المصالحة الوطنية بين حركتي حماس وفتح في الرابع من أيار عام 2011، عاد مراسلو التلفزيون الرسمي للسلطة الفلسطينية للعمل في غزة، حيث ظهر عادل الزعنون أحد أبرز مراسلي تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، للمرة الأولى بعد حوالي أربع سنوات من الانقطاع عن العمل في غزة بفعل حالة الانقسام الفلسطيني وهو يأخذ رأي الشارع ومحللين فلسطينيين حول استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام في شوارع غزة، في حين ظهر لأول مرة منذ فترة كبيرة قيادات من حركة حماس على شاشة تلفزيون فلسطين، حيث استضاف النائب في المجلس التشريعي أحمد مبارك المحسوب على حركة حماس للتحديث حول الوحدة واتفاق المصالحة.

ورغم هذه الخطوات، إلا أن الصراع الإعلامي بين الحركتين بقي مقيداً بمدى تقدم المصالحة الوطنية والتزام الأطراف المشاركة في إنجازها بما يتم الاتفاق عليه، حيث استمر هذا الحال حتى جرى عقد اللقاء بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، في اجتماع القاهرة، والاتفاق بينهما في الاجتماع الذي عقد في 25 نوفمبر، حيث أعلننا الاتفاق على البدء بتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية، في حين استضافت فضائية فلسطين في 26 كانون الأول 2011 في أول لقاء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للحديث عن المصالحة ومواقف الحركة السياسية، في المقابل تغيرت اللهجة المستخدمة من قبل مقدمي البرامج في فضائية الأقصى تجاه قيادة السلطة، بما في ذلك الرئيس محمود عباس، فأصبح تلفزيون الأقصى يستخدم كلمة الرئيس محمود عباس، بعد أن كان يستخدم مصطلح الرئيس المنتهية صلاحياته أو ولايته، ما يكشف حقيقة واضحة تتمثل في الطريقة التي عمدت فيها قيادتا الحركتين إلى استخدام الإعلام الفلسطيني، بما في ذلك فضائيتا الأقصى وفلسطين لصالح أجندتهما الحزبية دون النظر إلى مصالح وهموم المجتمع بقطاعاته المختلفة، حيث تؤشر المعطيات إلى أن هذا جاء لخدمة مرحلة سياسية تعبر عن التقارب بين الحركتين دون وجود ضمانة بعدم التراجع عن ذلك حال وقوع احتكاكات جديدة بين الحركتين.

المبحث الرابع



الخلاصة والتوصيات

من الملاحظ أن الإعلام الفلسطيني بصفة عامة تورط في تعزيز الانقسام بشكل أو بآخر، في حين تسيدت فضائنا الأقصى وفلسطين المشهد الإعلامي من حيث لعب مثل هذا الدور الخطير في تأجيج الصراعات الداخلية وبث الحقد والكراهية بين أنصار الحركتين ومؤيديها، وألقى هذا التدخل الإعلامي المنحاز لطرفي الاقتتال بظله وتأثيراته على فئات المجتمع الفلسطيني وزاد من زعزعة ثقة أغلبية الجمهور بالإعلام الحزبي الذي بات يغذي الصراع الداخلي ويساهم بأشكال مختلفة في تعزيز الانقسام الداخلي من خلال الأداء الإعلامي غير المهني والموضوعي، وعكست أغلبية الدراسات والمراجع والآراء لسياسيين وإعلاميين وباحثين التأكيد على وجود علاقة وطيدة بين تبعية وسائل الإعلام وبنيتها الداخلية التي تقوم على معايير الانتماء الحزبي والولاء السياسي وطبيعة الدور الذي تقوم به كأداة في يد السياسيين والحزبين للدفاع عنهم في الأزمات أو الصراعات والتعبير عن توجهات وسياسات تلك الأحزاب والفصائل والسعي لإقصاء وإلغاء الآخر في إطار الحالة الصراعية الدائرة، إضافة إلى عدم التزام الفضائيتين بالدور المناط بهما كأحد مكونات السلطة الرابعة "الصحافة"، فبدلاً من أن تراقب أداء وعمل المؤسسات الرسمية كأحد الأدوار المناطة بالإعلام والصحافة، باتتا تدافعان عن كل من الجهة التي تنتمي إليها كل واحدة منهما. وفي المقابل مارستا عملية تضليل للجمهور وحاولتا تجنيده لصالح طرف على حساب آخر وتشويه مواقف وسياسات الطرف الآخر.

ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة وجود علاقة وطيدة بين التغطية الإعلامية المسيّسة للإعلام الفلسطيني وتحديدًا لكل من فضائتي فلسطين والأقصى، وبين الدور الذي لعبته في تعزيز الانقسام وتعميق الخلاف بين حركتي فتح وحماس، كما أن هذه التغطية المسيّسة جاءت كنتاج لسياسة هاتين الفضائيتين في التعيين والتوظيف التي تقوم في أسسها على الولاء والانتماء الحزبي والسياسي، وليس على أساس الكفاءة والخبرة والقدرة على العمل الإعلامي بمهنية احترافية.

وكشفت التغطية الإعلامية للانقسام وتداعياته عن كيفية تورط هاتين الفضائيتين في ممارسة التحريض العلني للعنف أو الدعوة إلى إثارة النزعات الحزبية والطائفية، وعملتا على إحلال مفاهيم الحقد والكراهية والنفي والإقصاء للآخر كبديل لمفاهيم الوحدة الوطنية وقيم التسامح والمحبة والإخاء، وسط فقدان الفضائيتين ثقة الجمهور الفلسطيني وتراجع نسبة متابعة الجمهور لما تبثانه أو الوثوق بما تعرضانه من معلومات ومواقف لصالح وسائل إعلام عربية.

كما أن النتائج تدل على عدم التزام الفضائيتين بخطاب إعلامي موضوعي ومهني في عرض المعلومات والمواقف للجمهور بشكل منصف وعادل، بل عمدتا إلى انتهاج خطاب إعلامي أقل ما يمكن وصفه بـ"التوتيري" عبر ممارسة التحريض والتشهير والمس بالرموز السياسية والدينية، والاعتماد

على المنطق التبريري لما يمارس على الأرض من قبل الأجهزة الأمنية أو الأذرع الأمنية حتى في حال التعرض لحقوق المواطنين المكفولة بالقانون مثل حرية التعبير أو التجمع السلمي أو حتى ممارسة حرية التعبير والرأي.

كما لعبت الفضائيتان دوراً رئيسياً في إدخال مصطلحات وأوصاف جديدة للمشهد الإعلامي عبر نقله من الحيز الخاص إلى الحيز العام بصورة غير مسؤولة وغير مهنية وموضوعية، والمبالغة والتضخيم والافتقار للدقة أو حتى التحقق من المعلومات التي يتم بثها، إضافة إلى الاعتماد على خطاب إعلامي يستهدف عواطف المشاهدين بدلاً من بث معلومات موثقة تستهدف عقولهم.

وخرق الأداء الإعلامي للفضائيتين القوانين الفلسطينية، بما في ذلك قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لعام 1995 الذي ينص في مادته الثالثة على أن "تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للأخرين وحرمتها"، وكذلك المادة الثامنة التي "تلتزم الصحافي وكل من يعمل بالصحافة بالتقيد التام بأخلاق المهنة وأدابها بما في ذلك احترام حقوق الأفراد وحياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة، وتقديم المادة الصحافية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازية، وتوخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث، والامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية".

إلى ذلك، تكشف هذه الدراسة عن الحاجة الملحة لفصل الإعلام الحزبي عن الإعلام الوطني وفق إجراءات وقوانين واضحة، ووضع الضمانات المهنية الكفيلة بعدم استخدام الإعلام الوطني العام كإعلام حزبي، وعدم خضوعه لأي حزب أو فصيل سياسي باعتباره إعلام لكل الفلسطينيين بانتماءاتهم وأفكارهم وتوجهاتهم دون تمييز أو تفریق بينهم، الأمر الذي يتطلب من وسائل الإعلام اعتماد مدونات سلوك مهنية تلتزم بتطبيقها أمام الجمهور، بما يوفر حماية ذاتية لهذه المؤسسات من سطوة التدخل السياسي فيها وفي سياساتها التحريرية، في حين تدعم النتائج نشوء الإعلام المستقل بمصادر تمويل وأجندة وطنية تتولى إدارته كفاءات إعلامية مهنية قادرة على رسم سياسات إعلامية تعيد ترميم الآثار الناجمة عن الانقسام السياسي الحاصل والحد من استمراره واستمرار نتائجه، وتحول دون إعادة تكراره مجدداً أو إعادة إنتاجه بأشكال مختلفة.

وأظهرت نتائج الدراسة الضعف المهني العام للكوادر الإعلامية فيما يخص الالتزام بقيم ومبادئ وأصول العمل الإعلامي المهني، من خلال تورط الإعلاميين والصحافيين العاملين في الفضائيتين في ممارسة الدور التحريضي بعيداً عن قواعد المهنة التي تؤكد على مبادئ الموضوعية والمهنية والإنصاف والعدل في التغطية الإعلامية للأحداث أو حتى إجراء المقابلات... إلخ.

كما تؤثر نتائج الدراسة إلى غياب نظام المساءلة والمحاسبة للقائمين على المؤسسات الإعلامية عندما يمارسون خروقات وانتهاكات لقواعد وأصول المهنة ويلحقون أضراراً بالمجتمع وفئاته المتعددة، سواء من خلال التحريض أو التشويه أو خرق القوانين والنظم المعمول بها، أو الخروج عن الأهداف العامة للإعلام في معالجة القضايا المجتمعية أو التورط في إثارة النزعات الحزبية أو الطائفية، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإسراع في تشكيل مجلس إعلام وطني من الكفاءات التي تمثل قطاعات المجتمع بعيداً عن سياسة التعيينات السياسية في هذا المجلس ومنحه صلاحيات واضحة ومحددة وفق أنظمة وقوانين واضحة، كي يأخذ على عاتقه رسم السياسات الإعلامية على المستوى الوطني استناداً إلى احتياجات المجتمع بمختلف قطاعات وتنوعه.

التوصيات

1. تشجيع الإعلام الفلسطيني المهني المستقل.
2. الإسراع في تشكيل مجلس إعلام وطني عام بمشاركة ممثلين عن قطاعات المجتمع المختلفة.
3. إنشاء المراكز الوطنية التي تتولى رصد عمل وأداء وسائل الإعلام المحلية بأنواعها المختلفة (رسمية، حزبية، ومستقلة)، وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية في هذا المجال بما يخدم تطوير عمل وسائل الإعلام وتعزيز دورها في خدمة المجتمع دون تمييز أو تحيز.
4. رصد الموازنات المالية لدعم الإعلام الوطني العام.
5. تطوير مدونات السلوك الإعلامي ومواثيق الشرف الإعلامية وضرورة الالتزام ببندوها وتطبيقها.
6. العمل على إصدار قانون حق الحصول على المعلومات.
7. ضرورة تقييد وسائل الإعلام الفلسطينية وخاصة الرسمية باعتماد خطاب يدعو للتسامح واحترام الآخر ولا ينفه، يستند إلى مصطلحات إعلامية مهنية بعيداً عن الغوغائية والتعصب والتحريض والتشويه.
8. احترام قيادة مؤسسات السلطة والحكومة وقادة الأحزاب والفصائل لمبدأ حرية الرأي وتقبل الأفكار الحزبية المختلفة بين الناس، وتعزيز ثقافة تقبل الآخر والنقاش الهادف البناء وتعزيز مفاهيم الإخاء والتسامح.
9. احترام حرية الرأي والتعبير المكفولة في القانون الأساس الفلسطيني.
10. ضرورة تقييد الإعلام الوطني الرسمي المفترض به التعبير عن مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني وفتاته بالمعايير المهنية والابتعاد عن مظاهر الانحياز والتمييز الحزبية والفئوية.
11. ضرورة تقييد الإعلام الحزبي بالمعايير المهنية للعمل الصحفي.
12. العمل على تعزيز التحالفات المؤسسية الداعمة لحرية الرأي والتعبير والمدافعة عنه.



المراجع

- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، الإعلام في الدول العربية: رصد وتحليل، بيروت، 2007 .
- بيكر، كولن، وآخرون. الصحافة من أجل التغيير: كتيب الصحفيين المحليين العاملين في مناطق الأزمات. كندا: معهد صحافة الحرب والسلام، 2004.
- عبد الحميد، مهند. دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، 2005.
- العمري، وليد. الصحافة الفلسطينية: ثلاث مطارق وسندان. رام الله: مركز رام الله لحقوق الإنسان، 2010 .
- الفطافطة، محمود. توظيف المصطلحات الدينية في الإعلام (الانقسام نموذجًا). مجلة تسامح، عدد 28، السنة الثامنة، رام الله: مركز رام الله لحقوق الإنسان، 2010.
- الفطافطة، محمود. تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، 2010.
- الشرفا، وليد. دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس. رام الله: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، 2010.
- زغيب، شيماء. نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية. اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية. رام الله، تشرين الأول 2007.
- نزال، جمال. الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين ما بعد أوسلو. ترجمة: محمد ابو زيد. رام الله: مؤسسة هنريش بل، 2008.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية. التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة حماس على غزة عسكريا في تلفزيون فلسطين وفضائية الأقصى. رام الله، نيسان 2008.
- الحروب، خالد، وجمان قنيص (تحرير). الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2011 .
- قنيص، جمان. قناة الأقصى الفضائية وتغطية الانقسام. دراسة في كتاب: الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2011 .
- ضراغمة، محمد. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: ذراع في يد السلطة ضد خصومها. دراسة في كتاب: الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2011 .
- الاقطش، نشأت. الإعلام الفلسطيني والانقسام السياسي: دروس مستقبلية. دراسة في كتاب: الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2011.
- المصري، هاني. تعامل الإعلام الفلسطيني مع الانقسام: دروس وعبر وآليات للمستقبل. دراسة في كتاب: الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2011.
- أبو ضمير، فريد. دروس مستقبلية حول معالجة الإعلام الفلسطيني للانقسام. دراسة في كتاب: الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2011.
- أبو عرقوب، محمد. الإعلام المرئي والمسموع انضواء تحت القانون. مجلة مدى الإعلام، عدد 4، 2011. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى".
- ابو معلا، سعيد. المشاهد لا يرى شاشات لا تراه. مجلة مدى الإعلام، عدد 4، 2011. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى".

انتهت الدراسة